الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير

رسالة الدكتوراه في القانون الدولي العام

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ديترويت - الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٧

هدى النامدي كتب

الطبعة الأولى

نيسان / أبريل / ١٩٨٧

الدكتور
فؤاد ساكو

الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير

طبع بمطبعة الهدف
مشيغن-الولايات المتحدة

هەوالنامەی کتێب

الفهرست

	الصفحة
المقدمـــــــــة	٧
((القســـــم الاول))	١٧
مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والامم ـ الاساس القانوني العادل لحل المسألـــة القومية للشعب الكردي	
الفصل الاول : تاريخ نضال الشعب الكردي فـــي سبيل تنظيم الدولة القومية من وجهة نظر القانون .	١٩
الفصل الثانى: دور انتصار ثورة اكتوبـــــر الاشتراكية في تطور حركـــــة التحرر الوطني والديمقراطـــــي للشعب الكردي .	٣٩
الفصل الثالث : مبدأ حق تقرير مصير الشعـوب والامم المتعارف عليه دوليـــا، هو الاساس القانوني لمطالـــــب الشعب الكردي وحركته التحررية .	٦٥
الفصل الرابع : مبدأ القانون الدولي في احترام حقوق الانسان والمسألة الكردية .	٨٩
((القســـــم الثاني))	١١١
انتهاك الدول الامبريالية لحقوق الشعـب	

الكردي في تقرير مصيره بنفسه

الفصل الاول: التثبيت القانوني لنتائج الحرب العالمية الاولى بتقسيم كردستان وتجاهل حقوق الاكراد القومية . ١١٥

الفصل الثاني: مؤتمر لوزان ١٩٢٠-١٩٢٣، مسألة الموصل وبروز المشكلة الكردية في العراق . ١٣٨

الفصل الثالث : منح الاستقلال الشكلي للعراق وابقاء الوضع اللاقانوني للاكراد ١٥٧

((القسم الثالث)) ١٨١

تنفيذ مطالب الشعب الكردي في الحكم الذاتي - تحقيقا لمبدأ حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها

الفصل الاول: المطالب القومية الاساسية للشعب الكردي وحركته التحررية الوطنية والديمقراطية في العراق بعد اعلان النظام الجمهوري . ١٨٣

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لاتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ وأهميتها لتثبيت الوضع القانوني للشعب الكردي في العراق . ٢١٧

الفصل الثالث : صيانة حق الشعب الكردي في التمتع بالحكم الذاتي وضماناته القانونية . ٢٤١

الخاتمة : ٢٥٩

المراجع : ٢٦٩

المقدمة

ان من ابرز الظواهر المميزة لهذه المرحلة التاريخية في عصرنا هذا هو النهوض الشامل لحركة التحرر الوطني للشعوب والامم المضطهدة التي تشكل أهم روافد الحركة الثورية العالمية وقد اتسم هذا النضال بطابع العداء للاستعمار والكفاح المستمر في سبيل التخلص من الحكم الاجنبي الدخيل وتحقيق الاستقلال الوطني والقومي والتقدم الاجتماعي. فحركة التحرر الوطني والديمقراطي للشعب الكردي ماهي الا جزأ لايتجزأ من نضال الشعوب والامم المضطهدة الاخرى من اجل الحصول على حق تقرير مصيرها وانعتاقها من النير الاستعماري البغيض، حتى صار لهذه الحركة اهمية كبرى في تعزيز نضال القوى الديمقراطية والتقدمية ضد الامبريالية، العدو الرئيسي للشعوب.

ويتميز النضال الوطني التحرري للشعب الكردي بمميزات تمتد جذورها الى اغوار التاريخ القديم للاكراد والوضع الراهن في بعض دول الشرقين الاوسط والادنى ، حيث عانت شعوب هذه المنطقة الكثير من ويلات الاستعمار، وهي تخوض الان نضالا مريرا من أجل القضاء عليه واستئصال جذوره المتمثلة بالرجعية المحلية .

من البديهي ان الشعب الكردي كان ولا يزال أحد الشعوب الاصيلة القاطنة في منطقة الشرق الاوسط وقد امتدت جذور وجوده عميقة عبر عصور موغلة في القدم ولكن الظروف التاريخية القاهرة التي أحاطت به وطبيعة الحياة الزراعية والرعوية والقبلية التي أفضت الى انشاء امارات منعزلة أتاحت للامبراطوريات القديمة العثمانية والفارسية بالسيطرة عليها والتي حالت دون استطاعته تحقيق أي شكل من أشكال الحكم ولم يتسن له تأسيس دولة قومية تضمن استقلاله وسيادته على أرضه .

وهكذا نجد في يومنا هذا ان كردستان (موطن الاكراد) باتت مجزأة أربعة أجزاء كل منها ترضخ تحت حكم ايران والعراق وتركيا وسوريا، رغم وحدة الارض جغرافيا ورغم ان جلّ سكانها اكراد قوميا .

لقد وضعت نصب عيني ، حين تناولت بحث هذه المسألة الصعبة ، الارتكاز على الاسس والابحاث العلمية والنظريات التقدمية التي تدعو الى استيعاب الصفات والمميزات القومية بصورة ملموسة للتوصل الى حل عادل للمسألة .

يناضل الشعب الكردي في الوقت الحاضر في سبيل حصوله على حقوقه القومية ، مستندا في نضاله على المبدأ القانوني لحق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ احترام حقوق الانسان ، حيث أصبحت هذه المباديء من جملة القواعد والاسس الرئيسة للقانون الدولي العصري والمعلنة في ميثاق هيئة الامم المتحدة .

وبعد تحديد هذا المبدأ في البحث ، أخذت بنظر الاعتبار الرأي الداعي الى تماسك كل القوى الوطنية والتقدمية المناضلة في سبيل التقدم الاجتماعي ، وكمدخل قانوني لتحديد وتثمين الحركة القومية الكردية ، وآفاق مستقبلها ، بعد أن أخذت هذه المشكلة طابعا دوليا نظرا لشمولية القانون الدولي وترابطه الوثيق وماينجم عن ذلك من تزايد قوة الرأي العام العالمي في تأييد هذه الحركة .

ان موضوع الدراسة لم يتناول تحليل خصائص

نضال الشعب الكردي بأسره في سبيل استقلاله الذاتي وكذلك لم يشمل جميع اجزاء كردستان المجزأة، انما اقتصر البحث الذي بين يدي القاريء على مشكلة كردستان العراق فقط نظرا لاهمية الوضع الراهن اولا وعلاقته بوجهة نظر القانون الدولي ثانيا.

حيث أخذت بنظر الاعتبار الوشائج الوثيقة التي تربط الشعب الكردي مع الشعوب المتاخمة له، ودمجها جميعا بوحدة مصير الماضي والمستقبل المشترك. وهي ترتكز على الاسس القانونية لدعوة الاكراد العراقيين في الاتحاد لتشكيل حكومة ائتلافية ضمن الجمهورية العراقية. وبنفس الوقت يحدد هذه الدعوة درجة المطالب وتطابقها مع مستلزمات الشعب العراقي بأكمله ووحدته الوطنية وتضامنه مع جميع الشعوب والدول العربية التقدمية في النضال ضد الامبريالية وربيبتها الرجعية في الشرقين الادنى والاوسط (اسرائيل).

عند عرض وتحليل المسائل المتعلقة بهذا الموضوع اقتضى البحث الخروج عن نطاق علم القانون اذ ان طبيعة الدراسة ايضا أوجبت تناول أمور متعلقة بالتاريخ العام، الاقتصاد السياسي، الاثنوغرافي أي (علم السلالات الوصفية) ،وعلم الاجتماع والقانون الدولي العام .

ان اتخاذ موقف موضوعي في تحديد أصل أو تأريخ شعب من الشعوب غالبا ما يصطدم ببعض الصعوبات ولاسيما اذا لم تتوافر المصادر المطلوبة أو كانت نادرة جدا أو تناقض بعضها بعضا، كما هي عليه الان حالة الشعب الكردي.

ان دراسة مسألة أصل الاكراد تناولها عدد غير قليل من علماء اللغة، والآثار والانثروبولوجي (*) وغالبيتهم من علماء الغرب، أما في تركيا وايران والعراق وسوريا فعلاقة الدول الشوفينية مع الاكراد على اعتبارهم أقلية قومية عرقلت البحث والدراسة الكلية لأصل الاكراد، وهذا ما أعاق ولا يزال يعيق مسيرة هذا الشعب في التوصل الى الحل الموضوعي لمشكلته القومية لأعلان حكومته والتمتع باستقلاله القومي وحريته. (١)

(*) علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره واعراقه وعاداته.

(١) راجع ك.ك. كورديف تزييف تاريخ الاكراد في علوم تدوين التاريخ البرجوازي - الفارسي -، اصدار (النشرة الدورية العلمية لجامعة لينينغراد) سلسلة علوم الدراسات الشرقية - الحلقة الرابعة سنة ١٩٥٤.

- م.س. لازاروف تطرق ايضا الى ان العلوم البرجوازية التركية والايرانية تبرز المبدأ الشوفيني لدراسة تاريخ وحضارة الشعب الكردي، "م.س. لازاروف، - كردستان والمشكلة الكردية" اصدار دار العلم، موسكو ١٩٦٤ ص ١٠.

- جليلي جليل ينوه بأن تجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي مرتبط بالتزييف المغرض لتاريخه وحضارته - جليلي جليل، انتفاضة الاكراد سنة ١٨٨٠، اصدار دار العلم، موسكو ١٩٦٦، ص ٣

ان الاكراد انفسهم محرومون من مجمعهم العلمي القومي،والى حد الان لم تتح لهم الفرصة المواتية وبصورة مرضية لدراسة او حتى القاء الضوء على أصلهم التاريخي وما طرأ عليه من تطور لتشخيص الاسباب الداخلية والخارجية التي حالت دون تشكيل الحكومة القومية الكردية .

وعلى امتداد تاريخ كردستان لم يتوصل الى أي بحث قانوني حول التنظيم الحكومي لكي يضمن للأكراد أي شكل من اشكال الاستقلال الذاتي القومي وادارة شؤونه بنسفه بالرغم من تزايد قوة الرأي العام العالمي في تأييد هذه الحركة والآراء الصائبة التي أولى بها كبار الدبلوماسيين ورؤساء بعض الدول المتحررة .

لقد سدّ الاكراد الموجودين في الخارج الى حد ما الفراغ الحاصل في التاريخ والاتنوغرافي والاقتصاد الكردستاني وبالاخص في الاتحاد السوفييتي ،حيث تم نشر عدد من البحوث تستحق الذكر في دراستنا هذه ، وعلى سبيل المثال :

- انتفاضة الاكراد لعام ١٨٨٠ ، موسكو ١٩٦٦ لمؤلفه الدكتور جليلي جليل .
- حركة التحرر الوطني في كردستان العراق ، باكو ١٩٦٧، لمؤلفه الدكتور كمال مظهر .

- تمهيد لكتاب نيكيتين ، الاكراد ،موسكو ١٩٦٢ ، لمؤلفه الدكتور ي . و. فاريزوف .
- المسألة الاحصائية للسكان في كردستان العراق ، موسكو ١٩٧٢ ،لمؤلفه الدكتور عادل حسن حسني .

اضافة الى ذلك فقد تم نشر بيبلوغرافية (فهرست) في الاتحاد السوفييتي حول المسألة الكردية مرتين بين عامي ١٩٣٣-١٩٦٣ .

كما اقتضت الدراسة كثرة الرجوع الى المصادر التاريخية والقانونية والاقتصادية باللغات الروسية والعربية والانكليزية.

وقد أولينا اهتماما خاصا بهذا البحث محاولين اغناء الجوانب النظرية والسبل العملية التي يمكن طرقها مستهدفين ايجاد الحلول السليمة للمسألة الكردية في المرحلة الراهنة. وقد تطلب ذلك جهدا هائلا في البحث والاستقصاء واستخدام عدد كبير من الوثائق القانونية والدراسات التي ارتأينا انها ذات علاقة ببحثنا، لادراكنا العميق بان التوصل الى وضع اطار دستوري وقانوني للمسألة يكفل حلا ايجابيا للمشكلة القومية الكردية ويتناغم مع الاستجابة للاماني المشروعة لهذا الشعب ، وقد حرصنا في منهاج الدراسة على دعم الجانب القانوني الدولي

رغبة في التوصل الى هذه الاهداف .

ان التقويم الصحيح للتنظيم القانوني للمسألة الكردية له أهمية عملية وجدية معا.

في اتفاقية الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠ قد استجد موقف حقيقي لوحدة جميع القوى التقدمية متجسدا في تشكيلها جبهة ديمقراطية موحدة ،مستهدفة ايجاد الحل العادل السلمي للقضية القومية الكردية ، ان هذه الاتفاقية المعقودة بين القيادة العراقية وممثلي الشعب الكردي تجاوبت بشكل أو بآخر مع بعض الاماني القومية للشعب الكردي في العراق وثبتت بعض السبل لتحقيق سيادته القومية ضمن الوحدة العراقية المتجلية في العديد من النشرات القانونية التي ترتبت على الاتفاقية ، وكان من الممكن اعتبار تلك الاتفاقية بداية سليمة للسير في النهج السديد لحل المشكلة القومية . ولكن اتفاقية الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠ ، وميثاق العمل الوطني المعلن في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ لم يوضحا بالشكل الصحيح مسألة الحكم الذاتي للاكراد ،نظرا لضيق الافق القومي الشوفيني والنزعة التسلطية للقيادة العراقية التي استخدمت ما لديها من وسائل للاجهاز على هذه الاتفاقية وتجريدها من أبسط معانيها وبالتالي جعلها احدى مواد الارشيف الرسمي العراقي .

وقد تناول كثير من الكتاب هذين المستندين السابقين بالبحث والتحليل واعتبروهما يمثلان طموحات الشعب الكردي وبالتالي يضعان حدا لنضال هذا الشعب في سبيل حقوقه القومية وتحقيق الحل العادل والشامل لقضيته العادلة. ان هذه التحليلات الغامضة الموجزة لايمكن ان تخدم استمرارية النضال من اجل التوصل الى الحل الشامل لهذه المسألة الصعبة.

ان محتوى بحثنا هذا لم يقتصر على نقد تحليلي للمواد التي لها علاقة بمسألة البحث فحسب، بل تعداه الى مواقع واقتراحات بناءة حول الطرق القانونية لحل المسألة القومية الكردية مرتكزة على أسس الجذور التاريخية للبناء القومي في الاتحاد السوفييتي وبعض الدول التقدمية.

ولاشك ان الحل العادل السلمي والديمقراطي للمشكلة الكردية سوف يساعد على تعزيز مكانة الدول المسؤولة بصورة مباشرة عن هذه المشكلة ويرفع من سمعتها في الميدان الدولي.

هەوالنامەی کتێب

القسم الأول

مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والأمم - الأساس القانوني العادل لحل المسألة القومية للشعب الكردي

هەوالنامەی کتێب

الفصل الأول

تاريخ نضال الشعب الكردي في سبيل تنظيم الدولة القومية من وجهة نظر القانون

القومية الكردية هي احدى القوميات الكبيرة من حيث التعداد السكاني ومساحة الاراضي التي تقطنها في صدر القارة الاسيوية. لها تاريخ قديم وتراث حضاري وسياسي عريق، وهي دون أدنى شك ذات تأثير وتأثر أكيدين بالحضارات والاوضاع السياسية لشعوب منطقة الشرقين الادنى والاوسط بصورة خاصة، ولشعوب العالم بصورة عامة.

ان اللغة الكردية تنتسب الى مجموعة اللغات الهندو أوربية. والاراضي التي يقطنها الاكراد تسمى (كردستان).

ان مفهوم كردستان اليوم ذو معنى أتنوغرافي وجغرافي تكون تاريخيا عبر عصور خلت وليس له ارتباط ما بأي شكل من أشكال الحكم او ما يشير

الى كونه دولة ذات سيادة، وتسمية كردستان أي (موطن الاكراد) كما ينوه عنه أحد كبار المؤرخين المختصين بالمسألة الكردية، بأن كردستان " لا يعتبر دولة مستقلة ذات حدود سياسية معينة بل تنتسب لحدود يقطنها شعب ولئن لم يكن كله متجانسا، فأن أكثريته الساحقة لها انحدار عرقي واحد". (١)

ولا يوجد حتى يومنا هذا في المؤلفات الاتنوغرافية تحديد دقيق، واضح المعالم" لكردستان" ان هذا الفراغ يفسر انعدام بحوث ومقاييس عادلة وموحدة يمكن بموجبها تحديد حدود المناطق التي يجب اعتبارها كردية - بالاغلبية المطلقة أو بالنسبة المئوية المعينة من الاكراد القاطنين على الحدود الادارية، أي مع القوميات المتاخمة لحدودهم، لذا نرى في تلك المدن والقرى والمناطق الادارية في شرق تركيا وغرب ايران وشمال العراق وشماله الشرقي وبعض المناطق الشمالية من سوريا لم تجر أية احصائيات دقيقة وموثوقة عمليا وعلميا عن نفوس الاكراد في هذه المنطقة.

من الواضح ان عدد الاكراد حسب المعطيات

---

(١) ف. نيكيتين، الاكراد، اصدار دار التقدم، موسكو ١٩٥٤، ص ٧٢.

والمصادر المتوفرة جاء متناقضا ومتضاربا، وهناك اختلاف ظاهر بين مصدر واخر، وان معظم تقديرات المؤرخين كانت مستندة على المعطيات والنشرات والاحصائيات الرسمية التي لاتمت الى الواقع بصلة ولا نغالي لو قلنا انها مزيفة.

فالمؤرخ فيلجيفسكي يؤكد ان تعدادهم الاجمالي لا يزيد عن سبعة ملايين نسمة.(٢)

وفي رأي فاريزوف ان نفوس الاكراد القاطنين في الشرقين الادنى والاوسط يزيد على تسعة ملايين ونصف مليون نسمة.(٣)

وفي الاتحاد السوفييتي حسب المعلومات الاحصائية للسكان لسنة ١٩٧٠ تبين ان عدد الاكراد المسجلين هو تسعة وثمانون ألف كردي.(٤)

ان غالبية تقديرات المؤرخين جاءت مستندة على

---

(٢) و.ل. فيلجيفسكي، الاكراد، مقدمة لتاريخ علم السلالات للشعب الكردي. اصدار اكاديمية العلوم السوفييتية، موسكو ١٩٦١، ص ٣٧.

(٣) ي.و.فاريزوف، تمهيد لكتاب نيكيتين، "الاكراد" موسكو ١٩٥٤، ص ٥.

(٤) بلدان العالم، مختصر دليل الاقتصادي السياسي، اصدار الادب السياسي، موسكو ١٩٧٠، ص ٣٤

البيانات والاحصاءات الرسمية التي هي في الواقع وثائق ومستندات تزيفها عمدا السلطات الشوفينية في البلدان التي تتقاسم فيما بينها كردستان، وذلك لأن مسألة احصاء الاكراد بصورة دقيقة والاعلان عن نتائجها رسميا لها مدلولات سياسية خطيرة من وجهة نظر هذه الأنظمة.

لذا نجد ان الدوائر الرسمية الحكومية في الاقاليم التي يقطنها الاكراد سعت دوما لتقليل عدد نفوس الاكراد ليتسنى لها بهذه الحالة اضعاف طموح الاكراد في الاستقلال القومي وفي الوقت نفسه كانت تهدف الى تضليل الرأي العام العالمي وحجب الحقيقة عنه من الناحية العددية وحمله على الاعتقاد بأن ليست هناك مشكلة أساسا تستحق الاهتمام الجدي بالنسبة الى مطالب الاكراد القومية.

وهنا يتبادر الى الذهن زيادة للتوضيح السؤال التالي : ترى من هو المسؤول الرسمي عن تعداد الاكراد ونسبة وجودهم البيّنة في كل من الدول المعنية ؟ الامر الذي أدى الى بروز تلك الاختلافات في التعداد.

وعلى سبيل المثال ،في تركيا وبصورة خاصة فان "غير الاتراك" كانوا يتعرضون الى الاضطهاد وابتزاز الاموال ومصادرة الاملاك وصنوف الاضطهادات

الاخرى ،لذا كانت الاقليات القومية ، كثيرا ماتتستر بانتمائها الى القومية التركية لئلا تكون ضحيةلتلك الاضطهادات .

لذا نرى ان الأنظمة الشوفينية المتعاقبة في تركيا تنكرت ولا تزال تتنكر للوجود الكردي أو اعارة أي أهمية له .

وفي بحثنا هذا ليس بمقدورنا الاعتماد على تقديرات المؤرخين حول عدد الاكراد وكذلك لايمكن الركون على تخمينات الاكراد أنفسهم لأن المعطيات في كلتا الحالتين غير مستندة على ارقام موثوقة أو على دراسات مكثفة وبحوث تحليلية واستقصاءات جدية مفصلة واضحة ، الا انه من الممكن الاعتماد على نتائج البحث السكاني الذي قام به بهذا الصدد مؤخرا الدكتور عادل حسن حسني ، حيث أورد الاحصائيات التالية :

بلغ مجموع نفوس الاكراد في جميع أنحاء كردستان بتاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٩٦٩ ،حوالي ثمانية عشر مليون نسمة موزعة كالاتي :

١- تركيا ٨ر٢٥٠ ملايين نسمة .
٢- ايران ٦ر٤٠٠ ملايين نسمة .

٣- العراق ٢ر٦٠٠ مليون نسمة .
٤- سوريا ٤٥٠ الف نسمة .(٥)

لقد اتضح تاريخيا ان في عهد الاقطاع حين تشكلت حكومات مركزية في الشرق القديم ،بقي الاكراد منذ ذلك العهد دون حكومة قومية تدافع عنهم وتمهد لهم سبيل التطور الاجتماعي .

وكذلك في مرحلة الرق (العبيد) ،عندما كان المبدأ الاساسي في العلاقات الاجتماعية هو استغلال الانسان لأخيه الانسان وغياب العدالة الاجتماعية ،وقد كانت العلاقات الدولية تجسد عدم وجود المساواة في التعامل بين الدول(٦) ، بل كانت العلاقات غالبا ما تقوم على أسس قسرية مبنية على الاستغلال والاستعباد وهكذا كان استعباد شعب لشعب او لشعوب أخرى شيئا طبيعيا كاستعباد الانسان واضطهاده لأخيه الانسان.

لذا اتصفت العلاقات الدولية في العصور

---

(٥) انظر ، موجز اطروحة الدكتور عادل حسن حسني ، حول المسألة الاحصائية للسكان في كردستان العراق ، جامعة موسكو سنة ١٩٧٢ .

(٦) انظر ،دراسة القانون الدولي العام "الجزء الاول " اصدار دار العلم ، موسكو ١٩٦٧، ص ٤٠

القديمة بوجود منازعات وحروب من أجل توسيع كل دولة قوية رقعة أراضيها على حساب الدول الاخرى التي تراها أقل قوة أو أضعف منها وفرض زعامتها السياسية على الشعوب الاخرى عن طريق الغزو والحملات العسكرية ضد الشعوب المجاورة بقصد الاستيلاء عليها لتغنم ما تغنم من العبيد والاموال والممتلكات والاراضي .

وفي هذا العهد لم تكن المنظمات الاجتماعية للقبائل الكردية ذات مقدرة كافية تمكنها المطالبة بالمساواة السياسية والنفوذ لصد تلك الهجمات ومقاومة الضغط واضطهاد حكومات الشرق القديم للحصول على المساواة السياسية .

لقد حاول العديد من الغزاة عبر قرون عديدة خلت اخضاع الاكراد وجعلهم يرضخون تحت سيطرتهم حتى أواسط القرن الخامس ، وكانت الاقاليم الكردية تتعرض للعدوان والهجمات وخاصة من الشعوب السامية ، وفي حدود مابين العصر القديم والحديث كان الرومان متسلطين على الاراضي الكردية ، فشكل ذلك عقبة كأداء في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للاكراد القدماء وللقومية الكردية كما عرقل مسيرتهم الهادفة للقضاء على التقاليد القبلية البالية التي حالت هي الاخرى في حينه دون ظهور تكوين

اجتماعي ينسجم مع متطلبات العصر الحديث من أجل تكوين نظام الدولة الكردية .

اما كردستان القرون الوسطى فكانت مجموعة من امارات اقطاعية منضوية تحت سلطة الملوك الآسيويين.

وعليه يمكن القول بأن في ذلك الوقت لم تتوفر لديهم الشروط الموضوعية والذاتية الكافية للنهوض بالتوحيد القومي والحكومي.(٧)

فالتقسيم الاول لكردستان جرى في عام ١٥٥٠ وبعدئذ ثبتت هذه التجزئة بالشكل القانوني عام ١٦٣٩ في اتفاقية ثنائية بين الامبراطوريتين المتجبرتين العثمانية والفارسية، وقد أثر هذا التقسيم تأثيرا سلبيا في تطور الشعب الكردي وأعاق تقدمه الاجتماعي والسياسي،وعلى امتداد الفترة التي تلت التجزئة كانت كردستان مسرحا للحروب المستمرة القائمة بين الحكومتين التركية والايرانية، ونتيجة لهذه الحروب كانت بعض الاجزاء من الاراضي الكردية تنتقل ملكيتها من احدى الامبراطوريتين الى الاخرى .

---

(٧) انظر ف .أ. كردليفسكي، المؤلفات المختارة،المجلد الثالث ، اصدار الادب الشرقي،موسكو ١٩٦٢،ص ١١٣ .

وبحكم تبعية الولاء كانت القبائل الكردية في كل من الدولتين مرغمة على وضع المحاربين تحت أمرة حكامها ،فكم من مرة كان الكردي القاطن في القسم التركي من كردستان يحارب أخاه الكردي القاطن في القسم الايراني من كردستان تحقيقا لغايات ومصالح الطغمة الحاكمة في كل من الدولتين .

ان تجنيد الاكراد الاجباري من قبل المحتلين والغزاة أدى الى تقويض النمط الاقتصادي للقبائل الرحل وذلك نتيجة تجريدها من الايدي العاملة حينما كان الاكراد يساقون ويزج بهم في أتون تلك الحروب غير العادلة الامر الذي أدى الى تأخير نمو الوعي القومي لدى الاكراد .

وبمرور الزمن بدأ المحتلون الاتراك بادخال أنظمة جديدة في ادارة الاقاليم الكردية ولم تكن متفقة مع البيئة الاجتماعية في كردستان.

ففي عام ١٨٣٤ قام رشيد باشا باعادة تنظيم الادارة المحلية في المناطق الكردية والتي اقتضت بعسكرة الحاميات التركية داخل مدن كردستان ، أما الأغوات الاكراد فقد حرموا من ممتلكاتهم ،وقد واجهت هذه الاجراءات مقاومة شديدة من جانب الاكراد .

لقد نوه الدكتور خالفين "بأن السياسة المركزية التي مارستها الحكومة السلطانية في تركيا والشاهنشاهية في ايران بقوة السلاح والتي اشتدت في السنوات العشر الاولى من القرن التاسع عشر، قد اصطدمت بمقاومات عنيفة من جانب الاكراد الذين اصروا على الدفاع عن استقلالهم". (٨)

ولكن حركة التحرر الوطني للشعب الكردي بقيت في تلك الفترة مشتتة مبعثرة وعفوية مرتجلة في اكثر الاحيان وعلى سبيل المثال الانتفاضات التي قامت بقيادة عبد الرحمن باشا سنة ١٨٠٦ ،يزدان شير ١٨٥٣-١٨٥٥ ،عوبيد الله سنة ١٨٨٠ وغيرها. (٩)

وفي القرن التاسع عشر اصطدمت مصالح بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية، وفي نهايته شمل هذا الصراع

---

(٨) ن . أ. خالفين ، الصراع في سبيل كردستان،المسألة الكردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر ، اصدار الادب الشرقي،موسكو ١٩٦٣ ، ص ١٨.

(٩) بالتفصيل انظر المؤلفات التالية :-
- ف. أ. كردليفسكي،المؤلفات المختارة ،المجلد الثالث ص ١١٤-١١٧ .
- ن.أ. خالفين،النضال في سبيل كردستان ص ٤٥،٥٢ ، ١٠٨، ١٣٥ .
- م.س. لازاروف،كردستان والمشكلة الكردية الفصل الاول.
- جليلي جليل ، انتفاضة الاكراد سنة ١٨٨٠ .

المانيا ايضا. وفي غمرة هذا الصراع كانت بريطانيا اكثر نشاطا من غيرها ،حيث امتد نفوذها التجاري والاقتصادي والسياسي داخل ايران والامبراطورية العثمانية ، فكان لها تأثير سلبي على الوضع السياسي والاقتصادي في كردستان.

لقد بدأت المرحلة الجديدة والجدية في نضال الشعب الكردي،في سبيل الاستقلال ضد تركيا وايران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " وكان ذلك الوقت يتميز بظهور المسألة الكردية في الشرق الاوسط". (١٠)

وامتاز مطلع القرن العشرين بنهوض جبار لحركة التحرر الوطني في الشرقين الادنى والاوسط، ففي هذه الفترة اصبحت الحركة الوطنية للشعب الكردي اكثر تنظيما حيث قامت انتفاضات عديدة في كردستان مطالبة بالحكم الذاتي وعدم تدخل السلطات في الشؤون الداخلية للشعب الكردي .

وقد ذكر المؤرخ السوفييتي لازاروف بأنه ..."في عصر نهضة آسيا ظهرت البواكير الاولى للقومية

---

(١٠) ي.و. فاريزوف ،تمهيد لكتاب نيكيتين" الاكراد " ص ٩ .

الكردية بشكل تيار سياسي منظم". [11] غير أن أول تصدع في صروح الاستعمار احدثته الثورة البرجوازية الروسية عام ١٩٠٥-١٩٠٧ ، ونظرا لأهمية تلك الثورة فقد نوه لينين بأن "... الرأسمالية العالمية والحركة الروسية عام ١٩٠٥ أيقضت آسيا من سباتها العميق بصورة نهائية وان مئات الملايين من البشر كانوا مغلوبين على امرهم يتخبطون في دياجير جهل القرون الوسطى ،قد انتفضت آسيا من اجل الحياة الجديدة وفي سبيل الحصول على حقوق الانسان الأبجدية (الاولية) والديمقراطية ". [12]

وتحت تاثير الثورة الروسية بدأت الحركة الثورية تنمو في الشرقين الادنى والاوسط ، الثورة الايرانية عام (١٩٠٥-١٩١١) ، وعلى أثرها اندلعت ثورة تركيا الفتاة عام (١٩٠٨-١٩٠٩) وقد شهد عام ١٩١١ انعكاسات مباشرة لثورة روسيا البرجوازية ١٩٠٥ فالثورتان كانتا تحملان الطابع المفادي للاستعمار والامبريالية [13] ولكنهما انتهتا بالاندحار جراء

---

(١١) م ٠س٠ لازاروف ، كردستان والمشكلة الكردية ص ٣٤٠

(١٢) ف ٠ي٠ لينين، المؤلفات المختارة الكاملة ، المجلد ٢٣ ،ص ١٤٦ ،الطبعة الروسية ٠

(١٣) بالتفصيل انظر م ٠س٠ ايفانوف ،نبذه من تاريخ ايران ، اصدار المطبعة الحكومية السياسية ،موسكو ١٩٥٢ ٠

تدخل الدول الاستعمارية . ولايخفى ان الثورة الايرانية قد أثرت تأثيرا مباشرا على الاكراد ،حيث ان القبائل الكردية قد انجرفت بتيار الكفاح المسلح الذي كان محتدما حينئذ في جميع الاقاليم الايرانية ،وهذا ما فعل فعلا بالنسبة الى ثورة تركيا الفتاة ،وهكذا قامت انتفاضات كردية واسعة النطاق شملت كل انحاء كردستان ضد السلطات القائمة آنذاك .

وفي تلك الفترة جرت محاولة لتنظيم الحركة القومية الكردية . ففي عام ١٨٩٨ صدرت في القاهرة مجلة "كردستان" الناطقة باللغتين الكردية والتركية، وفي عام ١٩٠٨ قامت جمعية التقدم والتعاون المشترك باصدار صحيفة موسومة بـ"الشمس الكردية" وفي هذه الفترة تم تأسيس مجمع كردي باسم "تعالي كرد" الذي قدم طلبا الى الامبراطورية العثمانية بمنح الاكراد الحقوق القومية والحكم الذاتي .

وفي عام ١٩١٣ قامت مجموعة من الطلبة والمحامين الاكراد بتأسيس جمعية "هيفاكرد" (أمل الاكراد) ،والتي قامت باصدار مجلة شهرية "روزي كرد" (اليوم الكردي) .

ان نجاح المنظمات القومية الكردية الاولى ينطوي على مغزى تقدمي ، حيث ان نضال الشعب الكردي

أصبح اكثر نضوجا الا انه كان مطعّما بأفكار قومية شوفينية بحتة .

ان تنازع الدول الاستعمارية من أجل تقسيم العالم الى مناطق نفوذ في بداية القرن العشرين شمل مباشرة الامبراطورية العثمانية وايران، أما كردستان فلم تكن في منأى عن سياسة الدول الكبرى في الشرقين الادنى والاوسط ،وخاصة سياسة بريطانيا العظمى التي تمادت في سياستها التوسعية في ايران وبرزت أطماعها في الاستيلاء على تلك الاراضي التي تقع الان ضمن العراق الحديث ،فكانت نوايا الانكليز تتركز في الاستناد على الاكراد في الصراع الدائر ضد ترويج النفوذ الروسي والالماني في آسيا .(١٤)

ان التقسيم الاقتصادي والاقليمي للعالم، ومن ضمنه الجزء الاسيوي من تركيا بين الدول الامبريالية أدى الى تفاقم مطرد لصراع هذه الدول من أجل المستعمرات وهذا الامر كان لابد ان يخلف آثارا على وضعية الشعب الكردي آنذاك .

وفي عشية الحرب العالمية الاولى اصبحت أراضي

---

(١٤) راجع بالتفصيل أ.س. افيتيان، الاستعمار البريطاني في الشرق الادنى اصدار معهد العلاقات الدولية ، موسكو ١٩٦٦ .

كردستان هدفا لمطامع الكثير من الدول الامبريالية ، لذلك لم تفع اية دولة من الدول الكبرى ضمن سياستها الخارجية مهمة ضم كردستان لصالحها وذلك بالنظر لحتمية المعارضة الشديدة من جانب المتنافسين ولاسيما الدول الطامعة بالتقسيم .

وبهذا الصدد ينوه المؤرخ لازاروف بأن " انكلترا وفرنسا وروسيا كانت مهتمة بكردستان منطلقة من نفس المنطلق والادراك ، الا وهو بناء حاجز قوي راسخ وثابت ومتين حول المناطق التي كانوا قد استولوا عليها في الشرقين الادنى والاوسط او المناطق التي كانوا ينوون الاستيلاء عليها . لذلك كان من الضروري بالنسبة لهم فقط الاتفاق فيما بينهم لتقسيم كردستان" . (١٥)

ونتيجة لتأثيرات المحتلين من الدول الكبرى وضغوطها ، عقدت ماتسمى باتفاقية (سايكس بيكو) ، (١٦)

---

(١٥) م . س . لازاروف كردستان والمشكلة الكردية ص ٣٤١-٣٤٢

(١٦) راجع يو . فه كلوجنيكوفه أ . به سابانين ، السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والمذكرات والبلاغات القسم الثاني ، تقسيم الجزء الاسيوي من تركيا موسكو ١٩٦٢ ، ص ٤٠-٤١ .

المبرمة سرا في ١٦ ايار سنة ١٩١٦ بين فرنسا وانكلترا وروسيا أثناء الحرب العالمية الاولى والتي استهدفت تقسيم الامبراطورية العثمانية بين أطراف المعاهدة بعد انتهاء الحرب .

لقد كان غرض هذه الاتفاقية ، المحافظة على الاوضاع القائمة والدفاع عنها ضد حركات التحرر التي فجرتها ثورات الشعوب والحركات القومية كما سبق أن بيّنا هذا من جهة ،ومن جهة اخرى كانت تهدف الى تسوية الخلافات الناشئة بين هذه الدول العظمى بسبب تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ فيما بينها . وعلى أساس هذه الاتفاقية كان من المفروض ان يلحق الجزء الشمالي من كردستان (حاليا في حوزة تركيا) ، بروسيا القيصرية وتسلمت انكلترا الاقاليم الكردستانية الملحقة بايران اما فرنسا فقد حصلت على مساحات واسعة من أقليم كردستان المتاخم لسوريا ولبنان.

واحقاقا للحق لابد لنا ان نقول بأن هذه الاتفاقية كانت نموذجا سيئا للدور الذي كانت تلعبه المعاهدات السرية في تنفيذ السياسة الاستعمارية للدول الاوروبية في عصر الدبلوماسية التقليدية التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الاولى وعقد معاهدة "فرساي" .

وهكذا عملت هذه الاتفاقية على تمزيق أراضي كردستان وتقسيمها فيما بينها قسمة ضيزى (جائرة) قائمة على التعسف والاستغلال وتتعارض جغرافيا مع الطبيعة والحق والتاريخ.

وبعد فترة وجيزة توصلت انكلترا وفرنسا الى اتفاق حول الحفاظ على امتيازات شركات النفط الانكليزية في ولاية الموصل (جنوب كردستان حيث كانت وقتئذ منطقة نفوذ فرنسية).

وقد نوّه المؤرخ لازاروف بأن الاتفاقيات الامبريالية ١٩١٥-١٩١٦ حول تقسيم الامبراطورية العثمانية وايران جاءت معادية لمصالح شعوب هذه المنطقة ذات القوميات المتعددة وبالأخص ضد مصالح الشعب الكردي حيث كانت لهذه الاتفاقيات خاصية مشؤومة اذ كانت تدعو الى التعزيز الابدي للتجزئة وتشكيل العقبات الجديدة الصعبة التخطي أمام التكوين الموحد للأمة الكردية. (١٧)

وتجدر الاشارة هنا الى ان أثناء الحرب العالمية الاولى، كانت حركة التحرر القومي في كردستان ضعيفة

---

(١٧) م.س. لازاروف، كردستان والمشكلة الكردية ص ٣٤١-٣٤٢.

وغير متلاحمة وبعيدة كل البعد عن درجة التكامل والنضوج ولهذا الواقع تفسير وأسباب عديدة ومن ضمنها ان تركيا في خوضها للحرب أعلنت التعبئة العامة للأكراد وثم تجنيدهم في جيش نظامي تابع لها، كما جند عملاء الاتراك والالمان قسما من القبائل الكردية لشن هجوم على خطوط المواصلات الروسية، وبالرغم من هذا فقد قام الاكراد بانتفاضة في جنوب كردستان (الملحق بالعراق حاليا)، ولكن تم سحقها من قبل الاتراك اما زعيم الانتفاضة فقد كان الشيخ عبد السلام البرزاني والذي أعدم عام ١٩١٤ .

وعلى هذا الاساس يمكننا القول بأن تطور الحركة القومية الكردية خلال فترة ماقبل الحرب العالمية الاولى مرّ بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى ..

او بالاحرى ماسميت بالمرحلة الابتدائية فيما بين القرن السادس عشر والثامن عشر، وقد اختصت بانطلاقات عرضية وانتفاضات عفوية عديمة الاهداف والقيادة الموحدة، موجهة ضد الفرس والاتراك، والسبب في هذا تفتت القبائل الكردية وتشتتها بسبب النزاع الداخلي العشائري بين أقطاعيي الاكراد .

المرحلة الثانية ..

(مابين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) ، عندما كانت الدول الاوروبية (بريطانيا العظمى ،وروسيا القيصرية والمانيا) ، تتنافس فيما بينها من اجل مناطق النفوذ في الشرقين الادنى والاوسط، فالتغلغل الاستعماري في كردستان غذى الحركة القومية للشعب الكردي ،وبالرغم من انها بقيت على مستوى بسيط من التنظيم ، فقد كسبت الادراك الموجه ضد التدخل الاجنبي . وفي هذه المرحلة برزت المسألة الكردية الى الوجود بصورة واضحة .

المرحلة الثالثة ..

وهي ترتبط بفترة تيقظ آسيا وبالدرجة الاولى تأثير الثورة البرجوازية الروسية عام ١٩٠٥ - ١٩٠٧، على بلدان وشعوب الشرقين الادنى والاوسط ،وفي هذه المرحلة تحررت المسألة الكردية من اطار الدولة العثمانية وايران واضطلعت الحركة القومية الكردية في تلك المرحلة بتوجيه الشعب الكردي نحو تحرير كردستان من الاستعباد والتبعية والاحتلال الاجنبي ، وخير دليل على ذلك ،كانت المطبوعات المنشورة في ذلك الحين ترفع شعارا حول الحكم الذاتي لكردستان . وفي هذه المرحلة تزايدت أطماع الدول الامبريالية بكردستان وهذا مايعلل بالدرجة الاولى في

الامكانيات المستقبلية لاستغلال الثروات الطبيعية في كردستان وفي الحصول على أسواق جديدة لترويج البضائع التجارية، والاهمية الاستراتيجية لموقع كردستان الجغرافي في الحصول على امكانية الاشراف والمراقبة على المناطق المتاخمة له. وعند الأخذ بنظر الاعتبار ضعف الادراك السياسي لدى القبائل الكردية وتشتتهم، وكنتيجة منطقية تترتب على التعاون الوثيق بين القوى الامبريالية وظهور اتفاقية سايكس بيكو سيئة الصيت (التي أدت الى تقسيم الجزء التركي من كردستان فيما بين الدول الامبريالية).

کتێبخانەی نامە

الفصل الثاني

دور انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في تطور حركة التحرر الوطني والديمقراطي للشعب الكردي

ان السمات الطبيعية القانونية للعصر الجديد المبتدئة بثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى جاءت كارثة على النظم الاستعمارية التي أنجبتها الرأسمالية، ونزلت صاعقة على كل انواع الاضطهاد القومي والاجتماعي في تناولها كل جوانب العلاقات الاجتماعية، وأرست مؤشرا لتغييرات جذرية في العلاقات الدولية والقانون الدولي .

لقد كان للقوة الكامنة وراء مبدأ المساواة وحق تقرير المصير والسيادة القومية التي جاءت بها ثورة اكتوبر الاشتراكية أهمية كبرى ومباشرة في تحديد وبيان المسيرة الصحيحة للشعب الكردي من أجل تحرره الوطني والقومي وباتت تشكل الحجر الأساس للقانون الدولي في العصر الحاضر.

وبهذا الصدد يثبت البروفيسور لازاروف رأيه قائلا: "ان الانقلاب الجذري في تاريخ البشرية، الذي حصل نتيجة ثورة اكتوبر كان له تأثير كبير على مصير الشعب الكردي، وظهور حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار، والنضال ضد الرجعية في الداخل والخارج، لتحقيق امانيه القومية، وتقدمه الاجتماعي والحقوق الديمقراطية. ومنذ هذه الفترة حصلت المشكلة الكردية على مغزى جوهري آخر وأبرزت انعاكاسات ايجابية على حركته التحررية". (١)

وهكذا نرى ان المؤرخ قد آستخلص بحق، جوانب ومزايا جديدة للحركة الوطنية الكردية لتلك المرحلة والسنوات اللاحقة بها، كالنضال الموجه ضد الامبريالية المتلاحم مع كل فصائل حركات التحرر الوطني الديمقراطي للشعوب والقوميات المضطهدة، ويؤكد على حل المسألة القومية في التعاون مع النضال العام في سبيل التقدم الاجتماعي والديمقراطية. لذلك فان الحركة الوطنية الكردية اكتسبت جوهرا ديمقراطيا شاملا وحصلت على اشكال ومهمات ثابتة في كل مرحلة تاريخية.

وبغية التثمين الصحيح للحركة الوطنية الكردية في

---

(١) م.س. لازاروف، المرجع السابق ص ٣٦٩.

المرحلة الآنية، فمن الاهمية بمكان قياس الظروف الموضوعية التي يمر بها هذا الشعب ،وهو ان الاكراد قاسوا اضطهادا قوميا مزدوجا من المستعمرين (المستعبدين) المباشرين ، الاتراك والفرس ،- (في أواسط العقد الثاني من القرن العشرين)- ومن الشوفينيين العراقيين بعدئذ، وكذلك من الاستعمار ككل وعملائه في الشرق الاوسط .

وفي الواقع ان حصيلة اكتوبر كان لها دور خطير ومعنوي لتطوير حركة التحرر الوطني للشعب الكردي ،حيث ان وضع الاكراد القاطنين في الاراضي السوفييتية قد تبدل بصورة جذرية وان الاكراد السوفييتيين حصلوا على الاعتراف التام بحقوقهم القومية ،واحرزوا تقدما كبيرا في طريق النمو الاقتصادي والسياسي. حيث انهم يتكلمون ،ويدرسون بلغتهم القومية بكل حرية وقد تم القضاء التام على الامية فيما بينهم منذ أمد بعيد، وهم الان يمتلكون صحيفة ناطقة باسمهم باللغة الكردية وهي صحيفة (رايا تازا) أي الطريق الجديد.(٢)

ان تجربة الاتحاد السوفييتي لهي مؤشر مقنع

(٢) راجع "ركاب القوميات في دول الشرق الادنى والاوسط" مطبعة العلم ،موسكو ،سنة ١٩٧٠ ص ١٥٣-١٥٤ .

ودليل قاطع على ان الحلول الديمقراطية للمسألة القومية في الظروف الاشتراكية تسمح للأخذ بنظر الاعتبار، الاهتمام بالقوميات سواء كانت كبيرة أم مجموعة سلالية صغيرة أو أقوام مختلطة. واحدى هذه القوميات هي القومية الكردية، التي كان قد حكم عليها قبل الثورة الاشتراكية بالاضمحلال او الانقراض، اما الان فقد اكتسبت حيوية ونشاطا متجددين. ففي مثل هذه الظروف لعبت ثورة اكتوبر الاشتراكية دورا هاما بخلق ظروف ملائمة لانطلاقة الشعب الكردي الجبارة في سبيل حقوقه القومية والاجتماعية.

ان ممارسة الحكومة السوفييتية لسياستها الخارجية المبدأية ولأول مرة في التاريخ وقفت لنصرة حقوق الاكراد القومية، حيث ان ثورة اكتوبر أماطت اللثام عن جميع المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية والتي كانت موجهة آنئذ لاستعباد الشعوب والامم الصغيرة والاستيلاء القسري على اراضي الغير، ومن ضمنها الاراضي الكردية.

وقد نصّ النداء الذي وجهه لينين لكل الشغيلة القاطنة في روسيا والشرق/ ٣ كانون الثاني ١٩١٧/ يقول ... ان كل المعاهدات الجائرة حول تجزئة تركيا وايران تعتبر باطلة وملغية، ويعطى لهم الحق والضمان الكاملين لممارسة حريتهم في تقرير مصيرهم

السياسي على اساس حق تقرير المصير،... وفي نفس التاريخ اصدرت حكومة الثورة بيانا أعلنت فيه الغاء كل المعاهدات غير المتكافئة ،وانهاء سياسة القمع، وبيانات اخرى اعترفت من خلالها بحق أوكرانيا في الاستقلال والاعتراف بالاستقلال الناجز لفنلندا.(٣)

ان جميع هذه البيانات المتتالية وجهت لضمان حرية الشعوب والامم. وينوه المؤرخ السوفييتي توزموخاميدوف قائلا ان نشر الحكومة السوفييتية للمعاهدات السرية كان نضالا ضد الاضطهاد القومي والاحتلالات الاقليمية وفي سبيل اقرار المبدأ الجديد مع مغزى اشتراكي جديد لحق الشعوب في تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.(٤)

---

(٣) راجع وثائق السياسة الخارجية للاتحادالسوفييتي ، المطبعة الحكومية السياسية ،موسكو ١٩٥٩، المجلد الاول ص ٣٤-٣٦ .

(٤) راجع ر.أ. توزموخاميدوف، الاهمية الدولية لنشر المعاهدات السرية لروسيا القيصرية من الحكومة السوفييتية./ الملاحظات العلمية لمنبر القانون الدولي./ المسألة النظرية والتطبيقية في القانون الدولي،موسكو ١٩٥٩ ص ١٣ .

- راجع ايضا ن.ف. زاخاروف ،رفض الحكومة السوفييتية المعاهدات التي عقدتها روسيا القيصرية ،المخلة بحقوق أمم وبلدان الشرق/ الموسوعة السوفييتية السنوية للقانون الدولي ،موسكو ١٩٦٢-١٩٦٣ ص ١٢٦.

ان اعلان مبدأ عدم سريان مفعول المعاهدات غير المتكافئة، أدى الى اعلان الحكومة السوفييتية عن عزمها على الغاء ونشر جميع المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية، وبأقرب فرصة ممكنة نظرا لاحتوائها على تقديم المنافع والمزايا للملاكين والرأسماليين الروس، الهادفة الى زيادة الهيمنة القهرية لروسيا الكبرى. (٥)

لقد برزت روسيا السوفييتية في المحافل الدولية كمدافع مبدئي عنيد للحقوق القومية للشعوب والاقوام المضطهدة، ومناضل ثابت من اجل حرية كل قومية ودولة. في "البلاغ الصادر بصدد حقوق الشغيلة والشعوب المستغلة، اذ أعلن لينين عن الاستنكار القطعي للسياسة البربرية البرجوازية التي هيأت ظروفا مناسبة للمستغلين وبعض القوميات المختارة من اجل استعباد مئات الملايين من سكان الشغيلة في آسيا، والمستعمرات عموما والبلدان الضعيفة". (٦)

---

(٥) راجع وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي - المجلد الاول ص ١٣.

(٦) ف.ي.لينين، بلاغ حقوق الشغيلة والشعوب المستغلة، المؤلفات الكاملة المختارة، المجلد ٣٥ ص ٢٢٢.

لقد تجسدت السياسة الاشتراكية الجديدة في المسألة القومية ،عمليا في المباديء الماركسية اللينينية بمنح الشعوب حقها في تقرير المصير،والتضامن الاممي،والتعاون المشترك بين كل القوى الثورية والحركية .

لقد تغير الوضع السياسي في كردستان بصورة جذرية بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية ،فكانت مرحلة التحول والتطور في الحركة القومية للشعب الكردي وأخيرا في وضع الحلول الناجعة للمشكلة الكردية .

وأوضح مثال على مساندة روسيا السوفييتية الفتية لحقوق الاكراد القومية ،هو رسالة وزير خارجية روسيا السوفييتية الى رئيس المجلس الوطني التركي الكبير مصطفى كمال باشا في يونيو (حزيران) ١٩٢٠ التي أشارت الى ان الحكومة السوفييتية ،تؤيد مباديء السياسة الخارجية لحكومة تركيا الفتية ،وخاصة تصريحها بمنح كل الاقليات القومية ومن ضمنها القومية الكردية ،حق تقرير المصير عن طريق حرية الاستفتاء العام الحر. (٧)

ان ثورة اكتوبر كما ينوه عنها لازاروف، آدت الى تحرير ايران من النير الاستعماري الروسي وبحكم

---

(٧) راجع وثائق السياسة الخارجية السوفييتية ،موسكو ١٩٥٨،المجلدالثاني ص ٥٥٤-٥٥٥ .

ذلك شمل الاقاليم الكردية"، [8] الواقعة ضمن ايران، وقد نشطت في هذه الفترة الحركة التحررية الكردية بصورة ملموسة. وهنا تجدر الاشارة الى ان في سنة ١٩١٨ وبقيادة الشيخ محمود، ذاد الاكراد ببسالة عن استقلالهم القومي ضمن حدود لواء السليمانية، ونتيجة لذلك فقد اصبحت اللغة الكردية وللمرة الاولى لغة رسمية للادارة المحلية. [9]

وفي عام ١٩١٩ اتسعت حركة التحرر الوطني في تركيا بقيادة مصطفى كمال باشا، وقد نالت هذه الحركة التأييد الكلّي من جانب الشعب الكردي، اذ ان أي انتصار لتلك الحركة كان سيؤدي الى تغيير في الوضع القومي للشعب الكردي، مادامت مصالح هذين الشعبين غير متعارضة، بل سائرة في خط واحد.

وبطبيعة الحال حين انعقد المجلس الوطني التركي الكبير في انقره عام ١٩٢٠، حضره اثنان وسبعون مندوبا من كردستان بغية التعاون المشترك

---

(٨) م.س. لازاروف المرجع السابق ص ٣٦٥.

(9) C.J. Edmond. The Constitiutional Backround (Annual Journal of K.S.S.E.), Vol.XIII, 1969, P.31

مع مصطفى كمال .(١٠)

وفي الوقت نفسه شرع اكراد ايران يناضلون ضد الرجعية الايرانية بغية طردها من أراضي كردستان.

لقد تطرق منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني(*) عام ١٩٤٨ الى ان ثورة اكتوبر الاشتراكية أحدثت تصاعدا جبارا في الحركة التحررية الديمقراطية ،وشحذت نضال الشعوب المستعبدة ضد الاحتلال الاجنبي ،واصبحت حافزا مهما لحركة التحرر الديمقراطي في كردستان وعاملا من عوامل مضاعفة جهوده ورص صفوفه وتنظيم قواه .(١١)

ان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها جاء انطلاقا من المباديء الاولية للسياسة السوفييتية في

---

(10) Nrui Dersimi, Kurdistan, Terique Dersimi, Aleppo, 1952, P.125

(*) لقد تم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في آب ١٩٤٦ ،وأصبح القيادة المباشرة لحركة التحرر القومي للشعب الكردي (وكان يسمى آنئذ بالحزب الديمقراطي الكردي .

(١١) منهاج الحزب الديمقراطي الكردي/ عراق/ ١٩٤٨ ، — اللغة العربية .

مشروع لينين الذي أطلق عليه "مرسوم السلم". نظرا لان هذا المرسوم كان أول تصريح تاريخي بالاعتراف الفعلي الكامل بحق الشعوب في تقرير مصيرها والغاء الدبلوماسية السرية، واننني أرى من الضروري تشبيت النصوص المهمة والتي لها علاقة وثيقة بهذا البحث ..

... ان حكومة العمال والفلاحين المنبثقة عن ثورة اكتوبر، ٢٥ اكتوبر (٧ يناير) المتمثلة بمندوبي العمال والجنود والفلاحين، تقترح على جميع الشعوب والحكومات المتحاربة الشروع فورا بمفاوضات تهدف الى تحقيق سلم ديمقراطي عادل .

... انه سلم فوري دون دمج قسري للشعوب الاخرى (أي دون احتلال أراضي الغير) بدون تعويضات ...

" استنادا الى مفهوم الحقوق الديمقراطية بشكل عام وحقوق الطبقة العاملة بشكل خاص" - كل عملية يتم فيها ضم قومية صغيرة او ضعيفة الى دولة كبيرة وقوية بدون الاعراب عن طريق الاسلوب الاختياري الواضح والمحدد بموافقة تلك القوميات ورغبتها في ذلك وفي أي وقت يحدد حدوث هذا الدمج القسري، ومهما كان المستوى الحضاري للامة التي دمجت بالقوة او فصلت عن حدود دولة اخرى ، واذا لم تمنح هذه الامة حق تقرير الشكل الاداري والسياسي الوطني

الذي تبتغيه بدون أي عملية قسر، أي بالاقتراع الحر، وبعد الجلاء التام للقوات المسلحة التابعة للامة التي ضمتها او ترغب في ضمها او هي أقوى منها بشكل عام، اذا بقيت احدى الامم على هذه الحالة رغم رغبتها فيه، وليس ذات اهمية اذا عبرت عن رفضها لهذا المصير بواسطة الصحافة او الاجتماعات الشعبية او مقررات الاحزاب السياسية او بواسطة الانتفاضات والاعمال المعادية للاضطهاد القومي، فان هذا التوحيد يعتبر عملية دمج ، أي انه استيلاء او بالاحرى عملية اغتصاب - وحكومتنا تعتبر ان الاستمرار في هذه الحرب، لتمكين الامم الغنية والقوية من ان تتقاسم فيما بينها القوميات الضعيفة والمغلوبة على أمرها، انما يشكل أفضع جريمة بحق الانسانية ،وهي تعلن عن رغبتها الاكيدة في توقيع معاهدة سلم تضع حدا لهذه الحرب وفق الشروط المبينة اعلاه وهي رغبة عادلة بالنسبة لجميع القوميات دون استثناء. وفي الوقت نفسه تعلن الحكومة انها لاتعتبر أبدا شروط السلم المشار اليها اعلاه انذارا او تهديدا بأي شكل من الاشكال ،فهي تقبل دراسة كل شروط السلم الاخرى ،وتؤكد فقط على قبول اقتراحاتها هذه من جانب أية دولة بأسرع وقت ممكن،لكي تصاغ هذه الاقتراحات بمنتهى الوضوح، ودون أي التباس ،ودون ان تنطبع بأي طابع سري .

... ان حكومتنا الثورية تعلن عن عزمها في

اجراء جميع المفاوضات بصورة واضحة ومكشوفة، أمام الشعب كله، وسوف تعمل فورا على نشر النصوص الكاملة لجميع المعاهدات السرية التي صادقت عليها أو وقعت عليها حكومة الاقطاعيين والرأسماليين منذ شهر شباط حتى ٢٥ شهر تشرين الاول ١٩١٧ .

...وان الحكومة ترفض رفضا باتا كل بنود هذه المعاهدات السرية والهادفة في معظمها الى اتاحة المزيد من الفوائد والامتيازات لكبار ملاكي الاراضي والرأسماليين الروس، والى المحافظة على المكاسب او زيادة التوسع الذي حققه الروس الكبار. (١٢)

..." وتتوجه الحكومة نحو حكومات وشعوب كل البلدان المتحاربة، وتدعوهم الى عقد هدنة فورية، كما تقترح ان تكون مدة هذه الهدنة ثلاثة اشهر يمكن خلالها انهاء المحادثات اللازمة بين ممثلي جميع الشعوب او الأمم التي اشتبكت في الحرب أو اضطرت الى المشاركة فيها دون استثناء، واستدعاء مجالس نيابية مؤلفة من ممثلي الشعوب في كل البلدان، ومفوضة منها للتصديق نهائيا على شروط السلم." (١٣)

---

(١٢) راجع وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي - المجلد الاول ص ١١-١٣ .

(١٣) راجع المصدر السابق ص ١٣ .

ومن الناحية المبدئية ، ان لهذا المرسوم أهمية تاريخية كبرى وملموسة ،سواء كان من وجهة نظر التطور الفكري والاجتماعي والديمقراطي ، أم من ناحية الادانة الحازمة للامبريالية وحروبها المغتصبة الهادفة الى استعباد الشعوب والقوميات الضعيفة .

لقد اصبح واضحا بأن "مرسوم السلم" أفسح المجال امام شعوب العالم اجمع للافصاح الشامل عن المسائل الهامة في العلاقات الدولية وكان ذا تأثير بين على مستقبل القانون الدولي .

والجدير بالذكر ان يشار في البحوث والمؤلفات القانونية والسياسية بحق وانصاف الى هذا التقرير "مرسوم السلم" وانه مبدئيا ساهم مساهمة فعالة في التطور النظري والعلمي للقانون الدولي العصري، ويفهم من هذا المرسوم ، انه نص بعبارات صريحة وحاسمة ، وكان موردا ثرّا للوعي القانوني للبشرية التقدمية واعتبر مقياسا لتحديد العلاقات الدولية وادانة للاستعمار بأي شكل من أشكاله ومظاهره وخصما عنيدا ضد استخدام القوة في حل المشاكل الاقليمية والسياسية بين الحكومات . (١٤)

---

(١٤) سلسلة القانون الدولي العام ،الطبعة الثانية ،معهد العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٦ ص ٢١ .
– حول الاهمية القانونية والدولية لمرسوم السلم

وهنا يجب الاشارة الى ان مرسوم السلم لم يمتلك أهمية اعلانية بانصاحه بصراحة لاول مرة في التاريخ عن مبدأ المساواة ،وحق تقرير المصير، والسيادة القومية ، التي أحرزت "قوى كاملة وجبارة" فحسب ، بل انطوى على اهمية عملية مباشرة الا وهي تأثيره الفاعل على الحالة القائمة في العلاقات الدولية آنئذ. لذلك فان المسائل الثابتة للاشكال القانونية التي جاءت بها الحكومة السوفييتية الفتية تستحق عناية خاصة ،وهنا بلا شك تكمن الاهمية المبدئية لمرسوم السلم ،حيث ظهر كتصريح ومقياس عكس ذلك الواقع ، الا وهو انه نتيجة ثورة اكتوبر الاشتراكية تكونت حكومات من طراز جديد ،وظهرت الى حيز الوجود شخصية قانونية جديدة للعلاقات الدولية والقانون الدولي ،قائمة بطبيعتها وسيادتها ، ومنبثقة من طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول،فحددت الحكومة السوفييتية الاسس المبدئية لعلاقاتها الخارجية .

يمكن مراجعة ..ي.بي.لوكاشوك. حركة التحرر الوطني وبعض مشاكل القانون الدولي ،نصوص القانون ، النشرة الثالثة ص ٩٢-١٠٠ .

د .ي باراتاشفيلي ، الدول الاسيوية الافريقية الحديثة والقانون الدولي ،مطبعة العلم ،موسكو ١٩٦٨ ص ٢١-٢٢ .

ك.ي.تونكين،نظرية القانون الدولي . ص ٨

من البديهي ان العلاقات الدولية المتناقضة مع مباديء الحكومة السوفييتية ،لم تعد منسجمة بأية حال من الاحوال مع الحقوق والواجبات التي جاءت كنتيجة لها .

ومن هذا المنطلق وبحكم مرسوم السلم تم الاتفاق على الغاء وابطال الحقوق والواجبات التي اكتسبتها روسيا القيصرية وفق الاتفاقيات ذات الصيغة الاستعمارية ،والمعادية للشعوب والقوميات الضعيفة ، والمستندة على الفكرة القائمة على الدمج القسري، وقد كان ذلك أحد الأسس والمباديء العامة التي اعتمد عليها في رفض الاعتراف بشرعية هذه الاتفاقيات من جهة السلطة السوفييتية .

وبما ان الاتفاقية الثلاثية الانكلوفرنسية والروسية السرية المسماة باتفاقية سايكس بيكو، المعقودة عام ١٩١٦ أكدت على مبدأ الضم الاستعماري القسري،وبالاخص اقرارها امتيازات لروسيا القيصرية فيما يتعلق بكردستان،لهذا وبحكم القواعد العامة الواردة بمرسوم السلم ،فقدت هذه الاتفاقية الصفة الشرعية ولاسيما الاعتراف بها من جانب روسيا السوفييتية .

ان هذه القواعد العامة الموضحة في مرسوم السلم أصبحت بعدئذ أساسا عمليا في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة بين الحكومة السوفييتية و الدول الاخرى ،وخاصة الاتفاقيات التي تناولت بشكل أو بآخر الحقوق القومية للشعب الكردي ،ومصير كردستان ككل ووضعه القانوني.

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٧ نشر بلاغ حقوق شعب روسيا ،معلنا عن المساواة و السيادة للشعوب ،وحقهم في حرية تقرير مصيرهم الى درجة الانفصال وتشكيل حكومة مستقلة. فقد حدّ هذا البلاغ من الامتيازات القومية و الدينية ،ونادى بحرية التطور للاقليات القومية و المجموعات السلالية.

وكما نوهنا في الفقرة الاولى من الفصل الاول من هذا البحث ،فان الجزء الشمالي من كردستان (كردستان تركيا) وهو الجزء الاكبر من كردستان كان يجب ان ينضم الى روسيا وذلك بموجب اتفاقية سايكس بيكو. ولكن النداء الذي وجهه مجلس مفوضي الشعب لعموم روسيا "الى جميع الشغيلة المسلمة في روسيا والشرق" في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧ والذي اقترن بتوقيع لينين فقد جاء فيه" ان المعاهدات السرية التي أبرمها القيصر المخلوع و التي وقعتها حكومة كيرينسكي المؤقتة حول احتلال القسطنطينية تعتبر

ملغية حالا وباطلة المفعول. ان الجمهورية الروسية وحكومتها المتمثلة بمجلس وصاة مفوضي الشعب ضد اغتصاب أراضي الغير،ويجب ان تبقى القسطنطينية بأيدي المسلمين .(١٥)

وفي المؤتمر الثاني لمجلس عموم روسيا وباقتراح من لينين. فوّض المجلس الحكومة السوفييتية بنشر و اعلان الوثائق السرية الدبلوماسية والمعاهدات السرية المعقودة بين روسيا القيصرية والدول العظمى حول تقسيم بلدان الشرق .

وعند النشر الثاني "لمجموعة الوثائق السرية المحفوظة في سجلات وزارة الخارجية السابقة" والمحتوية على المعاهدات السرية حول تقسيم تركيا، انتهاجا لمبادئها ،فقد رفضت روسيا السوفييتية كل الاطماع الاقليمية لروسيا القيصرية في كردستان،وعلى هذا الاساس سنحت الفرصة للاكراد بتقرير مصيرهم بنفسهم، حيث تهيأت لهم نفس الظروف التي حصلت عليها شعوب الشرق الاخرى .

وعلى هذا الاساس ،ولدى أول ظهور للحكومة

---

(١٥) وثائق السياسة الخارجية السوفييتية ،المجلد الاول ص ٣٥ .

السوفييتية في المحافل الدولية ،تم التصريح بالخطوط العريضة للسياسة الخارجية السوفييتية ، ألا وهي مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات ،كقاعدة أساسية قانونية .

وللمرة الاولى في تاريخ العلاقات الدولية وطدت الحكومة السوفييتية علاقاتها في اتفاقياتها المعقودة مع دول الشرق ،حيث اعلنت عن بطلان وعدم سريان مفعول تلك المعاهدات السرية حول تقسيم ايران وتركيا والبلدان الاخرى لذا جاءت الاتفاقية المعقودة بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية وايران في ٢٦ فبراير (شباط) سنة ١٩٢١ ،مؤكدة بصورة قاطعة ادانة لسياسة روسيا القيصرية" ليس فقط بسبب خرق سيادة الدول الاسيوية فحسب ،بل بسبب القيادة المنظمة الاوروبية الوحشية على الجسم الحي لشعوب الشرق". (١٦)

لقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وتم تثبيته كمبدأ قانوني ـ معياري ،حيث اعترفت الاطراف المعنية "بحق كل شعب يطالب بحريته ،دون وضع أية

---

(١٦) راجع ،وثائق السياسة الخارجية السوفييتية ، المجلد الثالث ص ٥٣٧

عراقيل أمام مصيره السياسي"[17] وللمرة الاولى في تاريخ الدول العظمى، تتنازل طواعية عن المعاهدات التي تمنحهم الحق والامتيازات على البلدان الاخرى، مقابل التوقيع على اتفاقية المساواة الكاملة للاطراف المتعاقدة، واحترام السيادة الذاتية. كذلك أعربت الاتفاقية عن رغبة حكومة روسيا السوفييتية في ان ترى الشعب الفارسي يتمتع بكامل الحرية ويعمل من أجل تحقيق مستقبل زاهر.

لذا أعلنت بأن كل المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الحكومة القيصرية السابقة والحكومة الايرانية والتي أدت الى الانتقاص من حقوق الشعب الفارسي تعتبر ملغية وباطلة المفعول.[18]

ثم أعلنت عن عدم مشاركتها في أي من التدابير الموجهة لاضعاف والانتقاص من سيادة واستقلال الشعب الفارسي، كما صرحت بألغاء وابطال سريان جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين حكومة روسيا القيصرية السابقة واية دولة ثالثة، تضر بمصالح

---

(١٧) راجع، وثائق السياسة الخارجية السوفييتية، المجلد الثالث ص ٥٣٨.

(١٨) راجع، المصدر السابق ص ٥٣٦-٥٣٧

ايران او كل مايتعلق بها. (١٩)

لقد نادت الاتفاقية المعقودة بين جمهورية روسيا السوفييتية وتركيا بالمبادىء القومية الأخوية ،وحق الشعوب في تقرير المصير، كما أوضحت عن الحالة الراهنة بينهما وتضامنهم في النضال ضد الامبريالية. وأشارت ايضا الى التوافق بين القوى الوطنية والتحررية لشعوب الشرق ونضال شغيلة روسيا من اجل بناء النظام الاشتراكي الجديد. (٢٠)

واتفقت الاطراف المعنية باعتبار جميع المعاهدات المعقودة بين روسيا القيصرية وتركيا ملغية وباطلة المفعول مادامت لاتتفق ومصالحهم المشتركة. (٢١)

وبالاضافة الى ذلك أشارت المعاهدة الى " ان حكومة جمهورية روسيا السوفييتية تقر بأن نظام الامتيازات الاجنبية لايتفق مع التطور القومي والوطني لأي بلد من البلدان وكذلك الممارسة الكلية

---

(١٩) راجع ،وثائق السياسة الخارجية السوفييتية ، المجلد الثالث ص ٥٣٧ .

(٢٠) المصدر السابق ص ٥٩٧-٥٩٩ .

(٢١) المصدر السابق ص ٥٩٩ .

لسيادتها وحقوقها الذاتية ،لذا تعتبر باطلة المفعول وملغية الممارسات والنشاطات والفعاليات التي تمسّ بهذا المبدأ. (٢٢)

وعلى هذا النحو ،فقد تضمنت هذه الاتفاقيات مبدأ قانونيا واضحا،وهو مبدأ بطلان سريان مفعول المعاهدات غير المتكافئة والتي بموجبها تقيد الدول الامبريالية حريات كلا من ايران وتركيا، وكذلك الاعتراف الصريح بمباديء المساواة وتقرير المصير، والسيادة القومية.

ان رفض الحكومة السوفييتية تلك الحقوق والامتيازات الخاصة في ذلك الظرف التاريخي الحساس والغاء المعاهدات غير المتكافئة ،المعقودة بين روسيا القيصرية من جهة ،وبعض البلدان الاخرى ومن ضمنها ايران وتركيا من جهة اخرى ، أجّجت نضال كثير من شعوب الشرق وخاصة تركيا وايران،حيث انهم بالاستناد الى تأييد الدولة السوفييتية ،قضوا على نظام الامتيازات الاجنبية المعادية لطموحاتهم القومية والتي كانت مفروضة عليهم بالقوة ،وساروا في طريق نضالهم نحو تحقيق أهدافهم من أجل بناء

---

(٢٢) وثائق السياسة الخارجية السوفييتية ،المجلد الثالث ص ٥٩٩

حكومات وطنية تتمتع بسيادة كاملة .

وقد ذكر البروفيسور باراتاشڤيلّي ،بان "حق الشعوب في تقرير المصير الوارد في بعض المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الدولة السوفييتية ومجموعة من البلدان المجاورة اكتسبت أهمية أقليمية فيما يخص القواعد المعترف بها في القانون الدولي. (٢٣)

ومن البديهي ان هذه القواعد تمنح حقوقا معينة للشعوب والقوميات في تقرير المصير وفي نفس الوقت تربطهم بواجبات معينة ،وخصوصا ، ضرورة الاعتراف بالحقوق الشخصية في تقرير مصير الشعوب والقوميات الاخرى . وبذلك يقتضي الاخذ بنظر الاعتبار عند تحقيق تقرير المصير القومي ـ بأن هذه المشكلة ليست قومية فحسب بل مشكلة طبقية ايضا ،وعليه فأن الدور الحاسم يتوقف على(أية طبقة تقف في مقدمة النضال من أجل تقرير المصير القومي) وهذا ما يتعلق ايضا بجوهر ومضمون هذا النضال ونتائجه الايجابية .

---

(٢٣) د.ي. باراتاشڤيلي ، الدول الآسيوية والافريقية الحديثة والقانون الدولي ،ص ٢٥ .

وتأكيدا على ذلك وجدتُ الانعكاسات اكثر وضوحا عند الاقدام على حل المشكلة القومية للشعب الكردي في ايران وتركيا آنئذ،حيث ان البرجوازية الوطنية المرتبطة ببعض الاقطاعيين للقيادة العتيدة لحركة التحرر الوطني من اجل بناء جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة،لم تقم بتعميم مبدأ تقرير المصير للأقليات القومية المنضوية تحت لواء الامبراطورية العثمانية السابقة،بما في ذلك، الشعب الكردي.

ان طريقة الاقدام على حل مسألة تقرير مصير الشعب الكردي، أظهرت البرجوازية التركية ضيق الافق الطبقي والقومي ،وعدم استيعابها وفهمها لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والقوميات .

ان ذلك المسلك الذي اعتمدته تركيا في حل المشكلة القومية للشعب الكردي،في نهاية المطاف، اصبح مناقضا للالتزام الذي تبنته ودونته في الشروط التعاقدية مع الدول الاخرى .

وبغض النظر عن اعتراف تركيا المعياري بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وسيادتها الذاتية ، فالأقليم الكردستاني الواقع ضمن تركيا- لايزال كالسابق محروما من حقوقه القومية وهذا يشكل خرقا فاضحا لمباديء اتفاقية ١٩٢١ المعقودة بين تركيا

وجمهورية روسيا السوفييتية ،والتعهد الذي قطعه على نفسه مصطفى كمال باشا ،بايجاد الحلول الايجابية للمشكلة الكردية في تركيا .

في غضون الحرب العالمية الاولى كانت الميسوبوتاميا (التسمية القديمة للعراق الحديث) – أي بلاد مابين النهرين – محتلة من قبل الجيش البريطاني ومحولة الى مستعمرة انكليزية ،وعلى هذا النحو تم سلخها من الامبراطورية العثمانية وتجزئة أراضيها ،ولكن المستعمرين الانكليز أصبحوا مضطرين الى الاخذ بنظر الاعتبار الانتصارات الكبيرة لحركة التحرر الوطني التركي آنئذ، والتصاعد الثوري المطّرد في منطقة الشرقين الاوسط والادنى .

ان قيام الملكية في العراق عام ١٩٢١، في ظل الانتداب البريطاني،عينت شكليا ،صيغة حكومة العراق الوطنية وكانت الغاية منها افساح المجال أمام الانكليز لضم جزء من كردستان وبالأخص ولاية الموصل وجعلها ضمن العراق .

ان تطور الحركة الوطنية الكردية أصبح يسير في ظروف تاريخية أخرى حيث ان ثورة اكتوبر الاشتراكية أقرّت التحول الجذري في المصير التاريخي لا للشعوب والقوميات السوفييتية فحسب بل وللانسانية

جمعاء .

ان احدى القواعد الأساسية للقانون الدولي، هي مبدأ المساواة وحق تقرير المصير، والسيادة القومية التي جاءت بها ثورة اكتوبر.

واليوم يستند الشعب الكردي في نضاله من أجل تقرير مصيره القومي بثبات وبصورة وطيدة على الأسس والقواعد المتعارف عليها في القانون الدولي.

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية أثرت تأثيرا كبيرا على نمو حركة التحرر الوطني للشعب الكردي، أما المسألة الكردية فقد حازت تماما على جوهر ومضمون آخرين في نضالها الموجه ضد الامبريالية وتضامنها مع جميع الحركات الوطنية والديمقراطية للدول والشعوب الاخرى المضطهدة. وبذلك ساعدت ـ وللمرة الاولى في التاريخ السياسي للدول العظمى ـ على قيام الاتحاد السوفييتي ، انطلاقا من مبادئه العميقة وبالأخص، مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، المعلنة تلك المباديء عشية ثورة اكتوبر الاشتراكية ،بالدفاع عن الشعوب والقوميات المضطهدة ومن ضمنهم الاكراد.

ان المعاهدات المعقودة بين روسيا السوفييتية من جهة ،والدول الآسيوية (ايران ، أفغانستان،

تركيا ،منغوليا ،والصين) من جهة اخرى ، أحـــــرزت التثبيت القانوني لمبدأ تقرير مصير الشعوب ،حيث اكتسبت مدلولا اقليميا للقواعد المعترف بها فـــي القانون الدولي .

ولكن،على الرغم من اعتراف تركيا المعيـــاري بمبدأ تقرير مصير الشعوب بقي اقليم كردستـــــان الداخل ضمن تركيا ،كالسابق محروما من جميع الحقوق القومية والانسانية ،وهذا خرق فاضح لجميع الالتزامات والاتفاقيات الدولية التي أقرت الحكومة التركيـة بتنفيذها .

ومهما يكن من أمر ،فقد تطورت حركة التحـرر الوطني للشعب الكردي في ظروف تاريخية جديـــــدة مستندة في نضالها على الأسس والمبادئ التقدميـــة للقانون الدولي مدعمة من قبل الشعوب المتحـــررة والدول التقدمية .

الفصل الثالث

مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والأمم المتعارف عليه دوليا هو الأساس القانوني لمطالب الشعب الكردي وحركته التحررية

سبق وان ذكرنا بان المواقف المبدئية المطروحة في "مرسوم السلم" بحد ذاتها قد اشتملت على كل الافكار التقدمية التي طرحتها البشرية بصدد المسألة القومية. ومع ذلك فان السلطة السوفييتية لم تعلن عن المسلك الجديد أزاء المسألة القومية فحسب بل بادرت الى تقديم الدلائل في سبيل حلها بصورة موفقة وعادلة ،ولعل خير دليل على ذلك ،فقدان ظاهرة المشاكل القومية في الاتحاد السوفييتي،وتعايش الامم والقوميات العديدة مع بعضها بسلام ومحبة.

من الطبيعي ان افكار "مرسوم السلم" وعملية تطبيقها في الحياة ومن ضمنها الاتفاقيات (التي تناولنا بالشرح والتفصيل في الفقرة الثانية من هذا

البحث) ، انعكست بشكل او بآخر على تطوير القانون الدولي للعصر الحديث .

وان التطور الذي طرأ على مبدأ حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها انعكس في الوثائق الهامة من القوانين والتشريعات الدولية .

ونخص منها بالذكر: " البلاغ العام عن حقوق الانسان" الذي تبنته الدورة الثالثة للجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة في ١٠ كانون الاول عام ١٩٤٨". (١)

- القرار رقم ١٥١٤ في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٦١ ،وهو الخاص باعلان حق البلدان والشعوب المستعمرة في الاستقلال . (٢)

مواثيق حقوق الانسان ،تبنتها الدورة الواحدة

---

(١) راجع القانون الدولي في الوثائق.. ،مجموعة الوثائق الهامة في القانون الدولي، اصدار معهد العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٩ ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢) راجع . المصدر السابق ص ٤٩-٥١

والعشرون للجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة في ١٦ كانون الاول ١٩٦٦.(٣) وميثاق طهران عن حقوق الانسان سنة ١٩٦٨.(٤)

ان الطبيعة القانونية لهذه المواثيق غير مماثلة. فمبدأ حق تقرير مصير الشعوب المثبت في ميثاق منظمة الامم يعبر عن المغزى القانوني بنفس المعيار الذي تضمنته البلاغات والمواثيق لمنظمة الامم المتحدة عن حقوق الانسان وعن حق البلدان والشعوب المستعمرة في الاستقلال، تلك التي لاتملك القوة القانونية الالزامية المباشرة. ومع ذلك فلا يجوز اهمال الدور الفعال والاهمية الكبرى لهذه البلاغات والمواثيق وما جاءت به من التأكيد والتوضيح الملائمين لتثبيت القرارات والتشريعات المناسبة لتطوير ميثاق الأمم المتحدة ليس من الناحية الواقعية فحسب، بل وكذلك من الناحية القانونية.

---

(3) L. Document A. Resolution N 2200/XX1/XX1, session of the General Assembly of the United Nations Organization from 16 Dec. 1966.

(4) "Proclamation of Tehran of Human Rights, published by United Nations Office of Public Information", 1968, Page 3 .

ان وثائق منظمة الامم المتحدة تحتوي بالاضافة الى الصيغ الموسعة لحق تقرير المصير، والمتعلقة بمجموعة تلك الحقوق الاساسية التي يتكون منها مفهوم تقرير مصير الشعوب في ضوء التصورات الحالية للعالم التقدمي عن الظروف العادلة والديمقراطية لحياة الناس . فعند تحليل وثائق وتشريعات منظمة الامم المتحدة كان بالامكان رسم خط بياني لمجموعة من الاسس التي تشكل قاعدة حق تقرير مصير الامم كما يلي :

- الحق في اختيار واقرار نظم الامم السسياسية.
- الحق في تحديد أوضاعها الاجتماعية .
- الحق في تقرير وضعها الثقافي .
- الحق في وحدة أراضيها القومية .
- وأخيرا يتضمن حق تقرير المصير، السيادة المطلقة للشعوب على ثرواتها الطبيعية .

ان مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والامم في الوقت الحاضر هو أحد المباديء المتعارف عليها في القانون الدولي المعاصر وله الخاصية القانونية ، التي تمتلكها المباديء الاخرى

المتعارف عليها في المحافل الدولية.(٥)

ان دور واهمية القانون الدولي أخذا يزدادان بصورة ملحوظة في هذا العصر،حيث اصبح مبدأ عالميا وركيزة قوية لتنظيم العلاقات الدولية.(٦)

ومن أهم سمات تطور القانون الدولي هو التقدم التصاعدي لتنامي دور مبادئه الاساسية والقواعد المثبتة في هذا القانون.(٧)

أضف الى ذلك النمو التصاعدي المطرد تحت تأثير الجانب الفكري للمبادىء التقدمية من القانون الدولي ووضعه المعياري التي ترجع اليها معظم مبادئه وخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

---

(٥) راجع د.ي. باراتاشفيلي ـ الدول الاسيوية والافريقية الحديثة والقانون الدولي ـ مطبعة العلم موسكو ١٩٦٨ ـ راجع ايضا ـ د.ب. ليفين،مبدأ تقرير مصير الشعوب والقانون الدولي ـ المجموعة السوفييتية السنوية للقانون الدولي لسنة ١٩٦٢.

(٦) راجع ي.ي. لوكاشوك ،حول بعض اتجاهات تطور القانون الدولي العام ،الدولة السوفييتية والقانون العدد الثاني ١٩٦٩ ص ٨٢.

(٧) راجع دراسة القانون الدولي ،الجزء الثاني ١٩٦٧ صفحة ٥.

وفي تلك الحالة يمكن فقط تحديد مستوى الحياة الدولية شريطة مراعاتها من قبل الشخصيات الدولية التي تتداول تلك المباديء ومدى الالتزام بها من جانب الحكومة المعينة واتخاذها قاعدة أساسية في الظروف الاعتيادية لا كنتيجة الضغط المسلط على تلك الدولة من جانب الاشخاص الدوليين الاخرين،والمنظمات او الهيئات الدولية ،بل تحت تأثير الحاجة للاشتراك في العلاقات الدولية / الناحية الموضوعية / وبفضل تطلعات تلك الدولة نحو تطوير علاقاتها الخارجية / الناحية الذاتية .

وكقاعدة ثابتة ،فان السياسة الداخلية والخارجية لاتناقض فيما بينها ،بل هناك اختلاف بسيط بينهما ينحصر في نوعية التعبير عن حقيقة واحدة- ألاوهو نوعية النظام الاجتماعي للدولة المعنية .ان ديمقراطية السياسة الداخلية تتطابق مع تقدمية السياسة الخارجية وبالعكس فان رجعية السياسة الخارجية تدل على رفض الحرية والديمقراطية في الحياة الداخلية للدولة .

ان نجاح النمو الداخلي لهذه الدولة او تلك يعتمد الان على تقدم التعاون الدولي ،وعلى مدى الترابط والانسجام في تطبيق السياسة الخارجية للدولة مع المباديء الاولية للقواعد والأسس في الحياة الدولية

ان هذا الترابط ينعكس على الحياة الداخلية للدولة.

ان مصير بعض الشعوب والامم في الوقت الحاضر غير منفصل ،لا بل مرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الأساسية للبشرية جمعاء ومتجسد في متطلبات القانون الدولي المعاصر. وبهذا الصدد عبّر البروفيسور لوكاشوك بأن " اليوم ليس هنالك بلد واحد قادر على السير بثبات نحو المستقبل بمعزل عن الشعوب الاخرى. فالمصالح الاساسية للبشرية جمعاء أصبحت المبدأ الواقعي الذي لاتتمكن اية دولة من الدول مهما عظمت قوتها أن تستهين به او تغض النظر عنه. وان المصالح البشرية المتنامية تجد لها انعكاسا وحماية تحت ظل القانون الدولي . (٨)

ان الدول التي تقتسم كردستان ،باعتبار كل منها عضوا في هيئة الامم المتحدة ،وهي تشترك بحرية كاملة في الحياة الدولية ،وتقر بولائها والتزامها بالقواعد الاساسية للعلاقات والقوانين والمواثيق الدولية وتماسكها بأهداف ومباديء ميثاق هيئة الامم المتحدة ،وقد ألزمت نفسها، شاءت أم أبت ، باحترام

---

(٨) ي.ي. لوكاشوك،حول بعض اتجاهات تطور القانون الدولي العام ،الدولة السوفييتية والقانون ،العدد الثاني ،١٩٦٩ ص ٨٩ .

حقوق الشعب الكردي في تقرير مصيره ككل أم كأجزاء منفردة ضمن كل دولة . لذا فأن أي هدر لحق الشعب الكردي في التمتع بحقه في تقرير مصيره من جانب هذه الدولة أو أية دولة اخرى من الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة يعتبر بالضرورة المنطقية والقانونية خرقا واضحا لميثاق هيئة الامم المتحدة واستهتارا بمبادئها الاساسية .

ان حق الامم في تقرير مصيرها من الممكن تعريفه انطلاقا مما ورد أعلاه في المواثيق الاساسية للتطبيقات العالمية والمذاهب التقدمية بالشكل التالي:

لكل أمة الحق،في الوقت الحاضر،وفي المستقبل، بتقرير مصيرها السياسي بحرية كاملة الى درجة الانفصال الحكومي وتأسيس دولتها القومية الموحدة ، والانظمام الاختياري الحر الى أية دولة اخرى باتحاد فدرالي أو على أساس الحكم الذاتي. وكذلك الحق في اختيار شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحق التصرف الحر بأراضيها القومية وثرواتها الطبيعية والاجواء المحيطة بها، وتأمين الظروف والاجواء لتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على ان لا تخل بحقوق الامم والقوميات الاخرى .

تأسست الدولة العراقية ذات السيادة سنة ١٩٢١،

وفي عام ١٩٣٢، حصلت على الاستقلال الشكلي وتحررت من حكم الانتداب البريطاني . ان قيام نظام فيصل – نوري السعيد الرجعي كان في الواقع، يهدف الى ابعاد الشعب العراقي عن المشاركة في حل مسألة تقرير المصير.

لقد خلف نظام الانتداب في العراق تركة ثقيلة حافلة بالعديد من المصاعب والتناقضات القومية والدينية المعقدة وقد تفنن في الاعتداء وسلب الحقوق الشرعية للشعب العراقي حيث أبقت الامبريالية الانكليزية البلاد محرومة من أبسط المبادىء الاولية للحرية، لذلك نرى ان قيام الدولة العراقية لم يأخذ بنظر الاعتبار ارادة ومصالح الشعب الكردي القاطن في ذلك الجزء الذي ألحق آنئذ بالعراق . ان الاكراد المحرومين من حقوقهم القومية لم يحصلوا على حقوقهم كشركاء للعرب الذين يشكلون الاكثرية في البلاد لكنهم ظلوا أقلية قومية مضطهدة.

وفي تلك الظروف التاريخية التي استجدت بالنسبة اليهم والاوضاع السياسية السائدة حينذاك وجد الاكراد أنفسهم محرومين من وحدتهم القومية ،مجزئين بين تركيا والعراق وايران وسوريا. ومما لاشك فيه أن مثل هذه الظروف عقّدت نضال الشعب الكردي من اجل حقه في تقرير المصير. وبرزت مشكلة جديدة مرتبطة بوجود طلائع مستقلة تخوض النضال القومي .

ان الاوضاع الدولية السائدة تحتم علينا بحث هذا الموضوع بعمق وتفصيل حول شرعية مسألة تقرير المصير للشعب الكردي ، مما يستوجب التمييز بين النضال السياسي لهذا الشعب في كل من تركيا وايران والعراق وسوريا (ككل) او نضال احدى طلائعه البارزة المتمثل بشعب أحد الاقاليم (المذكورة أعلاه) ومدى أحقيته في الحصول على "شخصية القانون الدولي. (*) لذلك من الضروري ملاحظة مايلي :

ان المفهوم التراثي ـ التاريخي والسياسي للقومية ، ومفهوم القومية كشخصية القانون الدولي ، ـ ليستا على شاكلة واحدة ـ فمن وجهة نظر القانون الدولي نرى ان القومية تبرز كشخصية قانونية ، عندما تكون وحدة ارادتها وأهدافها مضمونة بتنظيم معين ،وان هذا التنظيم من الممكن ان يكون كقومية او شعب مندمج في تكوين او بناء شكل حكومي بسيط او مركب وهو يخوض النضال من اجل منحه الاستقلال السياسي ،ويبذل الجهود للحصول عليها بكافة الوسائل السلمية وغير السلمية حتى اذا اقتضى النضال الوطني

(*) "شخصية القانون الدولي" حق القومية المناضلة في المشاركة في الحياة الدولية ،واعتبارها عضوة متمثلة في هيئات الامم المتحدة ،وحقها في الحصول على الدفاع القانوني الشامل من قبل تلك الهيئات والمنظمات الدولية .

التحرري المسلح.

لذلك نرى ان شعب كردستان برمته ،المقسم بين الدول المذكورة اعلاه والمعترف به سياسيا وتراثيا- تاريخيا لايزال لحد الان فاقدا الاسس الموضوعية للاستناد عليها والبحث عنها كشخصية القانون الدولي (كما ورد اعلاه) وكشعب يناضل في سبيل الاستقلال الذاتي وبناء الدولة القومية.

وحتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم يقدم غالبية الشعب الكردي في معظم انحاء كردستان مثالا بينا للتعبير عن نفسه بحركة ثورية في سبيل تقرير المصير- بشكل نضالي منظم في جميع انحاء كردستان او في اكثرية أجزائه ،ولم يعد بالامكان قيادة الحركة الوطنية الكردية في اكثر من بلد واحد ،ولم تظهر فاعلية ذات مستوى يكفي لمساندة حركة التحرر الوطني لكردستان العراق - الطليعة التقدمية والاكثر رسوخا في الشعب الكردي.

ان مزايا شخصية القانون الدولي ،الخاصة بالعلاقات الدولية ،لم يحصل عليها أي شعب أو قومية بصورة عفوية ،بل نتيجة نضاله المنظم في سبيل الحصول على المكانة اللائقة في العالم ضمن الشعوب والامم الاخرى،ياترى فهل يمكن الاعتماد على

العفوية لتؤدي الى امكانية تحقيق العدالة والحصول على دولة مستقلة ؟

غير انه مع كل ذلك لم يكن باستطاعة أحد على هذا الاساس رفض الشعب الكردي برمته وحجبه عن الادعاء بكل ماهو خاص وطبيعي لقوميته المناضلة في سبيل تقرير مصيرها القومي وبالذات حقها في الحصول على **شخصية العلاقات الدولية والقانون الدولي** ،مع الأخذ بنظر الاعتبار المساندة القانونية الدولية .

والان يدور الحوار حول ان الشعب ، او القومية المعتمدة على حق تقرير المصير في نضالها السلمي او المسلح ،تمتلك (**حق السيادة**) [٩] وهي ايضا بطبيعتها الفطرية التي تتحول بمجرد نيلها هذه الحقوق . [١٠]

---

(٩) ذات السيادة ـ هي الطبيعة الفطرية للقومية ،ويعني حقوقها الكاملة في الكيان الذاتي والاستقلال. ـ راجع بالتفصيل منشورات البروفيسور أ.ي.لبيشنكا ـ الادب القانوني،موسكو ١٩٧١ ص ١١٨ .

(١٠)راجع دراسة القانون الدولي العام ـ مطبعة العلم ـ الجزء الاول ص ١٥٥ ..

راجع ايضا أ.ي.ـ ليبشنكا ـ دراسة قانون الدولة السوفييتية الجزء الاول . موسكو ١٩٦١ ص ٢٨٩ .

ان الحق الطبيعي للقومية ،سواء تحقق أم لم يتحقق بهذه الصورة أو بتلك وبعلاقات واضحة المزايا والنوعية ،- بغض النظر عن اعتراف الشخصيات القانونية بها -"كما في الحالات الاخرى"- لاترتبط بالحقوق الذاتية للدولة ،والحقوق الذاتية للقومية ، أو بأي سبب من الاسباب الخارجية ،أي بأحقيتها في الاعتراف بها من جانب المجتمع الدولي ،لان القومية تملك شخصية القانون الدولي بحكم وجودها. (١١)

ولا يمكن تجاهل الامكانية الكامنة في أي شعب للمساهمة في العلاقات القانونية المناسبة والتي يمكن أن تتبلور لتحقيق حق تقرير المصير . بل من الممكن الاقرار بثبات بأن الاكراد كوجود قومي واقعي يمتلكون كل الحق بحل قضية تقرير المصير ،ومن الضروري الأخذ بنظر الاعتبار عند النظر الى تشتت القومية الكردية ، وحينذاك ندرك ان موقعها الكامن في حدود التركيب السياسي يتصف بعدم المساواة ،والتخلف الاقتصادي والثقافي بالمقارنة مع تلك القوميات والدول المنظمة اليها ، ولايجوز التكهن بأن يكون وضع طليعة من الطلائع القومية الكردية مشابها لغيرها. الا انه يمكن اتخاذ اكراد العراق مثالا واقعيا للنضال

---

(١١) راجع دراسة القانون الدولي العام ص ١٥٥ الجزء الاول .

في سبيل تحقيق حل مسألتهم القومية ،ولو ان بقية الاكراد القاطنين في كل من تركيا وايران وسوريا حذوا حذوهم لأصبح باستطاعة الشعب الكردي بأسره تكوين حكومته القومية .

ومن البديهي ،عندما تتوافر الاتجاهات الكافية نحو الوحدة القومية ـ فأن هذا الطريق ممكن،وفي كل تلك الحالات يجب التغلب على الصعوبات الهائلة من أجل التوصل الى الوحدة القومية بالشكل الحكومي والسيادة الذاتية للشعب الكردي برمته . ان هذا الطريق لايمكن ان يفرض عليهم من الخارج بل يجب ان يكون حصيلة جهود الطلائع التقدمية للشعب الكردي في البلدان المختلفة ،وموجه نحو الوحدة المنظمة ونحو بلورة وحشد طاقات متزايدة للتقدم الاجتماعي للشعب الكردي. غير انه لو انطلقنا من المستوى الحالي لحركة التحرر الوطني للشعب الكردي فمن المؤسف ألا نلمس مايشير الى السير الفعلي بهذا الاتجاه .

ان الاسلوب الواقعي لحل المسألة القومية الكردية يمكن ان يكون تدريجيا ،مع الاخذ بنظر الاعتبار الوضع الداخلي / بالتعاون مع الشعوب التي لاتعادي الاكراد / بل تؤيدهم في نضالهم المستمر،وكذلك بالتوافق مع الحالة الدولية الراهنة في الشرقين الادنى والاوسط .

من المعلوم ان لينين كان ينظر ديالكتيكيا الى مسألة الانفصال السياسي للأمة والاستقلال الحكومي للقومية ،حيث نوّه مرات عديدة بأن المطالبة بحق تقرير المصير لايعني ـ المطالبة بالانفصال والمطالبة بالانقسام وظهور دويلات صغيرة ،بل تعني الاعراب عن نضالها المتواصل ضد الاضطهاد القومي وعدم المساواة . (١٢)

ان التجربة التاريخية المعاصرة تبين انه حينما يناضل جزء من القومية المقسمة ويصمم نهائيا على نيل حقوقه ، يمكنه حل مسألة تقرير مصيره القومي في الظروف السياسية الواضحة والملموسة . كما نوّه البروفيسور تونكين بأن "مبدأ حق تقرير المصير لايعني بالضرورة ، أن على القوميات المقسمة ابراز الطموح نحو تشكيل الدولة التي توحد القومية بأسرها . (١٣)

ان للقومية الواحدة حق تأسيس العديد من الانظمة الحكومية السياسية ،وان كل نظام سياسي من

---

(١٢) انظر م.ك.كيريجينكو. المباديء اللينينية والحكومة السوفييتية . ، الحكومة السوفييتية والقانون ، الاصدار الثاني ١٩٦٩ ص ١٣ .

(١٣) ك.ي.تونكين ـ ،نظرية القانون الدولي،مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٧٠ ص ٧٨-٧٩

هذه الحكومات يرتبط مصيريا بعدد من القوميات (أي دولة ذات القوميات المتعددة).

من المعلوم ان العرب كانوا ومازالوا من اكثر القوميات تجزئة في العالم، فهم يشكلون دولا كثيرة في العالم العربي. وبالاضافة الى ذلك تختلف الخاصية السياسية والاجتماعية والثقافية لكل منها وبدرجة ملموسة.

ان احدى دول العالم العربي هي الجمهورية العراقية التي يتعلق بها مصير الشعب الكردي في الوقت الحاضر وهو جزء من كردستان بلد الاكراد المجزأ بين عدة دول، ولكن خلافا للدول العربية، فان الشعب الكردي لايملك حكومته القومية الخاصة به، ولا حتى الحكم الذاتي الحقيقي داخل أية دولة من الدول التي تقتسم فيما بينها أراضيه.

ان التجربة التاريخية في أواسط القرن العشرين تدل على ان القومية الواحدة بامكانها ان تنتسب في تركيبها لعدة دول، بغض النظر عن الاختلاف الاجتماعي والاقتصادي والنظام السياسي. فالخصائص الجوهرية لدول الديمقراطيات الشعبية، كجمهورية المانيا الديمقراطية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والصين الشعبية، وفيتنام، فان شعوب هذه

الدول تبني الاشتراكية في الاجزاء المقسمة من أراضيها نتيجة للاجراء الامبريالي في تقسيم هذه البلدان.

ان الدول المذكورة اعلاه برزت بمثابة قواعد ديمقراطية وسلمية جبارة، تخدم القوة المؤدية للوحدة الوطنية على الاسس والقواعد العالمية للتركيب الاجتماعي والتقدم والديمقراطية.

ان ماسبق ذكره يؤكد على ان أشكال حق تقرير مصير الامم والشعوب يمكن ان تكون متنوعة، فاختيار أي شكل من هذه الاشكال للوصول الى الهدف المعين لايحرم الامة من حقها في تقرير المصير والتطور اللاحق لحقوقها. "فالقومية التي اختارت نظاما سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا معينا، من حقها تغييره في المستقبل. وان أي أجراء ضد ارادتها يعتبر انتهاكا لحقوقها في تقرير المصير ويعني خرقا للقانون الدولي. (١٤) مادامت هذه الأساليب موجهة لشل حركة الشعوب من أجل تحررها ونيل استقلالها الوطني.

---

(١٤) دراسة كتاب القانون الدولي العام- المجلد الثاني مطبعة العلم، موسكو ١٩٦٧ ص ٢١٥- وبهذا الخصوص راجع ايضا - ك.ي. تونكين، نظرية القانون الدولي.

ان الاكراد العراقيين ـ جزء من الشعب الكـــردي ولكن الشعب الكردي ليس مجموعة بسيطة متكونة مـــن أفراد تربطهم روابط اتحادية ،بل وحدة جماعيـــة أتنية (*) غاية في التعقيد. فلاشك ان بعض الاجـــزاء القائمة بذاتها من هذا الشعب تمتلك خصائص تجعلهـا غير متشابهة فيما بينها من الناحية الاقتصاديـــة والثقافية والوعي الذاتي القومي وبعض الحالات الاخرى. فلا يجوز اهمال الخصائص في يومنا هذا ،بل يجـــب الاخذ بنظر الاعتبار الظروف الهامة التي تجعل مستوى النضال في كل جزء من كردستان لايسير على وتيـــرة واحدة ،لذا ينبغي النظر الى مدى الطموح والاندفـــاع للطلائع المختلفة من فصائل الشعب الكردي.

لذلك حين النظر الى مسألة النضال القومي مـــن أجل تقرير المصير ،لايجوز الانطلاق فقط من المؤشـــر التعدادي المتكون في لحظة تاريخية معينة فحســـب ، بل وديناميكية الحياة الاجتماعية ، والتطلع نحـــو الآفاق السياسية والتاريخية . وعلى سبيل المثال عنـد الشروع بحل مسألة القوميات في الاتحاد السوفييتي في ظل المجتمع الاشتراكي،تكونت " وحدة جماعية تاريخية جديدة ـ الشعب السوفييتي" . ففي العمل المشترك،والنضال من أجل بناء الاشتراكية وفي سبيل حمايتها ،نشـــأت

(*) قوميات أو شعوب .

علاقات جديدة متناسقة بين الطبقات والفصائل الاجتماعية وبين الاقوام والقوميات تكونت علاقات الصداقة والتعاون. ان حل المسألة القومية في الاتحاد السوفييتي أصبحت بحد ذاتها مسلكا نموذجيا لحل المشكلة القومية المعقدة في الظروف الاشتراكية ومن أجل مصلحة كل القوميات والاقوام الكبيرة والصغيرة.

في عالمنا هذا لاتزال الكثير من المشاكل القومية غير محلولة. فالقانون الدولي القائم على الأسس التقدمية يمهد السبيل من أجل حلولها، انطلاقا من متطلبات العصر الراهن. ومن هذا الموقع بالذات، يجب الاقدام على كشف مفهوم "القومية ـ كشخصية حق تقرير المصير".

ان حل المشكلة القومية الكردية في العراق اتضح اليوم ان كردستان العراق تم الاعتراف بها وأعلن عن شخصيتها المستقلة في حق تقرير مصيرها القومي (في اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠)، علما بأن كردستان العراق لم تكن تمثل الشعب الكردي برمته.

وانطلاقا من مباديء القانون الدولي يمكن منطقيا الاعتراف بشخصية حق الامم في تقرير مصيرها وتأييدها سواء كانت تشمل على مجمل القومية أم على جزء منها، خاصة حينما تكون ارادتها وأهدافها مضمونة بتنظيم

معين ،مخول بقيادة نضالها من أجل تحقيق حقوقها. ولكن جزءا منفردا من القومية لايمكنه الادعاء انه يمثل القومية بأكملها ،مالم تكن الاجزء الاخرى قد أعربت عن ارادتها بقبولها للأشكال المشار اليها أعلاه . فهي تعبر عن نفسها فقط. وانطلاقا من تلك المواقع يجب تثمين دور كردستان العراق في حل المشكلة القومية الكردية .

كما نرى ان تركيب العلاقات القانونية لحركة معينة تخص الشعب الكردي بتقرير المصير ،صعبة جدا. وبالدرجة الاولى العلاقات القانونية للدولة / التحليل الوارد في الجزء الثالث من هذا البحث /.وهنا تبرز من جهة واحدة مشكلة كردستان العراق كشخصية مطالبة بالحكم الذاتي ضمن حدود الوحدة العراقية ،ومن ناحية اخرى ـ الحكومة العراقية كشخصية استجابة لهذه المطالبة لابد من ضرورة الاعتراف والتشبيت الشرعي لحقوق الشعب الكردي القومية في العراق. نستدل من ذلك عدم خروج حق المطالبة وشخصيته وكذلك الاستجابة الالزامية خارج نطاق القانون العام للجمهورية العراقية أي (نظام الدولة القانوني) .

كما ان العلاقة القانونية بموضوع مطالبة الاكراد بالحكم الذاتي القومي ضمن الوحدة العراقية ـ هي من المسائل التي يفترض حلها ضمن نطاق القانون العام

للجمهورية العراقية. وتبرز شخصية حق المطالبة الشرعية لمنح الاكراد العراقيين وكردستان العراق الحكم الذاتي والشخصية المنفذة لذلك ،المتمثلة بالجمهورية العراقية والتعاون المشترك بينهما في حدود نظام قانوني مشترك واحد. لذلك نرى " أن شرعية مثل هذه العلاقات يجب ان تكون موجهة للفئات القابضة على زمام طبيعة الحكم الداخلي ."(١٥)

وفي نفس الوقت ،من الضروري القيام بتحليل آخر من من هذه الوجهة الا وهي الى أية درجة يمكن استخدام مبدأ حق تقرير المصير كمبدأ قانوني دولي بالنسبة لوضع الاكراد العراقيين المطالبين بحل مسألتهم القومية في نطاق دولة معينة ، مادامت مضامين مطالبهم لاتتعدى الحدود التي يمكن حلها حسب القانون العام المعمول به في الداخل. فهل يحرمهم هذا الموقف عن حقهم في اللجوء الى الدفاع

---

(١٥) انظر بالتفصيل حول مفهوم العلاقات القانونية ، س.ن.براتوسيا ،ي.س.ساموشيينكو، " النظرية الاجمالية للقانون السوفييتي"، اصدار الأدب القانوني ـ موسكو ١٩٦٩ ،الفصل الثالث .

ـ راجع ايضا ،نظرية الدولة والقانون تحت اشراف البروفيسور أ.ي.دينيسوف ،مطبعة جامعة موسكو ١٩٦٧ ص ٣٥٨-٣٧١ .

ـ أسس نظرية القانون والدولة تحت تحرير البروفيسور س.س. أليكسييف الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

الشرعي الدولي ؟

لو ان الدولة ذات السيادة لم تستطع ضمان الحلول العادلة للمطالب التي تنادي بها اية قومية اخرى ، فهذا لايمنع الحقوق الذاتية لتلك القومية وامكانياتها في اثبات حقوقها بجميع الوسائل حتى النضال المسلح ،فتلقي المساندة والتأييد الفعلي من جانب الشعوب والقوميات التي تخدم العدالة والديمقراطية، طبقا للأسس والقواعد القانونية المتجسدة بها .

ان التجربة التاريخية لبنغلاديش تبين ،بأن الشعب البنغالي طالب بالحكم الذاتي ضمن باكستان، فأصبح مجبرا على ان يلجأ الى اسلوب آخر في سبيل حل مسألة تقرير المصير/ نظرا للعنف الذي كانت تمارسه الحكومة الباكستانية/ ، ألا وهو طريق النضال المسلح وتكوين دولته القومية ذات السيادة الكاملة ، وبهذا أغنت خبرته وتجربته النضالية لتقرير المصير وقدمت برهانا ناصعا وعمليا آخر في هذا الصدد.

وفي يومنا هذا توفرت للعالم ظروف مؤاتية في سبيل الحل العادل للمسألة القومية . لذا لاتوجد هناك أية أسس نظرية أو معيارية يمكن ان تعرقل الشعب الكردي في العراق عن اللجوء والاستفادة من المجموعة القانونية الدولية المدافعة عن حق تقرير المصير،فمن

شأن الاكراد العراقيين، اختيار هذه الاشكال التي تنصفهم عند حل المسألة القومية. وبذلك نرى ان الافصاح الواضح والملموس لمطالب الاكراد القومية بشكل الحكم الذاتي القومي لايحرمهم من امكانياتهم في الحصول على المساندة باللجوء الى الطرق والوسائل القانونية ـ الدولية الراهنة.

ان طبيعة عصرنا الحاضر مرتبطة بعلاقات اخرى غير التي كانت في المراحل السابقة، وبواسطة اقرار مبدأ تقرير مصير الشعوب والامم كأحد الأسس للعلاقات الدولية، وقد صار مسلكا لحل المسألة القومية.(١٦)

ان هذا المبدأ في تطوره التاريخي تدرج من شعار سياسي، أدى الى انتفاض الشعوب مناضلين ضد الظلم والاضطهاد القومي في عهد الثورات البرجوازية، وحتى الاعتراف به كمبدأ رئيسي للعلاقات الدولية العصرية، والحاصل على جوهر معياري وقانوني.

" ان التطور لمبدأ تقرير مصير الشعوب، كما ينوه البروفيسور باراتاشفيلي، أصبح أحد النتائج الرئيسية للقوانين الدولية وحركة التحرر الوطني

---

(١٦) راجع دراسة القانون الدولي، المباديء الاساسية للقانون الدولي، الجزء الثاني، مطبعة العلم ١٩٦٧ ص ٢٠٢

وحق العمل المبدع للدول الحديثة النامية". (١٧)

ان شعار الجماهير الشعبية الغفيرة المنطلقة من أجل تقرير مصيرها في وقتنا هذا يجب ان يلازم حقوقها في تقرير المصير ويؤمن الاشكال المناسبة والشروط الحقيقية والامكانيات التي يتمتع بها أي شعب أو أية قومية. مع مراعاة العلاقات الدولية وأخيرا نرى اليوم ان مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ليس مجرد تعبير عن مباديء وأفكار تقدمية واحدة تلقي صداها في ميدان القانون الدولي فحسب بل هو **قرار عملي ثابت للحياة الدولية ،مثبت بوثائق قانونية دولية متعددة لاتقبل النقاش فيما يخص المحتوى القانوني لمبدأ تقرير المصير القومي الذي يستند عليه الشعب الكردي في حركة نضاله الوطني والقومي .**

---

(١٧) انظر د.ي. باراتاشفيلي ،الدول الاسيوية والافريقية الحديثة والقانون الدولي ص ٥١ .

الفصل الرابع

مبدأ القانون الدولي في احترام حقوق الانسان والمسألة الكردية

لقد انعكست بوضوح افكار ثورة اكتوبر الاشتراكية وأدت الى ظهور المباديء والقواعد المتعلقة بحقوق الانسان في التشريع الدولي، حيث ان تطورها المطرد المرتبط بنضال شعوب العالم ضد الفاشية أدى الى تثبيت مبدأ احترام الحقوق والحريات الاساسية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي أكدت " من جديد ايمانها بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وحريته وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ". (١)

(١) انظر بالتفصيل،- أ.به موفجين،- الدفاع العالمي لحقوق الانسان ،المطبعة الحقوقية الحكومية ، موسكو ١٩٥٨،- ي.أ.أستروفسكي ،- هيئة الأمم المتحدة وحقوق الانسان ،مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٥٨ .

بغض النظر عن السرد الكامل للحقوق والحريات الاساسية للانسان،" وقد تم ادراج مبدأ احترام الحقوق الاساسية للانسان في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، ملزما الحكومات التعهد بالتزامات معينة "(٢)،واصبح "مبدأ احترام حقوق الانسان أحد المباديء الهامة للقانون الدولي". (٣)

وفي السنوات الاخيرة تم في نطاق هيئة الأمم اعداد وتبني مجموعة مهمة من الاتفاقيات الدولية بصدد حقوق الانسان ،وهي :

١- اتفاقية حول الأخطار عن جريمة (الجينوسايد)، أي الابادة الجماعية للبشر بسبب الاصل او الجنس او اللون ،وانزال العقوبات الصارمة بالقائمين بها ،وقد عقدت سنة ١٩٤٨. (٤)

٢- اتفاقية حول حقوق المرأة السياسية المعقودة سنة ١٩٥٢ . (٥)

---

(٢) ك.ي. تونكين،نظرية القانون الدولي ،ص ٩١ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٣ .

(٤) انظر القانون الدولي بالوثائق ،مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٩ ،ص ٨٥ .

(٥) انظر،ك.ي.تونكين ،المصدر السابق ص ١٩٤ .

٣- اتفاقية حول القضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية ،وقد أقرها المؤتمر العشرون للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة سنة ١٩٦٥.(٦)

٤- وأخيرا في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ ،قررت الجمعية العامة للامم المتحدة باصدار عهدين عن حقوق الانسان الاساسية في القرار ٢٢٠٠(الدورة ٢١) وهي:

أ- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.(٧)

وتجدر الاشارة الى ان الفقرة الاولى من كلا العهدين تنص على مايلي:-

١- **تمتلك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها.** وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نموها وتطورها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

---

(6) Document/A/ Resolution No 2106, / XX / XX session of the General Assembly of the United Nations Organization, 16 Dec.,1965.

(7) Document /A/ Res. 2200 /XX1/XX1 session of General Ass. of UND 16 Dec. 1966 .

٢- يجوز لجميع الشعوب تحقيقا لأهدافها التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دون الاخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ الفائدة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولايجوز بتاتا حرمان أي شعب من شعوب العالم من أسباب العيش الخاصة به.

٣- تقوم الدول الاطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية ادارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، بتعزيز تحقيق حق تقرير المصير وباحترام هذا الحق وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. (٨)

وعلى هذا الاساس يعتبر حل مسألة تقرير مصير الشعوب كنقطة انطلاق وقاعدة راسخة للحصول على الحقوق الاجمالية، / حسب وجهة نظر هيئة الأمم /، التي تشير الى انه يحق لأي انسان أو شخص منتسب الى تركيب شعب من الشعوب، ان يتغنى بها. ومن البديهي انه عند عدم حصول أي عضو في المجتمع الحالي على حقه في تقرير المصير الامر الذي يؤدي الى أن

---

(٨) انظر المصدر السابق.

يبقى محروما من امكانية اختيار ذلك التركيب الاجتماعي والسياسي الذي بامكانه التجاوب بصورة أفضل مع حقوق كل عضو من أعضاء المجتمع .

ان حق تقرير المصير يعني - **نقطة الانطلاق والأسس المبدئية للحصول على حقوق الانسان.** لذلك فأن أي انتقاص أو عبث أو اخلال بحق تقرير المصير يعتبر بحد ذاته انتهاكا صارخا لحقوق الانسان.

وقد نصت المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من كانون الاول سنة ١٩٤٨ ،بأن " لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون أي تمييز ولأي سبب من الاسباب كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أية صيغة أخرى ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

هذا بالاضافة الى ماتقدم ،فلن يكن هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي او القانوني او الدولي للبلد او البقعة التي ينتمي اليها الفرد سواء كان ذلك البلد او تلك البقعة مستقلةً ام تحت الوصاية ، أم كان البلد غير متمتع بالحكم الذاتي او كانت

سيادته رهينة لأي قيد من القيود .

ان القومية بطبيعة الحال ـ ليست مجموعة بسيطة من الافراد فحسب ،بل مجموعة مركبة مكونة جزءا من هذا الشعب او تلك القوميات،لذا نرى ان الفرد يمتلك القوة في الحصول على جميع الحقوق الانسانية الأساسية حين تمارس القومية حقوقها **كشخصية قانونية مستقلة**، ومندمجة بعلاقات متبادلة مع الشعوب والقوميات الاخرى. ان حرية الفرد وحقوقه الواقعية الكاملة غير منفصلة عن الحقوق القومية بالذات ،بل مرتبطة بها ارتباطا وثيقا. لذلك تغدو مسألة حق الشعوب في تقرير المصير مرتبطة بصورة مباشرة بحقوق الانسان، كأحد أفراد هذا الشعب أو هذه القومية./ ان هذه المسألة من الممكن اعتبارها موضوع بحث مستقل،وبحكم هذا الواقع يستوجب ان يقتصر موضوع البحث على الاوضاع العامة التي لها علاقة به/.ـ وانطلاقا من الوثائق والسمتندات الدولية المنوه عنها بمبدأ القانون الدولي ،والخاصة باحترام حقوق الانسان،نرى ان الاكراد يمتلكون الأسس القانونية ـ الدولية كافة **للتمتع بحرية الدفاع عن حقوقهم القومية والسياسية والاقتصادية**. ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ذلك في هذا المقام ، اذ برزت امكانيات واقعية لوحدة جميع القوى التقدمية وصهرها في جبهة ديمقراطية موحدة لتحقيق حكم الائتلاف الوطني

التقدمي القادر على صيانة الوحدة الوطنية للجمهورية العراقية ، والمؤهل لتأمين مستقبلها ضمن ركب الدول العربية المتحررة والدول التقدمية ،والعمل على تأمين الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب ،والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق .

اما بخصوص حقوق الانسان والحفاظ عليها والدفاع عنها ومدى تطبيقها من جانب حكومة العراق على الشعبين الكردي خاصة والعراقي عامة ،فنرى أن الحكومة العراقية قد قامت ،منذ بداية عام ١٩٦٣، بشن غارات جوية على المدن والقرى الآمنة في كردستان العراق وتعمدت قصفها بقنابل النابالم ، والقنابل المحرقة ،وقد شنت حرب ابادة جماعية للسكان الآمنين باستخدامها المواد السامة .(٩)

وفي مقالة بعنوان "أوقفوا الاجرام في العراق" كتبت جريدة البرافدا السوفييتية بأن القوة الجوية الحكومية / أي حكومة العراق/ تقوم بغارات جوية مسلحة ضد المدن والقرى المسالمة حيث ان قتل الناس المسالمين اتخذ صفة جماعية .(١٠)

---

(٩) انظر مجلة السلم والاشتراكية لسنة ١٩٦٥- العدد الثاني ص ٦٣ والعدد الرابع لعام ١٩٦٦-

(١٠) انظر جريدة البرافدا ٢٠ حزيران عام ١٩٦٣ .

وتطبيقا للحلول السرية الحكومية تم اعداد خطة الابادة الجماعية للشعب الكردي. وقد استهدفت هذه الخطة تحشيد قوة ضخمة من الجيش للهجوم بغتة على مئات القرى الكردية معززة بقوات من المدفعية والمشاة والدبابات ،تساندها القوة الجوية التي تقوم بقصف قنابل النابالم والقنابل المحرقة واستخدام المواد السامة ،لقد اتخذت الحكومة العراقية هذا القرار في بداية تشرين الاول سنة ١٩٦٥ (١١) .

ففي قرى طوزخورماتو ،وجمجمال،وكفري والجمار وشوان وشيخ بزيني وعدد من مدن محافظة كركوك تم تخريب وتدمير مساكن السكان الآمنين تحت اشراف وزير الدفاع العراقي آنذاك .

ومما يجدر الاشارة اليه ان استخدام المواد السامة ضد الشعب الكردي آنئذ لم يأت بصورة عفوية أو نتيجة لحلول مباغتة من جانب السلطات العسكرية ، أو بمجرد انفعال نفسي شاذ،بل كان ضمن اجراءات مسبقة تدارستها وخططت لها واتفقت على تنفيذها القوى المتطرفة والاوساط الرجعية الحاقدة .

---

(١١) مجلة السلم والاشتراكية ،العدد الرابع لعام١٩٦٦ ص ٩٣-٩٤ .

ان جنون سياسة "الجينوسايد" أي (جريمة ابادة الأجناس وقمعها) تمادت الى أبعد الحدود حتى ان الصحف البرجوازية لم تستطع السكوت عن هذه الحوادث فاضطرت الى الاعتراف بهذا الواقع اللاانساني. فكتبت الجريدة اللندنية "الديلي تلغراف" في ٧ تشرين الاول ١٩٦٩ مامضمونه، ان احدى حملات الحرب العراقية ضد الاكراد العراقيين أبادت ١٦٦ شخصا أغلبهم من الاطفال والشيوخ والنساء . وفي ١٨ تشرين الاول ١٩٦٩ نوهت الجريدة الايطالية "روما" بأن الحرب العراقية ضد الاكراد تتّسم صفة القضاء على القرى الكردية بقصفها بقنابل النابالم والقنابل المحرقة. (١٢)

لذلك نرى ان سياسة السلطات العراقية الحاكمة قد أثارت سخط واحتجاج المنظمات التقدمية العالمية واستهدفت لفت انظار المنظمات الدولية لوضع حد لهذه المأساة البشرية وتلك السياسة اللاانسانية.

وبعد الانقلاب الرجعي الشوفيني في ٨ شباط ١٩٦٣، سرعان ما التفتت الصحف التقدمية نحو نية الانقلابيين العراقيين، حيث كتبت جريدة البرافدا السوفييتية

---

(١٢) ان المصدر مستشهدا بجريدة خة ـ بات في يناير ١٩٦٩ رقم ٥١٥ ،في اللغة العربية (للمعلومات الاكثر مفصلة).

قائلة " بأن سلطة بغداد تمارس عمليا سياسة الجينوسايد (الابادة الجماعية) في كردستان فهي تتنافى وأبسط حقوق الانسان وتخالف ميثاق هيئة الأمم. (١٣)

حقا لقد كانت مناسبة فريدة وفي صميم العدالة وكان مطلبا قانونيا حينما نهض مندوب جمهورية منغوليا الشعبية في هيئة الامم المتحدة في ٢ كانون الثاني ١٩٦٣، وطالب بادراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الثامنة عشر للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة حول سياسة الجينوسايد التي تمارسها حكومة العراق ضد الشعب الكردي. (١٤)

وفي تصريح لوكالة تاس في ٩ تموز ١٩٦٣، مفاده بأن "المندوب السوفييتي الدائم في هيئة الامم المتحدة وجه الى سكرتير مجلس الامن الدولي أحمد بن هيمة حينذاك رسالة تسترعي انتباه أعضاء ذلك المجلس على الوضع الخطير الذي طرأ بسبب الحوادث في كردستان

---

(١٣) جريدة البرافدا ٢٠ يونيو ١٩٦٣ .

(14) Document."memorandum of the Kurdish Question" presented to the United Nations in Nov. 1963. (Annuel Journal of K.S.S.E.) Vol. X111, 1969 P. 37

العراق ونتيجة لتدخل بعض الحكومات في العمليات العسكرية لصالح العراق ضد الشعب الكردي . (١٥)

وتجدر الاشارة هنا الى الاوضاع السائدة آنذاك حيث ، ان القوى التقدمية للعالم العربي وبالدرجة الاولى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر أبدتا تفهما عميقا لمسألة الشعب الكردي القومية وأهميتها في وحدة القوى الديمقراطية ضد الامبريالية ،منطلقتين من الاسس القومية ـ الانسانية والديمقراطية ومستنكرتين الحرب غير العادلة ضد الاكراد معربتين عن ضرورة حل هذه المشكلة بالطرق السلمية .

لقد سلك الاكراد العراقيون كافة الطرق مناضلين بعناد واصرار ضد سياسة **الجينوسايد** بما في ذلك اللجوء الى هيئة الامم المتحدة . وفي ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ ،قدم أمير كامران بدرخان (الشخصية الكردية) ،مذكرة الى هيئة الامم المتحدة باسم الشعب الكردي، تضمنت جميع الوقائع التي تدين السلطات العراقية باستخدام سياسة **الجينوسايد** ضد الشعب الكردي. (١٦) ثم أردفت القيادة الكردية المذكرة

---

(١٥) جريدة البرافدا ١٠ تموز ١٩٦٣ .

(16) Documents "memorandum of the kurdish Question" presented to the United Nations in Nov. 1968, P. 36-37

باقتراح يدعو الى حل المسألة الكردية بالطرق السلمية وذلك برسالة موجهة الى السكرتير العام لمنظمة هيئة الامم المتحدة تسترعي انتباهه الى واقع العلاقات القائمة بين الشعب الكردي والحكومة العراقية ،وطالبت القيادة بارسال مندوب للاطلاع عن كثب على الوضع القائم، ولكن حكومة العراق رفضت وساطة هيئة الامم مدعية بأن المشكلة الكردية هي من الشؤون الداخلية للعراق(١٧)

لقد افتقر الرفض الى دليل قانوني وانكشف الدور اللاقانوني الذي تمارسه الحكومة العراقية من وجهة نظر القانون الدولي،ومعرفتها الاكيدة بأن تلك الاعمال كانت خرقا فاضحا لمباديء هيئة الامم، ومباديء حقوق الانسان.

لقد كتبت جريدة البرافدا في ١١ تموز ١٩٦٣ مامفاده "... ان الطغمة الحاكمة في العراق كانت تخدع بعض السذج مدعية بأن حرب الابادة ضد الاكراد هي،من شؤون العراق الداخلية.

ان هذا التذرع غير القانوني ماهو الا،محض محاولة تمويه الواقع عن الرأي العام العالمي. أما

---

(١٧) انظر جريدة خةبات رقم ٥٠٩ ،آذار ١٩٦٩ ، (اللغة العربية) .

هيئة الامم فلا يمكن ان تلوذ بالسكوت ،عندما تظهر خطورة ابادة شعب بأكمله كما فعلت .

ان موقف هيئة الامم السلبي أدّى الى زيادة وضع الشعب الكردي سوءا يوما بعد يوم. وفي رسالة من قيادة الثورة الكردية الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة أو ـ ثان في ١٦ آيار ١٩٦٩،جاء فيها أن كردستان العراق تتعرض الى القصف من جانب فصائل الجيش العراقي من الارض والجو مستخدمة الحصار الاقتصادي الصارم، وان حكومة العراق بدأت بالقصف البربري في ٣ كانون الثاني ١٩٦٩،وان خسارة الشعب الكردي ضخمة في النفوس والممتلكات .(١٨)

ان الاسلوب الذي لجأت اليه حكومة العراق، معلنة بأن المشكلة الكردية تعتبر من الشؤون الداخلية البحتة للعراق ،غير جديد في تاريخ العلاقات الدولية ، حيث سبقتها نظيراتها في اقدامها على هذا العمل . ففي كلمة لممثل اتحاد جنوب أفريقيا في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، الذي لم يكن بمقدوره التنصل عن تواجد سياسة (الأبارثيد) أي التمييز

---

(18) Documents "memorandum of the Kurdish Question presented to the United Nations in May 1969, P. 38, 41

العنصري المطبقة في بلاده وعدم مشروعيتها، زاعما ان مسألة سياسة (الأيارثيد) في بلاده تعتبر من الشؤون الداخلية لاتحاد جنوب افريقيا. (١٩)

غير انها أدينت ولعدة مرات في المناقشات الدائرة في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، ومجلس الامن ،واللجنة السياسية الخاصة لهيئة الامم، كلها أدانت سياسة التمييز العنصري وبرهنت على أن هذا الموضوع قد خرج عن نطاق صلاحية حكومة اتحاد جنوب افريقيا واصطبغ بصبغة عالمية ودولية. (٢٠)

اما الأبارثيد فهو كما هو معلوم لديكم سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الاقلية البيضاء وتقوم بتطبيقها السلطة الحكومية ضد السكان الاصليين لتشبيت سياسة تلك الاقلية وحرمان السكان الاصليين من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ان الجينوسايد كالأبارثيد ،تعتبر واحدة من أفضع الجرائم ضد الانسانية "... ان هذه الجريمة

---

(١٩) راجع المحاضر الموجزة في الجلسة الثالثة عشر للجنة الخاصة بالمسائل السياسية في يناير ١٩٥٢، نيويورك ١٩٥٣ ص ٢ (الطبعة الانكليزية).

(٢٠) ك.ي. مارازوف ،منظمة الامم المتحدة، مطبعة العلاقات الدولية موسكو ١٩٦٢ ص ١٧٤ .

"الجينوسايد" تتميز بالاقدام على بعض الاعمال بقصد الابادة الكلية أو الجزئية لقومية من القوميات أو لقوم من الاقوام بسبب العنصرية او الطائفية. وفي هذه الحالة نرى ان مثل هذه الجريمة لها هدف بعيد المدى ألا وهو العمل ضد تطور هذه المجموعة او تلك الفئة القومية او الطائفية بطرق وأساليب عديدة تؤدي الى عدم تكاثرها،كما تجرد هذه القومية او تلك الاقوام من امكانية تطوير ثقافتهم وتراثهم القومي والاجتماعي كاللغة وماشابه ذلك من المقومات الانسانية". (٢١)

فالجينوسايد،ظاهرة معينة قاسية تمارسها السلطات السياسية الحكومية دونما سند قانوني،وهي تخرج من دائرة اختصاص القانون الجنائي كأشخاص ذوي شخصية فردية وتنتقل المسؤولية الى الحكومة بأسرها كعضو مشارك في الحياة الدولية. فاذا كانت السلطة مذنبة نتيجة ممارستها الجينوسايد فان هذه المسؤولية لها علاقة مباشرة بتلك الالتزامات التي تعهدت الحكومات بالعمل بموجبها وصادقت أو اعترفت بطريقة أو بأخرى بالوثائق او القرارات الدولية المتخذة ،ليس فقط من الناحية التصريحية،بل من الناحية المعيارية ايضا.

---

(٢١) م.ن. أندروخين "الجينوسايد" من أقسى الجرائم ضد الانسانية،ـ المطبعة السياسية الحكومية ، موسكو ١٩٦١ ص ٤

لذا أكد ذلك بحق البروفيسور الجيكي يـــــان تومكو ،بأن"... خرق الحكومات للالتزامات التـــــي اتخذت على عاتقها المحافظة عليها ،تخرج عن كونهـا صلاحيات داخلية ... وان الحكومات التي تبنت مثل تلك الالتزامات ،تكون قد حددت من صلاحياتها بهـــــذا الخصوص ." (٢٢)

ومن البديهي ان جوهر هذه الالتزامات ينحصـــر في ان الحكومة يجب ان تضمن لمواطنيها قدرا معينا من الدفاع والحقوق التي تتمثل في اعتراف هـــــذه الحكومات بالمواثيق المتفق عليها والحرص على العمل بموجب القانون الدولي .

وبطبيعة الحال ، ان الحكومة ذات الحقوق الكاملة بأمكانها المساهمة في الحياة الدولية في تلـــــك الاحوال ،عندما تكون سياستها الخارجية والداخليـة تتفق مع مستوى التقدم الاجتماعي العصري ،ومـــــع المتطلبات الاساسية للانسانية التقدمية الموضحة فـــي الوثائق القانونية الدولية المتبعة . فلا يسوغ لأيـــة دولة الاعتراف بتلك الحكومات وبأهليتها للمساهمة في

---

(٢٢) يان تومكو ،ـ الصلاحيات الداخلية للحكومـــات ومنظمة هيئة الامم المتحدة مطبعـــــة الآداب الاجنبية ،ـ موسكو، ١٩٦٣ ص ١٦٣

الحياة الدولية تحت رعاية هيئة الامم المتحدة ، اذا رفضت تلك الحكومات تنفيذ التزاماتها التي يحددها القانون الدولي، أو تجاهلت الاجراءات التي تتخذها هيئة الامم بخصوص الاجهاز على سياسة التفرقة العنصرية ،والجينوسايد ،والجرائم الخطيرة الاخرى المرتكبة ضد الانسانية .

ان الحل العملي لهذه المسألة في نطاق هيئة الامم المتحدة ،ولاسيما في مجلس الامن الدولي ،يدل على ان هذه الحكومة او تلك،وبحكم المباديء الاساسية لهيئة الامم وخاصة "ميثاق الانذار عن جريمة الجينوسايد والعقوبات التي تترتب عليه" تعرّض تلك الحكومات الى الادانة وفي بعض الاحوال الاكثر حدّة تؤدي الى المقاطعة الدولية لها.

ويمكننا الان القول بثقة ،بأن ممارسة سياسة التمييز العنصري والقومي، "الأبارثيد والجينوسايد" وماشابههما من الجرائم الخطيرة ضد الانسانية في العصر الحاضر،خرجت عن كونها من الاعمال الداخلية للحكومات .

ان الممارسات اللاانسانية ضد حياة الانسان العامة والمحتوى الانساني الشامل ،والاخطار المحدقة به والكوارث التي تحل بالأجيال المعاصرة ، اتخذت

كلها صورة الاجرام ضد القانون الدولي ،بالاضافة الى كونها خرق للتشريعات والقواعد الدولية ، وتناقض روح وأهداف هيئة الامم المتحدة وتخالف المباديء الانسانية التي أوجدت لخدمة الشعوب العاملة باسم التقدم الاجتماعي العالمي داخل منظومة الامم المتحدة .

" ان الحكومة التي تمارس سياسة الجينوسايد ،يجب ان تتحمل مسؤولية قانونية دولية تعادل ما اقترفته من جرائم خطيرة مماثلة ." (٢٣)

ان الشخصية المسؤولة أمام القانون الدولي،هي شخصية العلاقات الدولية التي تعني الحكومات من باب أولى،ولكن في بعض الحالات يتحمل المسؤولية الشخص المسؤول عن تمرير تلك السياسة . (٢٤) وتتخذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص المتهمين بخرق القوانين ومباديء القانون الدولي المرعية ،وذلك عملا بالمادة السادسة من ميثاق المحكمة الدولية ،وبنود معاهدة جنيف " حول الدفاع عن السكان المدنيين الآمنين أثناء الحرب" واتفاقية عدم تطبيق الحق المكتسب بالتقادم أي (بمرور

---

(٢٣) راجع م.ن. أندروخين،الجينوسايد ، أقسى الجرائم ضد الانسانية ص ٧٢ .– راجع ايضا ك.ي. تونكين، نظرية القانون الدولي ،ص ٤٨٠ .

(٢٤) راجع المصدر السابق للبروفيسور تونكين ص ٤٣١ .

الزمن) لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، المعقودة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨".

وهكذا نرى ان المادة السادسة من هذا الميثاق تنص على ان "الجريمة المرتكبة ضد الانسانية، وبالذات كالقتل، والابادة الجماعية، والاستعباد، والنفي، والتهجير والاجراءات التعسفية الاخرى المتخذة بحق السكان المدنيين، قبل او أثناء الحرب، كما أن الملاحقات السياسية والعنصرية والدينية كلها تقع تحت طائل المحكمة القضائية الدولية، بغض النظر عما اذا اعتبرت هذه الاعمال منافية للقوانين المرعية في البلاد التي ارتكبت فيها ام لا. (٢٥)

وفي البند التاسع من بيان الجلسة الختامية لمؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد عام ١٩٦١ في بلغراد (حيث كان القطر العراقي أحد المساهمين في المؤتمر)، قرر المؤتمرون مايلي :

..." تعلن الدول المساهمة صراحة عن احترامها المطلق للحقوق الاجتماعية والثقافية والدينية للأقليات، وبالأخص الدفاع عن هذه الاقليات ضد جريمة الجينوسايد

---

(٢٥) القانون الدولي في الوثائق، مجموعة الوثائق والمستندات الدولية الهامة، اصدار معهد العلاقات الدولية، موسكو ١٩٦٩ ص ٥٠٥

أو ضد أي انتهاك للحقوق الانسانية الاساسية". (٢٦)

من الواضح ان مثل تلك المؤتمرات والوثائق الدولية تضع امام العراق شروطا وواجبات قانونية ـ دولية ثابتة، تتحمل الحكومة بموجبها مسؤولية الاشخاص القائمين بممارسة سياسة الجينوسايد ضد السكان الآمنين (أي الاكراد والاقليات القومية في العراق). ان القائمين بتنفيذ تلك السياسة التعسفية يتحملون المسؤولية القانونية بكل مافيها من تبعات وعقاب صارم ينزل بمرتكبيها مهما تقادم الزمن .

وبلا شك، ان ادانة فكرة الجينوسايد يجب أن تثبت قاعدة قانونية في الدستور الدائم للجمهورية العراقية، كما يجب ان نجد لها انعكاسا لدى تدوين القانون الجنائي العراقي . بذلك فقط يمكن الحصول على الضمان الاكيد والتعهد القانوني للحكومة التي بات في حكم مسؤوليتها تجنب العودة الى اتباع الجينوسايد والاشكال السياسية التعسفية الاخرى التي تتعارض مع الحقوق الاساسية للانسان .

لذا نرى ان المطالب القومية للشعب الكردي

---

(٢٦) القانون الدولي في الوثائق، اصدار معهد العلاقات الدولية، موسكو ١٩٦٩، ص ١٨

في العراق تعتبر مشروعة من ناحية المبدأ الدولي لاحترام حقوق الانسان . ومن هذا المنطلق يجب الادانة بحزم تلك الوقائع المتعلقة بملاحقة الاكراد كقومية ، وظاهرة الجينوسايد التي اتبعت خلال ربع قرن من الزمن أي بين فترة سنة ١٩٦١ وحتى سنة ١٩٨٧ . (*)

(*) اضافة من قبل الباحث ،حيث ان تدوين التاريخ جاء بعد كتابة البحث والدفاع عنه .

هەوالنامەی کتێب

القسم الثاني

انتهاك الدول الامبريالية لحقوق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه

هەوالنامەی کتێب

ان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية والتطور السريع لحركة التحرر الوطني للشعوب والقوميات أدّى الى ظهور مباديء جديدة وقواعد ثابتة في القانون الدولي. وكان الاعتراف بالنضال الشامل والممارسة الفعلية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، أحد المباديء الاكثر أهمية في التأثير الثوري على القانون الدولي. غير انه لابد من الاشارة الى، او بهذا الصدد وأخذه بنظر الاعتبار ألا وهو ، ان مجمل ميزان القوى لم يكن في صالح الاشتراكية ،قبل الحرب العالمية الثانية ، أما الدول الامبريالية فقد حاولت عرقلة مسيرة عجلة التاريخ. وحتى تلك المرحلة بالذات لم يكن مبدأ اقرار حق تقرير المصير قد اكتسب شمولية ، سواء كان من الوجهة النظرية او العملية ،هذا ناهيك عن رفض الدول الامبريالية الاخذ به وظهورها بمظهر المدافع الامين عن قضية الدول والشعوب المستعمرة .

والى جانب انتهاك حق الشعوب في تقريرالمصير، لم تبخل الحكومات الامبريالية في التأكيد على ديماغوغيتها باحترام هذا الحق وتصميمها على التمسك به والمحافظة عليه عند اجراء أية تسوية سلمية لنهاية الحرب العالمية الثانية .

ان التأمل في المعاهدات الدولية المعقودة بعد الحرب العالمية الثانية يؤكد ان الدول الامبريالية

والاوساط السياسية الشوفينية في كل من تركيا وايران والعراق قد وقفت صفا واحدا متجاهلة الحقوق القومية للشعب الكردي مما أدى الى زيادة مسألة تقسيم كردستان تعقيدا، أما تصريحاتها فكانت متناقضة أصلا ومتعارضة تماما مع ممارساتها للسياسة التي تحمل صفة الديماغوغية الملفقة.

وفي الوقت الذي نجد ان الاتحاد السوفييتي قد عمل على تطبيق مبدأ حق الشعوب الصغيرة والكبيرة في تقرير مصيرها القومي،فقد كان المعسكر الاستعماري سائرا في اتباع سياسة انتهاك وهدر المصالح القومية للشعوب المستعمرة والدول الراضخة تحت نيره المقيت، ولم يكن الشعب الكردي في منأى عن هذه الممارسات الاستعمارية حيث تنكر الاستعمار لمطالبه القومية في اتفاقيتي سيڤر سنة ١٩٢٠ ،ولوزان سنة ١٩٢٣. أما عصبة الامم فقد اصبحت مقرا للمناورات السياسية والمضاربات في العلاقات المتبادلة بين كل من انكلترا وتركيا والعراق.

★ ★ ★

الفصل الأول

التثبيت القانوني لنتائج الحرب العالمية الاولى بتقسيم كردستان وتجاهل حقوق الاكراد القومية

لقد تكللت نهاية الحرب العالمية الاولى بتوقيع اتفاقيات باريس السلمية (*)، (منظومة فرساي) خلال عامي ١٩١٩-١٩٢٠، المعقودة بين دول الأئتلاف وحلفائهم (٢٦ دولة) من جهة، والمانيا وحلفائها من جهة أخرى، وقد شملت هذه الاتفاقيات اتفاقية فرساي عام ١٩١٩، واتفاقية سان جرمين عام ١٩١٩، واتفاقية نين عام ١٩١٩، واتفاقية ثري آنون عام ١٩٢٠ وأخيرا اتفاقية سيڤر عام ١٩٢٠. (١)

(*) وبعبارة اخرى فان السلام الذي كانت هذه المؤتمرات تعقد لأقراره، كان يعني الحدمن الصراع على القوة.

(١) راجع بصورة مفصلة، السياسة الدولية للعصر الحديث، في الاتفاقيات والمذكرات والبلاغات، الجزء الثاني، موسكو ١٩٢٦، ص ٢٥٦-٣٢٦

- انظر ايضا، تاريخ الدبلوماسية، الجزء الثالث، موسكو ١٩٦٥، الفصلين السادس والثامن.

ومن حيث المبدأ كانت هذه الاتفاقيات تهدف الى تثبيت تقسيم العالم بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ،ولأجل القضاء على الجمهورية السوفييتية الفتية ،وتمزيق أوصال روسيا السوفييتية ، وتحطيم حركات التحرر الوطني والقومي في العالم أجمع. وقد وصف لينين (سلم فرساي) بقوله :"... لقد كان أول حدث في التاريخ العالمي حقق التثبيت القانوني للسلب والعبودية والتبعية والفقر والجوع لمليار وربع من البشر". (٢)

وكانت اتفاقية سيڤر جزءا مكملا لمنظومة فرساي اذ تضمنت برهانا ساطعا لاقوال لينين حيث أن الطموحات الاقتصادية والسياسية للدول الامبريالية في الشرقين الادنى والاوسط ،نالت ماتستحقه من الصياغة في هذه الوثيقة. ورغم ان المشكلة الكردية قد بحثت رسميا ولاول مرة في هذه الوثيقة ،ألا ان أهدافها لم تكن موجهة اطلاقا لمصلحة الشعب الكردي ومشكلته القومية.

فالأقدام على حل هذه المشكلة في اتفاقية سيڤر، ووضع حلول قانونية في نفس الاتفاقية ،

---

(٢) ف.ي.لينين " قرارات حول المسألة القومية " المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٣١ ، ص ١٩٩ ، (الطبعة الروسية) .

وتطبيقها العملي ،حسب تطلعاتهم ،ماهي الا شهادة على أطماع الدول الاستعمارية ،بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، أقطاب هذه المعاهدة ،وتثبيت شرعي لسياستهم الاستعمارية في المستقبل .

ان لأدراج المسألة الكردية في جدول أعمال مؤتمر سيڤر سبقته مقدمات مفادها أنه في شهر آذار ١٩١٩ ، أي عشية تهيئة معاهدة فرساي السلمية ،قدم الى باريس وفد خاص باسم الاكراد ،مفوض بتسليم مذكرة / باللغة الفرنسية / تخص حقوق الشعب الكردي القومية . (٣)

ان هذا الاجراء من جانب الاكراد والذي يقضي بلجوئهم الى فرنسا كان ينطلق من آمال وهمية في الحصول على تأييد ومساندة فرنسا في طموحهم القومي. أما تركيا وايران فقد كانتا معروفتين لدى الأكراد منذ القدم كدولتين مضطهدتين بصفة مباشرة . وانكلترا كما هو معلوم ،كانت تطمح ايضا بترسيخ نفوذها في كردستان،حيث أظهرت في سبيل تحقيق ذلك الهدف فاعلية ونشاطا ملحوظين. لذا كان معلوما لدى الاكراد بعدم الامكان الاستنجاد بالانكليز واعتبارهم مدافعين عن قضية الاكراد القومية . أما فرنسا وهي

---

(3) L. Iraq et Le Societe des nations, P.8

دولة استعمارية ،لم تكن معلومة لدى الاكراد لدرجة كافية ،ولم يكن الاكراد قد اصطدموا بصورة مباشرة مع سياسة فرنسا التوسعية في كردستان. أما حقيقة علاقتها مع الاكراد فقد كشفتها حادثةما: ألا وهي قيام السلطات الفرنسية ،خشية ظهور وفد كردي يملك الصلاحية الكافية في المؤتمر، وبالحاح من انكلترا، قامت فرنسا بحجز مندوبي الشيخ محمود البرزنجي في حلب (سوريا)، الذين جلبوا معهم من جنوب كردستان أي (كردستان العراق) وثائق هامة حول المطالبة باستقلال كردستان. (٤)

ولم تحظ مذكرة حقوق الشعب الكردي بالاهمية والشهرة الكافية في باريس، فقد بقيت حقيقة قدوم الوفد الكردي الخاص الى فرنسا مجهولة للمؤتمر. أما الوفد الثاني المنتدب من قبل الشعب الكردي في العراق، كما أوضحنا أعلاه ،فلم يصل اطلاقا بترتيب من فرنسا وانكلترا، حيث ان خطة الامبريالية آنذاك لم تتضمن ان يكون للاكراد وفد نيابي كبير للدفاع عن حقوقهم القومية. وقد أظهرت الاحداث فيما بعد بأن الاعتراف بالوفود الكردية ممثلة للحقوق الذاتية للشعب الكردي لم يتفق والمصالح الامبريالية لفرنسا وانكلترا فحسب بل بالعكس كانت تناقضه وتتعارض معه.

---

(٤) راجع مظهر كمال،حركة التحرر القومي فيكردستان العراق ،باكو ١٩٦٧ ص ٢٤ .

وبالرغم من التناقضات المتضاربة لمصالح فرنسا وانكلترا في الشرق الادنى،فقد كانتا متفقتين في الرأي للسعي نحو وقف تصاعد حركة التحرر الوطني هناك. وسرعان ما أكدت ذلك في الاتفاقية المعقودة في سان ريمو في الفترة بين ١٩-٢٦ نيسان عام ١٩٢٠،-ان المسألة الرئيسة لمباحثات هذا المؤتمر كانت تستهدف تنسيق العمل وتسوية جميع المشاكل والامور المتناقضة بين دول الأئتلاف والتي قد تفاقمت نتيجة سحق روسيا السوفييتية للحملة العسكرية الثانية لدول الأئتلاف، وبنتيجة استفحال الازمة الاقتصادية للعالم الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ،وتصاعد حركة التحرر الثورية والوطنية للشعوب والدول المستعمرة.

ولم تعقد اتفاقية سان ريمو بصورة سرية كما حصل عند تحضير وعقد اتفاقية سايكس بيكو ،بل استمرت جلساتها علانية بصدد اعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الادنى واجراء تعديل على بنود معاهدة سايكس- بيكو. والشرط الرئيسي الذي طرحته انكلترا كان موضوع ولاية الموصل ،التي كان لها موقع استراتيجي خطير بالنسبة الى خطط الامبريالية الاوربية، وتتوفر فيها كميات كبيرة من احتياطي النفط. وقد أقرت الاتفاقية بانتداب انكلترا على فلسطين

والعراق وانتداب فرنسا على سوريا .(٥)

ومن هنا نرى ان مصير الشعب الفلسطيني والسوري والعراقي كان كمصير الشعب الكردي، اذ تقرر مصير تلك الاقطار دون علمها وموافقتها ،وأسفرت محادثات المؤتمرين عن الاهمال الكلي لمصالح وارادة هذه الشعوب .

وبهذا الخصوص لابد لنا من الاهتمام بالتقييم القانوني ـ السياسي اللذين أسفر عنهما اتفاقية سيڤر الدبلوماسية والموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠ (لمعاهدة سيڤر) (٦) ومن الاهمية بمكان النظر الى التركيب العضوي لهذه الاتفاقية فنلاحظ ان علاقة بريطانيا العظمى والمانيا وفرنسا بالشعب الكردي كانت معروفة . أما ايطاليا وبلجيكا واليابان فكانت (هي الاخرى معروفة بسياستها التوسعية والامبريالية)

---

(٥) انظر تاريخ الدبلوماسية ،الجزء الثالث ص ٢١٠-٢١١ .

ـ القاموس (المورد) الدبلوماسي، الجزء الثالث موسكو ١٩٦٢ ص ٢٥١ .

(٦) انظر،يو.فه.كلوجنيكوف ، أ.به سابانين، السياسة الدولية للعصر الحديث في المعاهدات والوثائق والبلاغات ، الجزء الثالث ، الاصدار الثاني موسكو ١٩٢٩ ص ٣٣-٣٤ .

رومانيا [٧] ويوغسلافيا، [٨] وتشيكوسلوفاكيا [٩]
(كانت مسألة تقرير مصير القوميات عندهم لاتقل جدية عن غيرهم) وكان وضع كل من اليونان وتركيا ـ المشتركتين في المؤتمر ـ معروفا بالتناقضات القومية في الداخل وضعفهم وتبعيتهم للدول الامبريالية الكبرى في الخارج .

لذا نرى ان التركيب العضوي لاتفاقية سيڤر لم يكن مؤهلا لحل المسألة الكردية حلا موضوعيا . وقد رافق التحضير لعقد اتفاقية سيڤر مرور الشعب الكردي بظروف داخلية وخارجية صعبة حيث ان التركيب

---

(٧) حتى سنة ١٨٧٨ كانت رومانيا اقطاعية تابعة لتركيا ،وفي كانون الثاني ١٩١٨ ، احتل الحكم البرجوازي الاقطاعي في رومانيا بيسارابيا وفي نهاية ذلك العام احتلت مقاطعة بوكافيينا ،وفي كانون الثاني ١٩١٩ احتلت مقاطعة ترانسلفانيا .

(٨) بعد قيام الحكم الملكي الذي بسط سلطانه على كل من صربيا وخرفاتف وسلوفيسيا (التي دعيت بيوغوسلافيا حتى عام ١٩٢٩) ،وفي نهاية عام ١٩١٨ تفاقمت العلاقات القومية في يوغوسلافيا ،التي وصفت آنئذ بدكتاتورية الصرب البرجوازية .

(٩) في تشيكوسلوفاكيا البرجوازية كانت المسألة القومية تعاني درجة كبيرة من الحدة ،حيث كان الشعب السلافي مضطهدا من التشيك ،وهناك مشكلة الحكم الذاتي للشعب الاوكراني القاطن فيما وراء الكاربات يا .

الاجتماعي والسياسي لقوى كردستان لم يكن بمستوى المسؤولية للوقوف بوجه الاطماع الاستعمارية. فالقوى الرئيسية الدافعة لحركة تحرر الشعب الكردي كانت قوى فلاحية، حيث كان الفلاحون يشكلون الاكثرية الساحقة لسكان كردستان، ويرزحون تحت ظروف اقتصادية واجتماعية في منتهى الصعوبة، ناهيك عن النتائج الاقتصادية المتدهورة لما بعد الحرب، اضافة الى التطور البطيء للغاية للقوى المنتجة والعلاقات الانتاجية، بقي الفلاحون الاكراد مشتتين بحكم التكوين الجغرافي وصعوبة ظروف التجمعات وطبيعة الوضع الاجتماعي غير المتجانس وانخفاض المستوى الطبقي والوعي الذاتي المتأخر (حيث كانت الامية متفشية بين الفلاحين بنسبة تقرب ١٠٠٪).

وبالرغم من عدم امتلاك القوة الكافية لكي تأخذ على عاتقها مهمة النضال من أجل تشكيل حكومة كردية قومية، كان الفلاحون يشكلون القوة الرئيسة، حيث قاموا مرارا بانتفاضات جبارة ضد مضطهديهم وعلى سبيل المثال، لا الحصر انتفاضة عام ١٩١٩ التي قامت بها القبائل الكردية في أربيل والسليمانية وكركوك وحلبجة والعمادية وراوندوز، ومشاركتهم بالثورة الشاملة للشعب العراقي عام ١٩٢٠، والانتفاضة التي قادها الزعيم الكردي الشيخ محمود ،

حين أعلن تأسيس حكومة في جنوب كردستان في تشرين الاول ١٩٢٢ وغيرها من الانتفاضات، ولم تظهر الطبقة العاملة في كردستان حينذاك كقوة سياسية مستقلة، انما اقتصرت نشاطاتها الثورية على انتفاضات عفوية وغير منظمة.

أما بخصوص البرجوازية الكردية فقد كانت قليلة العدد اولا، وكانت تتصف بضيق الافق لمصالح الشعب الاجتماعية ثانيا، هذا بالاضافة الى انها قد ربطت مصالحها جزئيا مع مصالح الرأسمال الانكليزي والعراقي، ولذلك لم تستطع ان تلعب دورا ملموسا في نضال الشعب الكردي في سبيل مصالحه القومية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الطليعة المثقفة من الاكراد كانت غالبيتها تساند بعزم واخلاص نضال الجماهير الكردية من اجل ضمان حقوقها، ولكن تحت تلك الظروف الموضوعية لكردستان أي في الربع الاول من القرن العشرين، لم يكن باستطاعتها ايضا ان تلعب الدور القيادي في مسيرة الشعب الكردي التحررية. (١٠)

---

(١٠) انظر، م. كمال، حركة التحرر القومي في كردستان العراق بين عامي ١٩١٨-١٩٥٨، تقرير موجز للمؤلف، لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ، موسكو ١٩٦٩ ص ١٨-٢٠ (الطبعة الروسية).

وقد انعكس توزيع القوى الاجتماعية للاكراد على التنظيم السياسي للمجتمع الكردي، حيث خلت ساحتهم من أي حزب أو اتحاد او تجمع يمتلك الامكانية الكافية لتوحيد جميع القوى الوطنية للشعب، ويعدها للنضال في سبيل تشكيل الحكم الذاتي القومي.

ففي سبيل وضع حلول للمسألة القومية الكردية ظهرت بعض التجمعات الكردية الاتية: " ادارة التوجيه والنشر الكردية "، "تجمع انقاذ الاكراد وكردستان"، " تجمع استقلال كردستان"، "تجمع التنظيمات الاجتماعية الكردية"، أي ماسمي بالحزب الراديكالي الكردي وغيرهم. وقد اختصت هذه المنظمات برسم مخططات سياسية متفاوتة ومتباينة في درجة التهيئة السياسية ومتناقضة في وضع الحلول الصحيحة للمسألة القومية الكردية. (١١)

لذلك كان من المستبعد ان يقال، لدى التحضير لعقد معاهدة سيقّر ان يتم اعداد برنامج دقيق واضح لمطالب الاكراد القومية ـ الشرعية، يحدد الأسس والقواعد الداخلية والخارجية الممكنة للدولة الكردية في المستقبل، مما جرد الحركة القومية الكردية من

---

(١١) انظر، ي.و.فاريزوف، تمهيد لكتاب نيكيتين "الاكراد" ص ١١-١٢.

آفاقها المستقبلة الهادفة الى تكوين دولتها القومية . وتحت تلك الظروف ولاول مرة في التاريخ ،تجلت امكانية ايجاد حل قانوني للمسألة الكردية وذلك عند ادراجها ضمن معاهدة سيڤر التي هي وثيقة قانونية دولية ، وقد أدى ذلك الى مبالغة بعض الباحثين القانونيين وتجسيم دور وأهمية هذه المعاهدة في حل هذه المسألة ، فمن الخطأ اطلاقا اعتبار ادراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر تم بحكم النيات الحسنة للحكومات المساهمة في المؤتمر ،حيث ان هذه المشكلة لم تبحث في المؤتمر كمسألة مستقلة بحد ذاتها .

ان اتفاقية سيڤر الجائرة أبطلت فعليا استقلال تركيا : باقامتها نظام الامتيازات الاجنبية ومنعها اعطاء الامتيازات دون ترخيص خاص من لجنة الحلفاء المالية ،كما قلصت مساحة تركيا الى اربعة أخماس ،وتم عمليا تصفية الجيش والاسطول البحري،مع الابقاء على بعض القطعات المسلحة المحدودة للغاية . (١٢)

وعلاوة على الاتفاقية الاساسية ،المعقودة بين الدول الحليفة والدول المنظمّة اليها فيما بعد ، فقد عقدت ايضا في ذلك اليوم وهو العاشر من آب ١٩٢٠ عدة

---

(١٢) انظر تاريخ الدبلوماسية ،موسكو ١٩٤٥ ،ص ٩٥-٩٦

معاهدات اخرى وقد نصت على:- تسليم جزء من الاراضي التركية لبعض الحكومات وتوزيع مناطق النفوذ في الاناضول بين بريطانيا العظمى ،وفرنسا، وايطاليا ،وكذلك المساهمة في استغلال خطوط السكك الحديدية للامبراطورية العثمانية السابقة. ولم يتطرق مخطط المعاهدة السلمية المعقودة مع تركيا والذي كانت قد وضعته لجنة من خبراء مؤتمر باريس الى ايجاد حلول عادلة للمسائل القومية وبضمنها المسألة الكردية فحسب ،بل شبتت الانتداب البريطاني على كل من فلسطين والعراق ،والانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان ،وأعطت الجنوب الغربي من الاناضول منطقة نفوذ لايطاليا ،ووضعت الجنوب الشرقي للاناضول (وهو موطن الاكراد)تحت الحماية البريطانية وأعطت اليونان ولاية أزمير وشرق فراكي ،وتم انشاء منطقة البوغاز الدولية والحفاظ على حكومة السلطنة التركية وسط الاناضول ،ولكن تحت الرقابة الفعلية لدول الأئتلاف. (١٣)

لقد كشف لينين جوهر نظام الانتداب فقال: "... وعندما يتحدثون عن توزيع الانتداب على المستعمرات ،فنحن نعلم علم اليقين، بأنهم يعنون

---

(١٣) انظر،لينين وحركة التحرر الوطني في بلدان الشرق. اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٧٠ ص ٣٦٢-٣٦٣

بتوزيع الانتداب لأغراض الاختلاس والنهب ،وهو يعني ايضا توزيع الحقوق على أعداد ضئيلة من سكان الارض لأجل استغلال الاكثرية الساحقة من سكان الكرة الارضية ." (١٤)

ان نظام الانتداب الذي وضعته الدول الامبريالية ، في ظروف التغييرات العالمية التي حدثت بعد الحرب العالمية الاولى ، اتخذته شكلا جديدا من النهب الكولونيالي . (١٥)

وانطلاقا من هذا الموقع ،فقد تراءت للدول الامبريالية الامكانيات المتوقعة لمؤتمر سيڤر ، وقبيل انعقاده أبدت الدول الامبريالية وخاصة انكلترا رغبتها الشديدة في السيطرة على الجزء الكردستاني الواقع ضمن روسيا . (١٦) وهكذا نرى انهم استهدفوا فعلا والى حد بعيد اهدافا واضحة ومعينة الا وهي : أولا ،تحقيق سياسة الاحتلال الاستعماري

---

(١٤) ف.ي.لينين،المؤلفات الكاملة المختارة ، الجزء ٣٩ ،ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(١٥) انظر ل.أ.مادجوريان، أشخاص القانون الدولي، موسكو ١٩٥٩،ص ١٠٧-١١٦ .
- راجع ايضا ن.ب. جيرنوكولوفكين، اشكال التبعيات الكولونيالية ،موسكو ١٩٥٦ .

(١٦) انظر،م. كمال،حركة التحرر القومي في كردستان العراق ص ٢٣ .

بخصوص كردستان ،وثانيا استحالة الحركة القومية الكردية الى وسيلة للضغط على تركيا و ايران،والحصول على منافع سياسية واقتصادية معينة. وأخيرا تشبث الدول الغربية في محاولاتها للنيل من الجمهورية السوفييتية الفتية ، اذ ساورهم الشك في امكانية الاكراد ،حسب خططهم ،على التسلل الى أراضي ماوراء القفقاس ،لاحداث الاخلال بالنظام هناك وبذلك أصبح للاكراد وعد بنيل الاستقلال .

" لقد دار الحديث حول قيام دولة كردية تحت الوصاية البريطانية ،حيث يكون لها قوة عسكرية ـ استراتيجية جاهزة لاستخدامها عند الحاجة ،كرأس جسر ضد روسيا السوفييتية. غير ان مصير هذه الخطة كان الفشل الذريع ـ لأن الاغلبية الساحقة من الشعب الكردي لم تنضوي تحت راية الرجعية لبعض القادة التابعين الغرب ." (١٧)

ان دبلوماسية الغرب المحنكة استفادت ايضا من تلك الظروف ،حيث لم يشترك في المؤتمر ممثلون من الشعب الكردي ،وقد أدلى الوفد التركي برأيه باسم الاكراد ، الا انه لم يفصح بوضوح عن اية فكرة تدعو

---

(١٧) انظر،ي.و.فاريزوف ،تمهيد لكتاب نيكيتين "الاكراد" ص ١١

الى حل المسألة الكردية. ولذلك وردت انعكاسات سلبية في مواد المعاهدة المخصصة لمسألة الاكراد ،وهي المواد (٦٢-٦٤).

ان المغزى الحقيقي للمادة ٦٢ لمعاهدة سيڤر انحصر في انه عند تنفيذ مواد المعاهدة التي تخصّ المسألة الكردية ،انحصر تحت اشراف كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا، وهي وحدها تمتلك حق النظر في تكوين لجنة خاصة منبثقة من المؤتمرين خلال ٦ أشهر لاعداد عرض شامل حول الحكم الذاتي المحلي للاقاليم التي تقطنها الاغلبية الساحقة من الاكراد ،الممتدة من شرق الفرات وحتى الحدود الجنوبية لأرمينيا ،وكان على تركيا بموجب المادة ٦٣ من المعاهدة ، الاعتراف بالحلول التي تضعها اللجنة وتنفيذها خلال ثلاثة اشهر من عقد الاتفاقية.

ان المقاصد الحقيقية للدول المتخذة لقرارات مؤتمر سيڤر حول المسألة الكردية تلخصت في المادة ٦٤ من المعاهدة ،الا وهي :" خلال سنة من سريان مفعول هذه المعاهدة ،على الشعب الكردي القاطن في الاقاليم المدونة في المادة ٦٢، أن يقدم وثيقة الى عصبة الامم، تشهد بأن الاكثرية الساحقة من السكان القاطنين في هذه الاقاليم ترغب بالاستقلال الذاتي عن تركيا، فاذا اقتنعت عصبة الامم بأن الشعب الكردي يمتلك القدرة

الكافية ليعيش مستقلا ،عندئذ تقدم التوصية لمنحه الاستقلال . اما تركيا فقد كانت بدون قيد أو شرط على أتم الاستعداد للموافقة على تطبيق تلك التوصيات الصادرة عن المؤتمر ،والتنازل عن كل الحقوق وعدم المطالبة بتلك الاقاليم. أما التفاصيل والشروحات، فسوف تدون شروطها في اتفاقية خاصة تعقد بين دول الأئتلاف وتركيا. وفي حالة تعهد تركيا بالتنازل عن حقوقها ،فعلى الحلفاء عدم اظهار أية معارضة ،شريطة ان يكون سكان الاقاليم المنتسبة لولاية الموصل قد أعربوا عن رغبتهم في الدخول ضمن تشكيل الحكومة الكردية "المستقلة". (١٨)

ان الشروط المدونة في المادة ٦٢ لم توضع لاتاحة الفرصة أمام الأكراد لتقرير مصيرهم ،بقدر ما وضعت لأجل الضغط على تركيا بالتخلي عن الاراضي الكردية ، أي ان دول الائتلاف لم تسع الى بذل أي جهد في سبيل مصلحة الاكراد ،بل لفرض اجراء تقسيم الممتلكات الاسيوية التابعة لتركيا.

---

(١٨) راجع ،يو.ف. كلوجنيكوف ، أ.ب. سابانين ، السياسة الدولية للعصر الحديث في المعاهدات والوثائق والبلاغات ،الجزء الثالث ، الاصدار الثاني موسكو ١٩٢٩ ، ص ٣٣-٣٤ .

ان سلخ تلك الاقاليم التي يقطنها الاكراد من جسم تركيا أدى الى تقليص جزء من مساحتها . وعلاوة على ذلك لم تتضمن الفقرة ٦٤ بحتمية وضع الحلول للمسألة الكردية ،بل بشروط قابلة للتأجيل .

ان الفترة الزمنية المحددة بسنة ،التي أشير اليها ،لم يكن ليحتاجها الاكراد ،بل فرضتها الدول الاوربية من اجل التهرب الفعلي من مسؤولياتها في هذه المسألة ، وفي سبيل تمرير خططها ونواياها المستقبلية .

ومن الجائز هنا اثبات الواقع ،باعطاء الوعود للاكراد للحصول على الحكم الذاتي في المستقبل ولكن تحت شروط عسيرة وظروف متباينة ، حفظت منذ تاريخ عقد مؤتمر سيڤر وحتى يومنا هذا. لقد تبدلت شخصيات هذه الوعود ، ولكن بقي جوهرها الحقيقي ثابتا غير متغير من الوجهة العملية ،وتنفيذا لهذه الوعود كان يجري اشراك وزير من الاكراد في التشكيل الحكومي، وفتح جامعة في السليمانية ،وغيرها من المساهمات ،ماعدا اعطاءهم الحكم الذاتي القومي الحقيقي .

حسب البراهين الواردة بعدئذ ،فان الوعود التي قطعت للشعب الكردي من اجل تقرير مصيره القومي،

مرارا ما أستخدمها الامبرياليون وعملاؤهم في الداخل الا كخطوة تاكتيكية لأضعاف حركة التحرر القومي للشعب الكردي والوصول الى اهداف معينة غامضة بعيدة كل البعد عن فكرة ايجاد حل للمشكلة الكردية .

لقد مرّ مؤتمر سيڤر الدولي في ذلك الوقت، يوم كانت حكومة القسطنطينية الممثلة لتركيا قد فقدت السلطة فعليا .

وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٠ افتتح في انقرة (التي أصبحت آنئذ مركزا لحركة التحرر الوطني التركي) ، افتتح التجمع الوطني التركي الكبير ،الذي نادى بنفسه سلطة شرعية وحيدة ،منفذة لارادة وآمال الشعب التركي . ومركز ثقل يعادل حكومة السلطنة في القسطنطينية ،ـ التي اصبحت ألعوبة بيد كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا ،الممثلة الفعلية لتركيا ،ـ وقد انبثقت حكومة وطنية ثورية بقيادة مصطفى كمال (كمال باشا) ،[19] فطالبت هذه الحكومة باعادة الاراضي التركية ،والغاء نظام الامتيازات الاجنبية ، وقد وعدت الحكومة الجديدة ، الاعتراف

---

(١٩) انظر بالتفصيل ،س.ن.كوزنيتسوف ، اقامة العلاقات السوفييتية التركية ، موسكو ١٩٦١ .

بالحقوق القومية للاقليات القاطنة في تركيا ،وأعلنت بأن هذه الحقوق ستكون مشابهة ،قياسا بتلك الحقوق الممنوحة في الانظمة الاكثر ديمقراطية في البلدان الاوربية .(٢٠)

ان معاهدة سيڤر التي وقعتها حكومة السلطنة والتي فقدت سيطرتها كسلطة ، أصبحت بهذه الصورة وحيدة الطرف ولا تتمتع بأي نفوذ حقيقي .

ان تصرفات الامبريالية البريطانية الفرنسية والايطالية ضد ارادة التجمع الوطني التركي الكبير والحكومة المنبثقة منه ، أظهرت ان تلك الدول لاترغب ان تأخذ بنظر الاعتبار ارادة الشعوب وذلك بوقوفها في طريق تقرير المصير القومي لهذه الشعوب .

وخلافا للحقيقة ،فقد روّج الفكر البرجوازي اشاعة ما يسمى "**بتصريح ويلسون**" حول المسألة القومية ، وحسب زعمه وضع بداية للانعتاق السياسي للدول والشعوب الرازحة تحت نير الأستعمار.

ان رئيس دولة الولايات المتحدة الامريكية

---

(٢٠) راجع ،تاريخ الدبلوماسية ،الجزء الثالث ، موسكو ١٩٤٥ ص ٩٦ .

ڤه ويلسون في بلاغه السنوي الى الكونغرس الامريكي في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ ،المتكون من اربع عشرة فقرة، حيث نصت الفقرة الرابعة عشرة على امتلاك جميع الشعوب والقوميات حق التطور والاستقلال الذاتي.(٢١) ولكن هذا التصريح لم يتصف بالشمولية ،بل اقتصر على مشكلتي بولونيا و"الاتحاد النمسو- هنغاري"، التي كانت تلفظ أنفاسها الاخيرة كدول متعددة القوميات.

وفي الحقيقة ان ويلسون ربط مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الدستور فقط ، أي اشترط لذلك توفر مايسمى بالشروط الاولية الدستورية، الا أن هذا التفسير جاء خطوة رجعية قياسا بذلك الاعلان المدون في احدى الوثائق الاساسية للولايات المتحدة الامريكية، الا وهو دستور الاستقلال لسنة ١٧٧٦،والذي يعترف صراحة بحق الشعوب في الثورة. وقد أشار الى ذلك البروفيسور الامريكي،هايد بقوله :" هل عند تغيير السلطة يتطلب مراعاة الدستور؟" (٢٢)

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل،راجع يو.ڤ.كلوجنيكوف ، و أ.ن.سابانين،السياسة الدولية للعصر الحديث، موسكو ١٩٢٦ ، ص ١١٠ .

(٢٢) ج.ج. هايد ،القانون الدولي ،مفهومه واستخدامه من قبل الولايات المتخدة الامريكية ،الجزء الاول، موسكو ١٩٥٧ ، ص ٣١٣ .

لدى تطبيق هذا الوضع على الحالة التي كان عليها العراق وهو تحت نير الانتداب البريطاني ،فمن السهولة بمكان التنويه على ان الشعب العراقي آنئذ قد فقد فعليا وشكليا حقه في تقرير المصير،لا لشيء سوى لان الدستور العراقي قد أعدته وزارة المستعمرات الانكليزية.(٢٣) وهو ينطبق ايضا وبالدرجة الاولى على الشعب الكردي ، وذلك الوضع القانوني الذي كان نسيا منسيا في دساتير تركيا وايران والعراق .

ان تصريح ويلسون بفقراته الاربع عشرة لم يقدم أية حلول لحركة الاكراد القومية حتى من الناحية النظرية ، ومن المشكوك فيه ان يقال انه استطاع ان يخدم القيم والمباديء العقائدية والمعنوية .

وعند تقييم مؤتمر سيڤر للشعب الكردي ، فمن العدالة ان نشير الى مانوه عنه البروفيسور فاريزوف بأن المواد ٦٢-٦٤ من معاهدة سيڤر الدولية " لم تدفع حل المسألة الكردية حتى خطوة واحدة الى الامام ، وان جميع المواد الهامة من هذه المعاهدة ،عززت عمليا سيادة دول الأئتلاف على المضايق واستهدفت الى بناء رأس جسر عسكري ـ استراتيجي ،يقطع وعود " الاستقلال"

---

(٢٣) انظر ،العراق الحديث (الدليل) ، اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٦ ، ص ١٣٨ .

لكل من كردستان وأرمينيا الطاشناقية لهدف الضغط والهجوم على روسيا السوفييتية ."(٢٤)

والأنكى من ذلك ،فان معاهدة سيڤر لم تتطرق الى مشكلة الشعب الكردي،بل تناولت الحديث فقط حول ذلك الجزء من كردستان ،الذي كان سنتسبا الى تركيا، والذي تعرض للتقسيم بين الدول الامبريالية .

ومن هذه الزاوية فقط تم تناول المسألة الكردية في هذا المؤتمر،لذلك كان من المستبعد ان يكون لمؤتمر سيڤر أهمية لأيجاد الحلول الصحيحة والفعلية لمشكلة الاكراد عن طريق اعطائهم الحق في تأسيس دولة قومية ذات سيادة .

لقد أظهر المؤتمر ولمرات عديدة بأن مصالح الشعوب الضعيفة والمستعبدة كانت تستخدم كسلع استهلاكية للتوصل الى الاغراض السياسية والاقتصادية .

ان معاهدة سيڤر لم تكن سوى حلقة في سلسلة سياسة الدول الامبريالية من أجل اعادة تقسيم العالم

---

(٢٤) ي.و. فاريزوف ،المصدر السابق ص ١٢ .

مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات التي حدثت في العالم تحت تأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية، والحرب العالمية الاولى، وتصاعد الحركات التحررية- الثورية والوطنية في العالم.

لقد نوهت بعض البحوث "... كما كان متوقعا، الى ان مواد معاهدة سيڤر المدعية، بضمان الاستقلال لكردستان، بقيت حبرا على ورق ".(٢٥)

هەوالنامەی کتێب

---

(٢٥) م.س. فاريزوف، المصدر السابق ص ١٢ .

الفصل الثاني

مؤتمر لـــــوزان ٩٢٢-١٩٢٣
مسألة الموصل وبروز المشكلة الكردية في العـــراق

لقد خلفت معاهدة سيڤر وضعا متوترا فـــي الشرقين الادنى والاوسط، أدى الى زرع العداء للاتحـــاد السوفييتي من جهة ،واستفحال الاطماع التوسعية للدول الاوربية في هذه المنطقة من الكرة الارضية ،وعـــدم رغبتها الاخذ بنظر الاعتبار تلك التغييرات التاريخية التي حدثت في العالم آنئذ من جهة ثانية .

وفي ايلول عام ١٩٢٢، اقترح مجلس مفوضـــي الشعب للعلاقات الخارجية (وزارة الخارجية) لجمهوريـة روسيا السوفييتية الاشتراكية على انكلترا، وفرنسا، وايطاليا ،ويوغوسلافيا ،وبلغاريا ،ورومانيا ،واليونان، ومصر، عقد مؤتمر تساهم فيه كل الاطراف المعنيـــة ، وبالدرجة الاولى الدول الواقعة على البحر الاســـود، والتي من المفروض ان تبدي اهتماما جديا بتسويـــة

الازمة في الشرق الادنى .[1] ولكن هذا الاقتراح لم يلق اية مساندة من جانب الدول الكبرى ،التي كانت تخطط لايجاد حل لازمة الشرق الادنى بطريقة اخرى تتفق ومصالحهم الخاصة .[2]

وعلى الاخص تلك التي كانت تهدف تجسيد نوايا ومقاصد الدول الامبريالية ،حيث كانت مدعوة الى معاضدة نوايا وزارة الخارجية البريطانية بعقد مؤتمر لوزان، الذي لعب دورا مهما وجديا في اتخاذ تدابير واجراءات عدوانية ضد الاتحاد السوفييتي، وعلى سبيل المثال ،محاولة استخدام تركيا أداة ضاربة ضد الجمهوريات السوفييتية . وهكذا كان على المؤتمر ان يعمل على تقوية موقع انكلترا في الشرق الادنى وتسوية الخلافات بين انكلترا وفرنسا التي ظهرت جلية عند تقسيم تركيا ، وحين اصطدمت مصالحهم في المناطق الاخرى من الشرق الادنى .[3] لقد سعى

---

(١) انظر،وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، المطبعة الحكومية ،الجزء الخامس ،موسكو ١٩٦١، ص ٥٩٣-٥٩٥ .

(٢) تاريخ الدبلوماسية ، الاصدار الاول ،ص ٢٠٦

(٣) المصدر السابق ،ص ٢٠٦

حثيثا عدد من المتنفذين في انكلترا منذ مدة طويلة من أجل تشكيل مايسمى بامبراطورية الشرق الاوسط والتي من المفروض ان يشارك فيها العراق بالاضافة الى دول اخرى. (٤)

لقد جاءت موافقة الاتراك على الدعوة الموجهة اليهم للاشتراك في مؤتمر لوزان نتيجة استنفاد قواهم بسبب الحروب الطويلة الممتدة بين عامي ١٩١١-١٩٢١ وكذلك لغرض الاستفادة من خلافات الانكلو-فرنسية، الامر الذي يؤدي اتاحة الفرصة لهم للمساومة مع لندن وباريس بغية الحصول على بعض التنازلات والتسهيلات.

هذا بالاضافة الى اعتماد تركيا ايضا على المساندة الفعلية لروسيا السوفييتية المهتمة بصورة جدية بايجاد الحلول الايجابية لمسألة الشرق الادنى، وهذا ما نادى به لينين اذ أكد، بأن ايجاد تلك الحلول لايعني تحقيق اعمال عظيمة، بل تستهدف أمورا بالغة الحيوية والواقعية.

"ان سياستنا في الشرق الادنى، كما أشار لينين،

---

(٤) انظر يو. أ. باكيروف، من تاريخ العلاقات السوفييتية التركية، باكو ١٩٥٦، ص ١٠-١٢

في تصريحه لمراسل صحيفة أوبزيرفر مانشيستر كارديان،هي العمل بواقعية وحيوية اكثر وهي ذات أهمية مباشرة لروسيا وعموم اتحاد الجمهوريات الفدرالية الداخلة فيه. فلو ان جميع الدول المعنية لم تحصل على مطالبها بالمشاركة في مؤتمر الشرق الادنى،لأدى ذلك الى ،تزايد العناصر العدائية واحتدام النزاع ،وعدم الرضا، اذ لابد ان يخلق جوا مشحونا بالصعوبات والعراقيل في العلاقات التجارية بين الشرق واوروبا ،من جهة ،وجميع دول العالم من جهة اخرى، فيصبح التعايش السلمي دون سند أساسي على وجه الاطلاق ، أو مشكلة بالغة الصعوبة." (٥)

الا ان انكلترا وشركاءها الاوروبيين حاولوا قبل كل شيء الى ابعاد اتحاد الجمهوريات السوفييتية عن المباحثات ،وأتاحوا له فرصة المشاركة فقط في لجنة بحث المسائل الاقليمية والحربية ،وقد اقتصرت مساهمته ايضا على الجلسات المكرسة بصورة خاصة لبحث المسائل المتعلقة بمضايق البحر الاسود .

ان الدول الاقطاب المشتركة في مؤتمر سيقُر

---

(٥) ف.ي.لينين،مقابلة لمراسل صحيفة "أوبزيرفر مانشيستر كارديان" المؤلفات الكاملة المختارة ، الجزء ٤٥، ص ٢٣٩ .

(انكلترا ،وفرنسا ،وايطاليا) بالاضافة الى تركيا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان،وجهت في ذلك الوقت دعوة الى اليابان،التي لم يكن لها اية مصالح أقليمية في الشرق الادنى لغرض المشاركة في مؤتمر لوزان، بينما بقيت "بلغاريا" وهي الدولة الواقعة على البحر الاسود خارج المؤتمر .

اما الاكراد فلم يكن لهم ممثلون مباشرون في هذا المؤتمر،كما لم يكن لهم ايضا في "مؤتمر سيڤر" السابق كشخصية قانونية مستقلة بذاتها.

ولقد كشف اسباب هذا التجاهل البروفيسور فاريزوف بقوله :"... في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين يوم كانت القيادة القومية للاكراد غير قادرة نسبيا ان تلعب دورها الجدي في ايجاد حل للمسألة القومية ،وتضع منهاجا تعمل بموجبه ،زد على ذلك انه ،لم يكن لها الخلفية السياسية في تثمين القوى الدافعة لحركة التحرر القومي الكردي، مما أدى ذلك الى حرمان الاكراد،في بداية عام ١٩٢٣، أي قبيل التوقيع على معاهدة لوزان ،حيث كان من حقهم عرض مسألة ايجاد حل للمشكلة الكردية من جديد.

وقد جاء ذلك مشجعا للدوائر الحاكمة في كل من ايران وتركيا ،لغرض الحكم العسكري في الاقاليم

الكردية وغلق المدارس ،واعتقال الوطنيين والشخصيات المتمتعة بنفوذ سياسي وزجها في السجون، وعلى هذا الاساس تم قمع كل المحاولات التي تذكر بالاكراد مجددا وبالمسألة الكردية .(٦)

لقد حاول المؤرخون البرجوازيون في اوروبا طمس الحقيقة عن المطالب القومية للاكراد والتركيز في ذلك على عملائهم في الشرق ولاسيما تركيا التي امتنعت عن ابداء أي اقتراح يخص منح الاكراد القاطنين في حدودها الحقوق القومية .(٧)

ان احدى النقاط المهمة في جدول أعمال مؤتمر لوزان،كانت مسألة ولاية الموصل ، التي كانت حتى ذلك التاريخ خاضعة للرقابة التركية .

ان اصرار تركيا وسعيها الحثيث من اجل الحفاظ على ولاية الموصل كان بسبب ماتزخر به من أراضي غنية بحقول البترول،وتربتها الزراعية الخصبة ، كما انها تشكل جسرا للسيطرة على كردستان.(٨) حيث

---

(٦) ي.و.فاريزوف ،المرجع السابق ص ١٢-١٣ .

(7) Maine E., Iraq From Mandate To Independence, London 1936, P.134

(٨) تاريخ الدبلوماسية ، الجزء الثالث، الاصدار الاول ص ٢١٥

كانت تركيا تخشى من فقدانها لولاية الموصل أن يؤدي ذلك الى فقدان نفوذها على كردستان في تلك الظروف التاريخية .

وقد أعارت انكلترا ايضا أهمية جدية وعملية للموصل، منطلقة من الظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها تركيا ، وكذلك أدراكها الاستراتيجي بضرورة توسيع مناطق نفوذها ، وبضمنها الاراضي الكردية .

علينا ان نتذكر ايضا تلك الظروف الهامة ، كما صرح المؤرخ الانكليزي بروكس : "... في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الانكليزية تبذل قبل الحرب العالمية الاولى وأثنائها كل الجهود لتحويل الموصل الى سد منيع بوجه الدب القيصري المتقدم بثبات نحو الجنوب ، أصبحت الموصل الان بيد الانكليز موجهة ضد أنقرا والاتحاد السوفييتي ".(٩)

ان حل مسألة الموصل لصالح انكلترا كان الشغل الشاغل لوزير خارجية انكلترا "لورد كارزون" المساهم الرئيسي في شركة النفط التركية (T C O) ، المستثمرة لحقول نفط الموصل . لذلك حاول كارزون

---

(٩) م .بروكس ، النفط والسياسة الحديثة ،مترجمة الى الروسية ، موسكو ١٩٤٩ ص ١٥٤ .

المستحيل لالحاق ولاية الموصل بالعراق الذي كان آنئذ تحت الانتداب البريطاني ، عند التحضير لعقد مؤتمر لوزان .

لقد كان من الصعوبة بمكان تبرير الانكليز لهذه الاجراءات او القيام بالاحتلال المباشر، اذ من الممكن ان تؤدي تلك الاعمال الى تفاقم الوضع الذي كان ينذر بالانفجار نتيجة لاستفحال أزمة الشرق الادنى . لذلك لجأت الامبريالية الانكليزية الى اتباع اسلوب التهويل والتزوير بادعائها بأن التواجد العربي في ولاية الموصل كان قليلا جدا بالمقارنة مع الاكراد والاتراك والاقليات القومية الاخرى . لذلك عزمت الامبريالية الانكليزية الاصرار على تحقيق أهدافها البعيدة ، باستخدام ذلك التواجد القومي هناك وبنفس الوقت ، مستفيدة من تحريض فئة من العرب بقيادة أولئك القادة الشوفينيين الذين وضعوا الخطط لأخضاع الاراضي الكردية التام لسلطة الدولة العربية المستقبلية . وقد ظهرت في الصحف الانكليزية قرارات تشير وكأنها قد وردت من العراق ،وهي تحمل بطياتها عرض مطالب استعادة "حقوق العرب التاريخية لألف عام" وتشبيت سيادتهم على "موطن الاباطرة الاثوريين في نينوى" أي بالفعل على منطقة الموصل . وفي تشرين الاول عام ١٩٢٢ ،وبتحريض من الانكليز، اقتحم عدد

كبير من القطعات العسكرية العربية بقيادة ضباط انكليز وهنود، الاراضي المتنازع عليها في شمال مابين النهرين ،أي في كردستان ، مدعين "القيام بالدفاع عن اخوانهم وتحريرهم من الظلم التركي الجائر". (١٠)

وتحت ستار الاهتمام بالعرب، أفلح الامبرياليون الانكليز بنشر نفوذهم السياسي على الاقاليم الكردية. مستغلين بذلك تلك الظروف التي صاحبت تصاعد حركة التحرر القومي الكردي بمعزل عن الحركة التحررية العربية المعادية للاستعمار، ولم يكن لقادة المنظمات العربية القومية أي نفوذ بين الاكراد. مما أدّى بطبيعة الحال الى اضعاف المقاومة العامة لسياسة الاستعمار البريطاني . (١١)

وعند الكلام عن علاقة الانكليز بالاكراد، فقد كانت بصورة عامة واضحة للعيان، وخير نموذج لذلك هي حوادث عام ١٩١٨-١٩١٩ ،حين حاول الاكراد تحت قيادة الشيخ محمود برزنجي تشكيل دولة كردية مستقلة في مدينة السليمانية. (١٢) ولكن قوى الحملة

---

(١٠) تاريخ الدبلوماسية ، الاصدار الاول ،الجزء الثالث ص ٢١٢.

(١١) انظر ،العراق الحديث ص ١٣٢ .

(١٢) المصدر السابق ص ١٣١ .

التأديبية البريطانية المرابطة في العراق قامت بسحقها.

وعندما احتدم الصراع من اجل الموصل استند الانكليز والاتراك على التركيب القومي لسكان هذه المنطقة ووضعوا الاحصائيات التي تتفق مع مزاعمهم. واستنادا الى الاحصائيات التركية ،نرى ان المجموع الكلي لسكان ولاية الموصل كان ٥٠٣ آلاف نسمة ،يشكل الاكراد ٢٨١ ألف نسمة ، والاتراك ١٤٦ ألف نسمة والعرب ٤٣ ألف نسمة وغير المسلمين ٣١ ألف نسمة ، أما الاحصائيات الانكليزية فقد أظهرت ،بأن المجموع الكلي ٧٨٥ ألف نسمة ، يشكل الاكراد ٤٥٤ ألف نسمة والعرب ١٨٥ ألف نسمة ،والاتراك ٦٥ ألف نسمة وغير المسلمين ٧٨ ألف نسمة. وكما نوه الدكتور م. كمال بأن " الانكليز والاتراك استشهدوا خلال صراعهم من أجل الموصل بالتركيب القومي للسكان بموجب الاحصائيات الانفة الذكر ، دون ان تأخذ الجهتان المتصارعتان بارادة الجهة الرئيسية الثالثة الا وهي الشعب الكردي. " (١٣)

ان توسيع رقعة الاراضي الواقعة تحت الانتداب

---

(١٣) م. أ. كمال،حركة التحرر القومي في كردستان العراق ص ٢٨ .

البريطاني جاءت فعلا على حساب ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة، وبصورة خاصة على حساب أرض كردستان، وقد سعت انكلترا الى التثبيت القانوني للحالة الراهنة، لذلك أصرّت على الاسراع في بحث هذه المسألة في مؤتمر لوزان . ولكن ادراكها بأن بحث مسألة الموصل في مؤتمر لوزان سيواجه بعض الصعوبات والمعارضة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ،وفرنسا، وتركيا ،التي تتعارض مصالحها في هذه المسألة بالذات مع مصالح انكلترا، لذا لم تنتظر انكلترا حتى نهاية المؤتمر في كانون الثاني ١٩٢٣ ، بل أسرعت في تقديم مشكلة الموصل للنظر فيها ضمن نطاق عصبة الامم . وقد تضمن نداء انكلترا الموجه الى السكرتير العام لعصبة الامم لأخذ هذه المشكلة بنظر الاعتبار لأنها تؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات الدولية وتهدد الامن في العالم ." (١٤)

ان أزمة الموصل ،كما يشير المؤرخ أ.م. منتاشيشڤيلي ، كانت أول أزمة جدية وخطيرة ظهرت في الشرق الاوسط بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ،وقد خلفت تناقضات ومشاكل بين الدول الامبريالية لم

---

(١٤) حسين فاضل ،مشكلة الموصل ،بغداد ١٩٥٥،ص ١٠٢ (اللغة العربية) .

يتوصل الى حلها.(١٥)

وفي آب عام ١٩٢٤ لجأت انكلترا الى عصبة الامم وللمرة الثانية طرحت مسألة الموصل . وبنفس الوقت بادرت تركيا الى تقديم طلب مقابل طلب انكلترا للنظر في هذه المسألة .

ونزولا عند رغبة كل من انكلترا وتركيا شكلت عصبة الامم لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع وتقديم خلاصة حوله بغية النظر فيه في عصبة الامم.(١٦)

وفي نهاية المطاف توصلت اللجنة التي شكلتها عصبة الامم الى نتيجة ، الا وهي، ان جميع الاراضي التابعة لولاية الموصل الواقعة على امتداد جنوب "خط بروسل"(١٧) تتميز بصفات جغرافية يمكن الحاقها بالعراق.(١٨) أما اذا أخذت المقومات القومية بنظر

---

(١٥) أ.م .منتاشيشفيلي ،العراق في سنوات الانتداب الانكليزي اصدار دار العلم ،موسكو١٩٦٩،ص ١٤٩ .

(16) The Question of the Frontier between Turkey and Iraq, League of Nations , Geneva, 1925, P.46.

(١٧) خط بروسل،الخط المعين للحدود ، أي الحدود البينة الموجودة يوم التوقيع على معاهدة لوزان،التي ثبتت الحاق ولاية الموصل ضمن العراق.

(١٨) انظر أ.م .منتاشيشفيلي،العراق في سنوات الانتداب الانكليزي ص ١٦٢ .

الاعتبار فيجب ان تكون العامل الحاسم القاضي بتشكيل دولة كردية مستقلة.(١٩)

وبما ان الحكومة التركية عارضت مثل هذا الحل الذي توصلت اليه لجنة عصبة الامم، فقد أحيلت المسألة في نهاية الامر الى محكمة العدل الدولية في (لاهاي) والتي اتخذت بدورها في اواسط تشرين الثاني ١٩٢٥ القرار التالي :

١) ان تمهد لجنة من عصبة الامم السبيل لتثبيت الحدود النهائية بين تركيا والعراق.

٢) ان يوافق اعضاء مجلس العصبة بالاجماع على هذا الحل ويمنح حق المشاركة لممثلي الاطراف المعنية في تصويت مع اعضاء المجلس وفي حالة تضارب آرائهم مع آراء الاخرين، فلا تؤخذ أصواتهم بعين الاعتبار.(٢٠)

وفي ١٦ كانون الاول عام ١٩٢٥ اتخذ مجلس

---

(١٩) حسين فاضل، مشكلة الموصل، بغداد ١٩٥٥، ص ١٠٢

(20) L. Report by his Britain's Majesty's Governmernment to the Counsil of League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1925, London 1926 P.24 .

عصبة الامم "خط بروسل" كقاعدة لرسم خط الحدود بين تركيا والعراق،وبنفس الوقت منحت بريطانيا حق الانتداب على العراق لمدة ٢٥ سنة.(٢١) وفي السنة نفسها ادخلت عصبة الامم تعديلات على بعض القرارات التي اتخذتها سابقا،وهي : "ضرورة احترام رأي الاكراد في الاعراب عن رغبتهم في تعيين الموظفين الرسميين ممن ينحدرون من أصل كردي في مناصب ادارية ضمن أقاليمهم ،واعطائهم الحق في المشاركة بالمحاكم العدلية والتدريس في المدارس على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية في جميع المعاملات الادارية." (٢٢)

ولكن كل هذه الاقتراحات التي قدمتها عصبة الامم بقيت مجرد أمنيات جميلة يتطلع اليها الشعب الكردي،لم يكن لها اية متابعة عملية لتطبيقها مستقبلا.

لقد فرضت عصبة الامم على انكلترا وتركيا التوصل الى اتفاقية معينة حول موضوع نظام الحكم

---

(٢١) فه نيكيتين ،الاكراد ،صفحة ٢٩٨ .

(22) C.J.Edmonds, The Constitutional Background, P. 31

في ولاية الموصل،وبعض المسائل الاقتصادية الاخرى. وبنفس الوقت اشترطت عصبة الامم على انكلترا عقد معاهدة جديدة مع العراق خلال ستة اشهر،تنص على تسليم ولاية الموصل الى العراق . وعليه تم وضع شروط ضرورية لتمديد سريان مفعول الاتفاقية المعقودة بين انكلترا والعراق لمدة (٢٥) عاما.(٢٣) وهكذا في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ تم عقد معاهدة بين العراق وانكلترا لمدة ٢٥ عاما.(٢٤) ان هذه المعاهدة لم تكن الا امتدادا للمعاهدة الانكلو-عراقية الجائرة عام ١٩٢٢.

وفي حزيران عام ١٩٢٦ أعقبتها محادثات ثلاثية في أنقرة بين انكلترا والعراق وتركيا، وكان من نتائجها تنازل تركيا في تموز عام ١٩٢٦ عن مطالبتها بولاية الموصل ووقعت المعاهدة التي أصبحت نافذة المفعول في الثامن عشر من تموز من العام نفسه. وقد اعترفت تركيا بهذه الوثيقة

---

(23) L. Main E., Iraq From Mandate To Independence London, 1935, P.87

(٢٤) لمزيد من التفاصيل راجع ،يو.فه كلوجنيكوف ،و أ.فه سابانين. السياسة الدولية للعصر الحديث في المعاهدات ،والمذكرات والبلاغات ، الجزء الرابع ، الاصدار الثاني ،موسكو ١٩٢٩ ، ص ٢٩٥ .

وبخط الحدود الذي رسمته عصبة الامم في كانون الاول عام ١٩٢٥، ووافقت على تسلم تعويض قدره ١٠٪ من مدخولات نفط الموصل لمدة ٢٥ عاما. وقد استعاضت عن هذه الحصة فيما بعد مقابل ٥٠٠ ألف باون استرليني نقدا.

ان الحاق ولاية الموصل بالعراق قد قوبل بترحاب حار من لدن القوميين العراقيين.

وعلى تلك الصورة التي حلت بها مشكلة الموصل جعلت بريطانيا تحظى بأقليم غني بمنابع النفط كما أتاحت لها الفرصة لاتخاذها رأس جسر ضد روسيا السوفييتية. وكانت انكلترا تتأمل ايضا اثارة الشقاق بين العرب والاكراد والاقليات القومية الاخرى ضمانا لمصالحها الخاصة وعلاوة على ذلك فقد عملت السلطات الانكليزية على اسكان من أسمتهم باللاجئين الاثوريين الذين قدموا من ايران وتركيا في المناطق الكردية لغرض فصائل جبهة معارضة ومضادة وقوة ضاربة رئيسة مساعدة لهم في العراق.

ودفاعا عن الحقيقة وعن الشعب الاثوري المشرد عن أوطانه، لا دفاعا عن الاعمال التي قام بها نفر من الاثوريين يومئذ وتحت الظروف السياسية والاقتصادية القاهرة المحاطة بهم آنئذ، لقد لنجرف

الاثوريون وانخدعوا بالامال والوعود العريضة التي وعدهم بها الانكليز لم تتفق مع مصالحهم وأهدافهم او تنسجم مع تطلعاتهم. وبعدالة ينوّه المؤرخ ل. ك. ماتفييف، بقوله: "لقد استخدمت القيادة البريطانية في العراق الشعب الاثوري التعس ضد العرب والاكراد فاعتبرهم العرب منذ ذلك الحين أداة طيعة بيد الاستعمار البريطاني وفي نفس الوقت استغلت السلطات الانجليزية والعراقية الملكية الرجعية النزعات الدينية والقومية لأغراضها الخاصة."[٢٥] ويردف المؤرخ نفسه بقوله: " وهكذا وبرغبة من الانجليز أصبح - الاثوريون الذين عارضوا ذلك دائما - طرفا ثانيا في قمع الحركات الوطنية للشعب العراقي."[٢٦]

ان المناورات السياسية للاستعمار البريطاني في الشرقين الادنى والاوسط والمركزة على مبدأ (فرق تسد) أدت الى تفرقة الاكراد، ففي أواسط العقد الثالث من القرن العشرين وجد الاكراد أنفسهم مجزئين ليس فقط بين تركيا وايران فحسب، بل

---

(٢٥) انظر، ل.ك. ماتفييف ومايوحنا، تاريخ الاثوريين الجزء الاول، ترجمة اسامة نعمان، عن كتاب المسألة الاثورية أثناء وبعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩٣٣، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٧٠، ص ٨٠.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٨٠

والعراق ايضا. ان ماسمي (بحل) مشكلة الموصل قد زاد من مشكلة تجزئة كردستان وصعّد النضال العام الشامل للشعب الكردي في سبيل تأسيس دولته القومية.

عندما الحقت ولاية الموصل بالعراق،لم يسبق لأية جهة ان تأخذ بنظر الاعتبار ذلك الواقع، الا وهو ان الموصل التي كان يقطنها أولئك الاكراد الذين كانت نسبة تعرضهم لسياسة التتريك والتفريس أقل من أخوانهم الاكراد القاطنين في الاقاليم الاخرى من كردستان، الذين تعرضوا لتلك السياسة البغيضة في عهود حكم الظلم التركي والفارسي.

وقد انحصرت اسباب ذلك في ان القبائل الكردية الساكنة في هذه الاراضي، وبحكم البعد عن الاقاليم الرئيسة التركية والايرانية وبحكم الكثافة السكانية للاكراد،وتصعيد النشاط القومي والسياسي بدرجة محسوسة ،والاهم من كل ذلك عدم تعرضهم للصهر القومي عبر التاريخ الذي كان من الممكن ان يجردهم من الوعي القومي.

لقد توصل الكولونياليون الانكليز والشوفينيون العراقيون الى أهدافهم بعد الحاق الموصل بالعراق، غير ان نضال الشعب الكردي من اجل تقرير مصيره القومي ،كان سابقا محصورا في نطاق الامبراطورية

العثمانية وايران ، أما الان فقد ديست ارادته ولم تؤخذ حتى استشارته في الحاق جزء عزيز من كردستان بالعراق . وعلى هذا النحو ظهرت مشكلة تقرير مصير الشعب الكردي في العراق ايضا .

وحتى يومنا هذا لم تبرز المشكلة الكردية في العراق نتيجة أعمال عدوانية من جانب الاكراد بل ظهرت كالسابق متمثلة بنضال قومي ضد الغزاة الاتراك والفرس ومثله ضد الظلم الشوفيني العراقي في هذه الايام ، والذي جاء نتيجة السياسة القومية الفردية ونتيجة الاستخفاف بمصالح الشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى في العراق .

ان نضال الاكراد من اجل حقوقهم القومية ، لم يوجه ضد الشعب العراقي ، وانما وجّه ضد أولئك الذين باعوا ضمائرهم للاستعمار الانكليزي ، أجل أولئك الذين فرطوا ليس فقط بمصالح الاكراد فحسب ، بل وبمصالح شعبهم بالذات .

الفصل الثالث

منح الاستقلال الشكلي للعراق وابقاء الوضع اللاقانوني للاكراد

ان اهتمام الاستعمار البريطاني الشديد بالعراق لم يقتصر على تطمين مصالحه الاقتصادية وفرض نفوذه وسيطرته على البلاد بل تعداه الى موقع العراق الجغرافي وأهميته الستراتيجية في منطقة الشرقين الادنى والاوسط . وقد أشار الدكتور عبد الرحمن البزاز بأن نظرة الانكليز الى العراق لم تكن "وحدة مستقلة قائمة بذاتها، انما على اعتبار انه جزء ذو صلة وثيقة بالقسم الجنوبي من ايران والمشيخات العربية الواقعة على الضفة الغربية من ذلك الخليج". (١)

لقد كانت نوايا الانكليز تتجه نحو ترسيخ سيادتهم في العراق عن طريق خدع الشعب العراقي

---

(١) عبد الرحمن البزاز ،العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ،بغداد ١٩٦٦ ، ص ٤٣ .

بمنحه الاستقلال الشكلي، واعلانهم عن انهاء الاحتلال العسكري المكشوف ،مستهدفا جذب الجهات البرجوازية والاقطاعية "الكومبرادورية "(*) في البلد الى جانبه .

وبعد تشكيل الحكم الملكي في العراق والذي كان يرتبط مباشرة بنظام الانتداب ،شرعت الكولونيالية الانكليزية تقيد العراق بمعاهدات جائرة ،لأعطاء الشكل الرسمي والصفة القانونية لاستعمارهم ومكتسباتهم التي حصلوا عليها عن طريق القوة وطمس حقوق الشعب العراقي .

لقد فرضت انكلترا على العراق معاهدة مجحفة ، تم التوقيع عليها في العاشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢ ،وبموجب هذه المعاهدة ثبتت السلطة تبعية العراق لأنكلترا قانونيا،وعززت الاشراف الفعلي الذي كان يمارسه المندوب السامي البريطاني في العراق.

وقد تم ايضا وضع الدستور ،وقانون الانتخابات المعدين في وزارة المستعمرات البريطانية . ولكن جميع هذه الوثائق والمستندات تنكرت لحقوق الاكراد

(*) الكومبرادور ،وكيل أو مستشار "وطني" تستخدمه مؤسسة أجنبية للاشراف على شؤون مستخدميها في وطنه .

والاقليات القومية الاخرى ، وبالاخص في ولاية الموصل، وتجاهلت كليا لحقوق ومصالح الشعب الكردي في معاهدة عام ١٩٢٢ ، والمعاهدات التي تلتها .

ان مثل هذا الوضع لم يكن ليمرّ دون ان يحدث رد فعل او اظهار عدم الرضا لدى الشعب الكردي، الذي وجد نفسه في الاراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني في العراق ،والذي بدأ يدرك،بأن اتفاقية الموصل لم تكن سوى مساومة دولية على حسابه الخاص .

عندما استحدثت مثل هذه الظروفه كان من الضروري ابتكار مناورة سياسية جديدة مكملة للمسرحيات الهزلية التي تخرجهاعصبة الامم ،حول "الاهتمام" الجدي بحقوق الاكراد .

ان المناورة الانفة الذكر نفذت في شباط عام ١٩٢٦،حينما أعلن رئيس وزراء العراق في البرلمان العراقي آنذاك قائلا: "يجب علينا ان نمنح الحقوق القومية للاكراد،وندعوهم لاختيار الموظفين الرسميين من بينهم ،وان تكون اللغة الكردية لغة رسمية، وان يدرس اطفالهم في مدارسهم باللغة الكردية ." (٢)

---

(٢) فه نيكيتين ، الاكراد ،ص ٢٩٣-٢٩٤

غير ان هذه الوعود لم تكن لتخدع الشعب الكردي، الذي كان يعلم علم اليقين من هم أعداؤه. أجل هم الامبريالية وأذنابها من الطغمة العراقية الحاكمة.

وفي الفترة مابين عام ١٩٢٦-١٩٣٠ ،كان نضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه القومية يتعثر كثيرا لدرجة انه لم يكن بوسعه الظهور بمظهر يستحق الذكر، اذا ما استثنينا بعض الحلول الوسطية المقترحة من قبل الدوائر العراقية الحاكمة الساعية الى شل النشاطات المتصاعدة لحركة الاكراد القومية.

وفي بداية عام ١٩٢٩ ،قدم أربعة نواب اكراد في البرلمان العراقي الى رئيس وزراء العراق المطالب التالية :-

١- تأسيس مقاطعة جديدة في القسم الشمالي من دهوك تكون بمثابة مركز اداري.
٢- رصد سنويا ٢٠٪ من ايرادات الحكومة العراقية لتطوير وتنمية الاقاليم الكردية.
٣- ادخال التعليم الالزامي للغة الكردية في الاقاليم الكردية.
٤- سحب قوات الجيش الحكومية من كردستان العراق ،باستثناء الشرطة.

٥- ادخال ممثلين (اثنين) من الاكراد في الحكومة العراقية. الا ان كل هذه المطالب العادلة المطروحة امام الحكومة العراقية بقيت مهملة دون النظر فيها او حتى لم تقدم على دراستها.

وفي الوقت الذي اقترب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على العراق، تم اعداد معاهدة جائرة اخرى بين انكلترا والعراق.

ففي ٣٠ حزيران ١٩٣٠ اعترفت انكلترا شكليا باستقلال العراق وتعهدت ببذل الجهود في سبيل ضمه الى عصبة الامم ابتداء من عام ١٩٣٢.(٣)

ان النصوص الاساسية لهذه المعاهدة لم تكن سوى تبديل نظام الانتداب البريطاني في العراق بمعاهدة تجسد طريقة حديثة لاستعمارها الجديد.

ان طبيعة السلطة الاستعمارية الشبه اقطاعية، المتميزة بالتخلف والتبعية السياسية والاقتصادية للاستعمار البريطاني عكست التجاهل الكلي لمصالح

---

(3) L. Main E. Iraq From Mandate To Independence, P.238-241 .

الشعب الكردي القومية في العراق ،وأصبحت مرة اخرى المسألة الكردية متناسية من الناحيتين الفعلية والقانونية .

ولكن الموقف في كردستان العراق كان ينذر بالانفجار وغليان الغضب الشعبي. لذلك قامت الطغمة الحاكمة العراقية بالاشتراك مع الامبريالية البريطانية باتخاذ بعض الاجراءات النسبية لتهدئة الوضع الملتهب .

فقد تم في العاشر من نيسان عام ١٩٣٠ اصدار بيان حكومي حول اعداد مشروع قانوني جديد يضمن اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية لكردستان.[٤] غير انه اتضح بأن هذا البيان كان مناورة سياسية فقط القصد منها كسب الوقت والمراوغة ،لفسح المجال أمام العراق بالانضمام الى عصبة الامم دون ان يواجه اية عراقيل .

وفي الثالث من تشرين الاول عام ١٩٣٢ تم قبول العراق عضوا في عصبة الامم ،[٥] وألغي الانتداب

---

(٤) راجع ،عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ، اصدار لبنان(صيدا) ١٩٥٣ ،المجلد الثالث، ،ص ١١١.

(٥) انظر نوري عبدالرزاق حسين،المناورات السياسية والحركة الوطنية في العراق ، اصدار القاهرة ٥٨، ص ٢٦

رسميا وحصل العراق على مايسمى "بالاستقلال الناجز" رسميا ايضا. غير ان الحصول على هذا الاستقلال لم يكن ذو أهمية كبيرة ، كما كان يبدو لاول وهلة للعيان،بل ان الوضع بقي من الناحية العملية كما كان عليه دون ان يطرأ أي تغيير يذكر عن ذي قبل . وعند طلب الانتساب الى عصبة الامم في ٣٠ آيار ١٩٣٢ ،وقع العراق قرارا بخصوص " الاستقلال"، وكان ذلك القرار مهيئا ومقترنا بموافقة مجلس العصبة في ١٩ آيار ١٩٣٢ . وبموجب هذا القرار التزم العراق باعطاء الضمانات الضرورية للاقليات القومية وبالدرجة الاولى الاكراد والاثوريين، كما اشترط عدم التفرقة في الانتخابات، والتعيين في الوظائف الحكومية والدين واللغة وهلم جرا.(٦)

ان هذه الالتزامات والضمانات كان يتوجب أن تكون جزءا من الدستور العراقي ،علاوة على كونها وثيقة دولية هامة نصت على منح الاستقلال لدولة العراق،وتحرره من الانتداب البريطاني. ولكن حكومة العراق لم تفكر حتى في تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها بالنسبة للاقليات القومية وتعهدت بها أمام عصبة الامم، أما مجلس العصبة فلم يحاول مطالبة

---

(٦) أ.م.منتاشيشڤلي،العراق في سنوات الانتداب الانكليزي ،موسكو ١٩٦٩، ص ١٨٥ .

العراق او محاسبته حول هذا الامر. ولو أمعنا النظر في ممارسات عصبة الامم لاتضح بأن هذه المنظمة لم تدافع عمليا ولو مرة واحدة عن أمن وسلامة أية قومية من القوميات الضعيفة او القليلة العدد ضد القهر والتنكيل العسكري من جانب الدول العظمى القوية ،كما لم تقم ولو مرة واحدة بالدفاع عن حقوق الاقليات القومية .

ولم يحصل أي استثناء في اتباع تلك السياسة فيما يخص وضع الاكراد في العراق .

طالما كان الاكراد ضحية الخداع وطالما بقيت امانيهم القومية دون تحقيق ،فلم يبق امامهم أي مخرج سوى ،بذل الجهود للحصول على الاعتراف بحقوقهم عن طريق حمل السلاح.

لقد أدى تفاقم الوضع بهذا الشكل الى ارتياح الدوائر الاستعمارية البريطانية لانها كانت تأمل تحقيق هدفين من وراء ذلك في آن واحد، أولهما عدم افساح المجال أمام حركة الاكراد القومية للضغط على حكومة العراق والثاني تعميق شقة الخلاف وزرع بذور الشقاق بين العرب والاكراد.

بين عامي ١٩٣١-١٩٣٢ ،قام الشعب الكردي

بانتفاضة مسلحة جبارة في جنوب كردستان بقيادة احمد البرزاني. ونتيجة لذلك انهال الجيش العراقي بمساعدة القوة الجوية البريطانية على الثوار واستطاع القضاء على تلك الانتفاضة بقسوة بربرية .

ان تصاعد حركة التحرر القومي للاكراد لم تضايق القوى الرجعية العراقية فحسب ،بل جميع الدوائر الحكومية المزيفة لبلدان الشرق الاوسط، لذلك حاولوا جاهدين من اجل شل هذه الحركة وكبت جماحها. وفي عام ١٩٣٧ تم التوقيع على معاهدة سعد آباد المعقودة بين تركيا ،والعراق ،وايران،وافغانستان ،والتي كانت تهدف الى القيام بحل بعض المشاكل الدولية ، الا انها في ذات الوقت كانت موجهة ضد الحركة القومية الكردية . فالمادة السابعة من هذا الميثاق نصت على ان الجهات المتباحثة تعمل على عدم السماح لقبول أية نشاطات على أراضيها ،على شكل عصابات أو فئات أو منظمات مسلحة تهدف الى مناصبة العداء لاية جهة من الجهات المتحالفة .(٧) فقد اعتبر تنظيم الحركة القومية من اجل تقرير المصيْر، انطلاقا من موقف الدوائر الحاكمة لهذه البلدان ،نشاطا عدوانيا ذو أهداف عدوانية . وبطبيعة الحال لم تلتق آمال وأماني الاقليات القومية مع مقاصد ونيات الدوائر

---

(٧) راجع صلاح الدين محمد سعد الله ،كردستان وحركة الاكراد القومية ، اصدار بغداد ١٩٥٩، ص ٤١

الحاكمة في تلك البلدان .

ان سياسة الحكومة العراقية المبنية على التفرقة والتي تقوم بتنفيذها السلطات العراقية الحاكمة ضد الشعب الكردي منذ عام ١٩٣٢ قد طرأ عليها تدهور واضمحلال ولاسيما ابان سنوات الحرب العالمية الثانية ،حيث اضحى الاكراد في وضع صعب جدا، بعد أن تم تقليص المخصصات الحكومية المرصودة لتطوير القرى والالوية الكردية ،كما صاحب ذلك اتخاذ تدابير سلبية أدت الى تقليص الامور الثقافية والاجتماعية الى أدنى حد .

ان تصاعد حركة التحرر الوطني في العراق جاءت نتيجة تلك الازمة الشاملة التي مرّت بعد الحرب العالمية الثانية على البلدان التابعة والمستعمرة . وان هذه العملية كانت نتيجة انتصار الشعوب على الفاشية ، وقيام المنظومة الاشتراكية وتزايد عدد الدول المتحررة والتي لعب فيها الاتحاد السوفييتي الدور الحاسم . ان الشرق المستعمر بأكمله وبضمنه كردستان ،كان محاطا بشعلة وقادة من حركة التحرر المناوئة للامبريالية .

وبالنسبة الى الوضع العالمي آنئذ ،فان نجاح حركة الاكراد القومية كان يستند على مبدأين

أساسيين عسكريين هما : أولا- الامتناع عن أي تحالف او لقاء مع القوى الرجعية التي دأبت على اهدار نضال الشعب الكردي في سبيل الاستقلال،وثانيا- التحديد الدقيق للقوى الاجتماعية في قيادة الحركة والاختيار الصحيح للشعارات التي كان عليها أن تأخذها بعين الاعتبار والمميزات الخاصة للتركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الكردي وكذلك الاوضاع الداخلية والدولية .

وفي ايلول عام ١٩٤٣ انطلقت في كردستان العراق انتفاضة مسلحة كردية بقيادة مصطفى البرزاني . وكان الهدف الاساس منها ،كما نوهت جريدة خه- بات ،"التوصل الى الحقوق القومية القانونية وادارة الحكم الذاتي للشعب الكردي في العراق ".(٨)

ان هذه الانتفاضة أجبرت حكومة العراق على ان تجلس الى طاولة المحادثات مع القيادة الكردية التي حصلت في خريف عام ١٩٤٤ وتمخضت عن اتفاقية جاء فيها : تبقى جميع الاقاليم الثائرة في كردستان بأيدي الثوار، اطلاق سراح جميع المعتقلين الثوار، ابقاء السلاح بيد الثوار، توزيع البضائع

---

(٨) جريدة خه- بات العدد ٣٢١ ،٢٥ ايلول ١٩٦٠ . (اللغة العربية) .

الصناعية والمواد الغذائية لسكان كردستان القاطنين في الاقاليم والالوية الكردية، تعيين مستخدمين وموظفين اكراد بدلا من العرب، اعطاء كردستان الحق في ادارة الحكم الذاتي في مجالي التثقيف والتعليم، فتح المدارس والمستشفيات في اقليم كردستان.(٩)

لقد أدى عقد هذه الاتفاقية الى هبوط نسبي في الفعاليات والنشاطات الكردية. لذلك لم تقم حكومة العراق بأية محاولة للاستجابة لتلك المطالب. لذلك في آب عام ١٩٤٥ اندفع الشعب الكردي في انتفاضة جديدة، غير ان الحكومة تفادتها في هذه المرة ايضا باعطاء وعود فارغة لهم.

ان انتفاضات عام ١٩٤٣-١٩٤٥، سجلت صفحات ناصعة في تاريخ نضال الشعب الكردي، وقد أيقظت الشعور الوطني والقومي ليس فقط عند الاكراد، بل وحتى لدى القسم الاكبر من الشعب العراقي.

ان عدم حصول الاكراد على الاعتراف بحقوقهم القومية من جانب السلطات العراقية، اضطرهم الى الاستعانة بالمساندة الدولية. ففي عام ١٩٤٥، قدمت

---

(٩) انظر جريدة خه- بات، المصدر السابق.

عصبة الاكراد، ممثلة للشعب الكردي ،الى المجلس التأسيسي لمؤتمر هيئة الامم المتحدة في سان فرانسيسكو رسالة ومذكرة مع خارطة ضمّنتها عرضا موجزا لطلب تشكيل دولة كردستان حرة ومستقلة. وقد اقترحت الرسالة مايلي :

١- ان يتخذ المؤتمر مبدأ الاعتراف بحق الشعوب التي لم تحصل على استقلالها حتى ذلك اليوم.
٢- ان يدرج في جدول اعمال المؤتمر بحث المسألة الكردية لمناقشتها في احدى جلسات المؤتمر العامة.
٣- تقديم او مساندة مشروع لجنة دولية يمكن تفويضها لدراسة المشكلة الكردية والتمهيد لوضع حل لها.(١٠)

ان تقرير مثل هذه اللجنة المنتخبة من المجلس التأسيسي لهيئة الامم المتحدة كان من الممكن اتخاذه اساسا لوضع الحلول الناجعة المرجوة من المؤتمر في المسألة الكردية.

---

(١٠) راجع ،فه نيكيتين ،الاكراد ، ص ٤٨-٤٩

غير ان المؤتمر المنعقد في سان فرانسيسكو لم يقم عمليا بدراسة هذا الموضوع الخاص بالشعب الكردي.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تفاقمت المشكلة الكردية في العراق حتى بلغت ذروتها حيث فرضت على الاكراد مسألة النضال المنظم ضد مضطهديهم . ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من تأسيس منظمة سياسية موحدة، تستطيع وضع التقديرات الصائبة لأوضاع الاكراد وأخذ المبادرة في قيادة حركة التحرر القومي للشعب الكردي. وعندما تم تشكيل مثل هذه المنظمة السياسية في ١٦ آب عام ١٩٤٦، تحت اسم (الحزب الديمقراطي الكردي) [١١] واعتبر ذلك اليوم حدثا مشهودا في حياة الشعب الكردي. وقد دافع الحزب الديمقراطي الكردي بلا هوادة عن تقرير مصير الاكراد في اطار العراق، حيث أسبغ على الحركة القومية الكردية صفة سياسية موجهة وأضاف اليها امكانات مستقبلة واضحة، وصعد من مستوى النضال بصورة ملحوظة حيث تم التنظيم وتلاحم القوى الكردية مع القوى الوطنية والديمقراطية في داخل البلاد وخارجها.

لقد وحّد الحزب الديمقراطي الكردي جميع القوى

---

(١١) انظر جريدة خةبات ١٦ آب ١٩٦٠، العدد ٢٨٩، اللغة العربية.

الوطنية ـ الديمقراطية في كردستان • ومنذ تاريخ ميلاده عام ١٩٤٦، احتل مركزا مرموقا داخل العراق وخارجه ، فتمرس الحزب واكتسب تجارب وخبرات طيبة في النضال التحرري القومي ،واستطاع تطبيقها بابداع في مراحل نشاطه الدؤوب •

ان مثل هذا الحدث في كردستان العراق كان لابد ان يفرض نوعا من الايجابية لتصاعد حركة التحرر القومي في الاقاليم الاخرى من كردستان •

ففي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٤٦ أعلن عن قيام جمهورية كردية ذات حكم ذاتي في مهاباد (كردستان ايران) ، بقيادة الزعيم القاضي محمد ، حيث تم انتخابه بالاجماع رئيسا للجمهورية ،ومن ثم قام القاضي محمد بتشكيل حكومة شعب كردستان•

وفي المحادثات التي جرت مع الحكومة الايرانية، قدمت حكومة مهاباد المطالب الاساسية التالية :

•

١ـ حق التعليم باللغة الام ، الحريات السياسية كحرية الكلام ، والتجمع ، والنشر•

٢ـ الاعتراف بقيام الحكم الذاتي الكردي داخل ايران•

٣ـ المطالبة بانسحاب جميع القوات العسكرية

الايرانية من أراضي كردستان.(١٢)

ولكن هذه الجمهورية الفتية لم يكتب لها البقاء، حيث دحرت وأزيلت من الوجود بعد مرور عام من تأسيسها ، أي في بداية النصف الثاني من كانون الثاني عام ١٩٤٧ ،حين دخلت القوات الايرانية مهاباد واحتلتها، وحكمت بالاعدام على قائدها، الزعيم القاضي محمد.

وبالرغم من تلك الفترة القصيرة من التاريخ التي شهدت ميلاد واغتيال أول جمهورية كردية في المنطقة الشمالية الغربية من ايران ، فقد كانت لهذه الجمهورية أهمية كبرى لتصاعد الروح الثورية والاعتزاز القومي للشعب الكردي . وقد نوهت جريدة خةبات بهذا الصدد في عددها الصادر في ٤ تموز ١٩٦٠ ،فكتبت مايلي :" ان جمهورية مهاباد الكردية ، التي ظهرت في ايران تمثلت بها أرقى مرحلة من التاريخ الكردي. فقد حصلت هذه الجمهورية على الاعتراف الفعلي من الحكومة الايرانية ، وضمن دستور هذه الجمهورية التعليم للجميع بغض النظر عن انتمائهم القومي والعنصري والديني .(١٣)

(١٢) انظر بالتفصيل،كريم زندي،كردستان وثورة أذربيجان لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ ، اصدار السليمانية ١٩٦٠ ص ١٧-١٩ .

(١٣) جريدة خةبات ،العدد ٢٥٥ ، ٤ تموز ١٩٦٠ .

ولابد من الاشارة هنا الى ما لحركة التحرر القومي في كردستان ايران من أهمية ،وتبرز تلك الاهمية بظهور ذلك الموقف الدولي، الذي مهد السبيل لتصعيد نضاله الجديد. ولا شك ان ظهور هذا الموقف كان نتيجة النصر التاريخي للاتحاد السوفييتي على الفاشية الالمانية.

ولدى الرجوع الى الاسباب الرئيسة لسقوط جمهورية مهاباد الكردية ذات الحكم الذاتي ،لابد من التأمل في العوامل الموضوعية والذاتية التي أحاطت بها. فمن خلال العوامل الذاتية اتضح ان الحكومة الكردية لم تكن تضطلع بكامل القدرة على تحسين أوضاع سكان الاقاليم الكردية المتحررة، الا انها أجرت بعض الاصلاحات في المجالات الثقافية والمؤسسات الصحية العامة والمالية. ولما لم تكن تلك الاجراءات تحمل صفة اجتماعية عميقة ،فقد تبين فيما بعد انها غير كافية لتعزيز وتقوية مكانة الحكومة بين الجماهير الكردية البسيطة، اما من الناحية الموضوعية، فان قيام مثل هذه الحكومة كان يشكل خطرا جسيما على المصالح الاستعمارية الانكليزية والامريكية من جهة الحد من سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط ومنابع النفط فيها، وبنفس الوقت تشكل تهديدا مباشرا لمصالح انكلترا النفطية في كرمنشاه .لذلك أسرعت هذه الدول بالضغط على الحكومة الايرانية من

أجل اجهاض هذه الجمهورية الفتية . وكما نوّه البروفيسور فاريزوف ،بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران تمكن من الحصول على نجاحات واضحة ومعينة في المجال السياسي ، اما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي،فلم يقو على المس بمواقع طبقة الملاكين ـ الاقطاعيين في القرى والعناصر البرجوازية في المدن. لقد قامت هذه الفئات والتكتلات تماما في اللحظة الحاسمة من النضال ضد الرجعية في الداخل والخارج بخيانة مصالح الشعب الكردي،والقضاء على مكتسباته وان كانت هناك انجازات يسيرة للجماهير الشعبية الكردية الغفيرة . (١٤)

* * *

وخلاصة للتحليل الاجمالي لهذا الفصل فمن الضروري التنويه على ان الامبريالية الانكليزية انتهزت فرصة ضعف وانحلال تركيا واندحارها ، والموقف الحاصل بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ،ثم احتلالها لاراضي العراق عن طريق القهر الكولونيالي المباشر للبلاد .

كانت دعوة مؤتمر سيڤر عام ١٩٢٠ في الاساس ، كدعوة المعاهدات الدولية الاخرى لمنظومة فرساي

---

(١٤) ي.و. فاريزوف ،المصدر السابق ،ص ٢٠

موجهة من اجل التثبت القانوني لتقسيم العالم بين الدول المنتصرة، نتيجة الحرب العالمية الاولى، وتمهيد السبيل لتركيز سياسة عدوانية موجهة ضد روسيا السوفييتية، وضد الحركات الثورية التحررية ـ الوطنية، وبالاخص حركات التحرر لشعوب الشرقين الادنى والاوسط.

ان ورود ذكر المشكلة الكُردية في المواد ٦٢ ـ ٦٤ من معاهدة سيڤر أملتها المصالح الامبريالية لا رغبة في تقرير مصير كردستان او الشعب الكردي، بل ترضية للامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية المتطلعة الى الحصول على مساحات جديدة من الاراضي على حساب الامبراطورية العثمانية القديمة وحصص روسيا القيصرية التي كانت قد امتلكتها في الشرق الادنى بموجب اتفاقية سايكس بيكو الجائرة.

ان مؤتمر سيڤر لم يخط ولو خطوة واحدة نحو ايجاد حلول ايجابية للمسألة الكردية وقد بانت نواياه الشريرة باستخدامه مصالح الشعوب الصغيرة المستعبدة مادة استهلاكية بيد الامبريالية للتوصل الى أهدافها السياسية.

كما خدمت تلك الاهداف مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢، اذ حرم الاكراد في هذا المؤتمر كما حرموا في صنوه السابق مؤتمر سيڤر من المساهمة فيه سواء بصورة

مباشرة او غير مباشرة.

لقد احتدم الخلاف الاساسي في لوزان عند الشروع في معالجة مستقبل الحاق ولاية الموصل ،وامتلاك هذا الاقليم الزراعي الخصب والغني بثرواته النفطية، بالاضافة الى كونه مدخلا الى كردستان.

وفي نهاية المطاف انتهى هذا الصراع الدائر بين انكلترا وتركيا بخصوص الموصل لصالح انكلترا. وحين احتدم الصراع في سبيل الموصل تذرع كل من الانكليز والاتراك بالتركيب القومي للسكان كشرط أساس لألحاق هذا الاقليم بهذه الدولة او تلك،علما بأن الجهتين المتصارعتين لم ترغبا الاستماع الى الجهة الرئيسة الثالثة الا وهي الشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى القاطنة في هذه المنطقة، وغضّتا الطرف عما ستلحقه هذه السياسة من أضرار جسيمة بمصالح هؤلاء السكان.

وعند ضم الموصل الى العراق حقق الامبرياليون الانكليز والرجعية العراقية، جميعا أغراضهم التوسعية. ولكن بنفس الوقت أصبحت هذه العملية سببا لولادة المشكلة الكردية في العراق. ويمكن اجمال المضار التي لحقت بالشعب الكردي جرّاء هذا الدمج بتشتيت نضال الاكراد من اجل تقرير المصير القومي

الذي كان موجها ضد الاتراك والفرس المقتسمين فيما بينهم كردستان ،وبعد تحقيق "حل" مسألة الموصل ظهرت مشكلة تقرير مصير الاكراد في العراق ايضا.

وفي مطلع العقد الثالث من القرن العشرين وجد الاكراد أنفسهم مجزئين بين كل من تركيا وايران وسوريا والعراق .

وبهذه الصورة نرى ان تحقيق "حل" مسألة الموصل عقّد النضال الكلي الشامل للشعب الكردي من اجل تكوين حكومته القومية المستقلة.

فالمشكلة الكردية الماثلة اليوم في العراق جاءت نتيجة تركة ثقيلة خلفتها السيادة الكولونيالية الانكليزية ، وكذلك وليدة السياسة الشوفينية المفروضة من طرف واحد ، والاهمال الكلي لمصالح الشعب الكردي القومية.

وقد برهنت على ذلك تلك السياسة التي مارستها حكومة فيصل المزيفة قبل وبعد دخول العراق عصبة الامم عام ١٩٣٢ . ومن ذلك المنطلق جاءت تلك المقاومة العنيفة والاعتراضات الطبيعية التي قدمها الاكراد للادارة العراقية.

وكما سبق ذكره في هذا الفصل من البحث ،بأن المعاهدات والوثائق الدولية المتعلقة بالمسألة الكردية قد جرت مناقشتها الفعلية وقد أكدت حقوق الاكراد القومية في جميع انحاء كردستان. ولكن هذه المناقشات لم تتوصل الى درجة الاعتراف الفعلي لحقوقهم القومية بسبب تعارضها مع المقاصد و الاهداف الاقتصادية والسياسية للامبريالية .

لذلك تبوّأت حركة التحرر القومي الكردية في سبيل الحصول على الحقوق الشرعية مكانة رفيعة في مسيرة النضال وتمرست القوى الديمقراطية الكردستانية مكتسبة خبرة ثورية وشغل الشعب الكردي مكانة مرموقة بين الشعوب المناضلة في منطقة الشرقين الادنى والاوسط .

كان للاخفاق الذي صاحب النضال من اجل تحقيق الحقوق الاساسية للشعب الكردي أسباب داخلية وخارجية يمكن اجمالها بما يلي :

١- تجزئة الاراضي الكردية بين عدد من الدول التي ترفض حكوماتها التي تسيطر عليها القومية السائدة في تلك الدول بحل المسألة الكردية .

٢- الدسائس الامبريالية ،ولاسيما الانكليزية ،

التي دأبت على ترويج الاشاعات الكاذبة الملفقة حول "انفصالية" حركة الاكراد التحررية القومية.

وفي هذه الفترة بالذات ارتفع الوعي القومي لاكراد العراق لدرجة ملموسة ورصوا صفوف تنظيماتهم متطلعين الى أهداف مستقبلية معينة. وهي تقرير المصير القومي في نطاق الوحدة العراقية

ان هذه المرحلة هيأت الشعب الكردي وطلائعه الباسلة للسعي المتواصل من اجل الوصول الى أنجع الحلول للمشكلة الكردية في يومنا هذا.

هلو الأمدى كتب

هەوالنامەی کتێب

القسم الثالث

تنفيذ مطالب الشعب الكردي في الحكم الذاتي - تحقيقاً لمبدأ حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها -

هەوالنامەی کتێب

الفصل الأول

المطالب القومية الاساسية للشعب الكردي وحركته التحررية الوطنية والديمقراطية في العراق بعد اعلان النظام الجمهوري

لقد أدت سياسة التفريط بالمصالح الوطنية والقومية التي مارستها زمرة نوري السعيد ـ فيصل الثاني الى اخضاع سياسة العراق الداخلية والخارجية لمصالح الدوائر العدوانية للحكومات الامبريالية والمونوبولية الاجنبية، مما أدى ذلك الى عزل نفسها كليا عن شعبها، وعن ركب الدول العربية المتحررة السائرة في طريق النضال ضد الامبريالية والرجعية. لقد كشفت زمرة نوري السعيد ـ فيصل عن عدائها السافر للاتحاد السوفييتي، حين أقدمت في ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٤ على غلق الممثلية العراقية في موسكو، وأردفت ذلك وزارة الخارجية العراقية بقطع مؤقت للعلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد

السوفييتي.[1] وبنفس الوقت واصلت الزمرة المتسلطة الضغط الشديد على القوى الوطنية من جهة، وتمادت في تبعيتها للاستعمار الانكليزي من جهة اخرى، وذلك بعقدها اتفاقية جديدة مع انكلترا تستهدف وضع الخطط العسكرية الموجهة ضد حركات التحرر الوطني والتقدمي للدول العربية والمجاورة وقد توجت السلطة ارتباطها بالاستعمار العالمي بموافقتها للدخول في حلف المعاهدة المركزية "حلف السنتو" الذي سمي بعد انضمام العراق اليه "بحلف بغداد"، وقد اصبح الوضع ينذر بالانفجار الثوري في البلاد. ففي بداية عام ١٩٥٧ تم تشكيل الجبهة الوطنية الموحدة. وكان في مقدمة برنامج الجبهة، ازاحة الزمرة الملكية الاقطاعية الحاكمة نوري السعيد- فيصل، وحل المجلس النيابي، وخروج العراق من حلف بغداد واتباع سياسة الحياد الايجابي، والغاء الاحكام والقوانين العرفية كافة وتأمين الحقوق الديمقراطية الدستورية للشعب، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والعمل على استعادة حقوقهم المدنية.

لقد اصبح نظام فيصل - نوري السعيد منبوذا من جانب جميع جماهير الشعب العراقي الواسعة، لذلك ضمّ ميثاق الجبهة الوطنية في صفوفه أحزابا ذات

---

(١) انظر التاريخ الحديث للدول العربية، موسكو ١٩٦٨ ص ١٧٩.

اتجاهات سياسية مختلفة من الناحية الطبقية والايديولوجية ،تمثلت بالحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي ،وحزب الاستقلال ،وحزب البعث العربي الاشتراكي ،مع تضامن ودعم من قبل اتحاد المنظمات الوطنية ومن ضمنها منظمة انصار السلام ،ومنظمة الطلبة والشبيبة ،ولجنة الدفاع عن حقوق المرأة ،والنقابات المهنية ، ومنظمة الجيش الوطني أي "الضباط الاحرار". وقد انبثقت من الجبهة هيئة قيادية سميت بـ " اللجنة العليا للجبهة " من اجل تنسيق نشاطات الجبهة مع منظمة الضباط الاحرار.

وفي كانون الاول عام ١٩٥٨، انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الجبهة الوطنية الموحدة وشارك بصورة فعالة لتحقيق بنود ميثاق الجبهة المتفق عليها، معتبرا ذلك طريقا سليما لحل المشكلة القومية الكردية في العراق .(٢)

ان ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، كانت بداية الثورة الوطنية الديمقراطية التي تجلت فيها سياسة الجبهة الوطنية الموحدة.

وفي تقدير الحزب الشيوعي العراقي، ان ثورة تموز

---

(٢) انظر المصدر السابق ،ص ١٩٢

"وضعت نهاية للنظام شبه الاستعماري، وقوضت أسسه الاقتصادية والايديولوجية. وعلى انقاض هذا النظام بنت الثورة جمهورية مستقلة متحررة، معادية للامبريالية، جمهورية ديمقراطية، معادية للاقطاع والرجعية". (٣)

لقد أقدمت ثورة تموز على اجراء تغييرات جذرية في وضع العراق العالمي وعلاقاته الدولية، حيث وضعت نهاية للسيطرة البريطانية الطويلة الامد على الشرق العربي، ولسياسة الاستعمار الجديدة الهادفة لجر البلدان والشعوب الى احلاف عسكرية رجعية منافية لمصالح الشعوب وموجهة آلاتها الحربية ضد مصالح البلدان الاشتراكية المحبة للحرية والسلام. لقد فتحت الثورة للعراق آفاقا جديدة فسحت المجال للانضمام الى ركب الدول العربية المعادية للاستعمار.

وعلى هذا الاساس فقد حاولت الثورة جاهدة تأمين فرص دولية لتحقيق المطاليب الملحة للجماهير العراقية الواسعة.

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تم تشكيل الحكومة برئاسة زعيم منظمة "الضباط الاحرار" المنظمّة

---

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٢

الى جبهة الاتحاد الوطني، فوعدت بحل جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية الرئيسة للبلد. وأعلنت الحكومة عن بعض الاصلاحات المستقبلة ،التي استقبلتها جماهير الشعب بعربها واكرادها استقبالا ايجابيا. ففي الفترة الاولى من قيام ثورة تموز، سارت حكومة قاسم حسب منهاج جبهة الاتحاد الوطني .

لدى تقييم حكومة قاسم لوضع الاكراد العراقيين، تبين ان الشعب الكردي غير قانع بوضعه الراهن،وعليه يقتضي ايجاد حلول ايجابية لهذه المشكلة تتماشى مع عهد الثورة. لقد أكد عبدالكريم قاسم وبعض الشخصيات الرسمية في الجمهورية العراقية ،بأن الوحدة العربية الكردية ، هي حجر الزاوية لدولة العرب والاكراد، وان احدى المشاكل الرئيسة للبلاد هي تحقيق المطالب القومية الكردية ،ولكن هذه التأكيدات لم تعكس تماما القناعة الشخصية لعبدالكريم قاسم ومباديء الخط السياسي "للضباط الاحرار" المنضوين تحت قيادته ،بل كانت نتيجة التأثيرات السياسية التي حققها الاكراد عن طريق النضال الثوري للجماهير الشعبية الغفيرة وعزمهم الاكيد على المضي في ذلك الاتجاه حتى النهاية. لذلك اصبحت حكومة قاسم مضطرة على اتخاذ بعض الاجراءات العملية لحل المشكلة الكردية ، حيث أعلنت عن السماح لقادة حركة التحرر الكردية وزعيمها ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ،الملا مصطفى البرزاني

بالرجوع الى الوطن ورد اعتبارهم بعد مضي أحد عشر عاما من اللجوء الى الاتحاد السوفييتي .

وفي السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٨ تم وضع صيغة الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الذي نادى شكليا بمساواة جميع المواطنين أمام القانون وصدر كذلك قانون الاحوال الشخصية الذي منح المرأة في العراق ولأول مرة حقوقها في المساواة مع الرجل. كما صدر في ايلول من نفس العام قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الحد الاعلى لملكية الاراضي وأقرّ توزيع الارض على الفلاحين،وقد توطدت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي. وفي شهر تشرين الاول من العام نفسه تم توقيع أول اتفاقية تجارية بين العراق والدولة السوفييتية ، وتلتها اتفاقيات اقتصادية وتجارية اخرى مع دول المنظومة الاشتراكية لغرض تقوية الاقتصاد العراقي وتوجيه مسيرته مع ركب شعوب وحكومات الدول العربية المتحررة .

وقد نصت المادة الثالثة من الباب الاول من الدستور المؤقت بصراحة "بأن العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن . وضمن الدستور للاكراد حقوقهم القومية في نطاق الوحدة العراقية". (٤)

(٤) انظر الدستور المؤقت للجمهورية العراقية ، اصدار بغداد ١٩٦٠

لقد كان من المستبعد اعتبار المادة الثالثة من الدستور المؤقت الاول للجمهورية العراقية تشخيصا واضحا ومقنعا عن وضع الاكراد في العراق . لذلك سعى الاكراد من اجل توضيح المعنى الغامض للمادة الثالثة من الدستور المؤقت.

وبعد وضع الدستور موضع التنفيذ، سرعان ما تمّ التوقيع على اتفاقية بين القيادة الكردية والحكومة العراقية حول التعاون المشترك والعلاقة المتبادلة التي تناولت مايلي :

١ـ تعزيز الجمهورية العراقية والحفاظ على الوجهة الوطنية الديمقراطية في مسيرتها.

٢ـ الاعتراف بحقوق الشعب الكردي،ومن ضمنها حق تقرير المصير.

٣ـ توجيه النضال ضد النزعة الشوفينية والانفصالية الداعية الى فكرة انفصال كردستان العراق عن العراق .

٤ـ من اجل الضمان القانوني لحقوق الاكراد القومية لابد من التطبيق الفعلي للمادة الثالثة من الدستور المؤقت :

أ) اعداد قانون جديد يضمن الاستقلال الذاتي ـ الاداري للشعب الكردي،وتكوين اتحاد اداري

لأقليم كردستان العراق في نطاق الجمهورية العراقية .

ب) سن قانون يضمن الحقوق الثقافية للشعب الكردي(٥)

وقد قامت حكومة الجمهورية باتخاذ بعض الاجراءات لأجل تحسين الظروف المعاشية للشعب الكردي في ميدان الصحة العامة وغيرها، وقد تم التعهد للاكراد بأن يكون التعليم بلغتهم القومية .

ان منطوق المادة الثالثة من الدستور المؤقت ومواد الاتفاقية المعقودة ،كان من الممكن،بمرور الزمن، ان تصبح قاعدة قانونية لحل المشكلة الكردية عن طريق منحهم الحكم الذاتي ضمن نطاق الحكومة العراقية . الا ان المطالب القومية للاكراد في تلك الفترة كانت منسجمة مع الوجهة الديمقراطية الشاملة لمسيرة جماهير الشعب الغفيرة . ولكن الخطورة كانت تكمن في نشوب الخلاف وتضارب الآراء مع بعض القوى السياسية المؤتلفة في الجبهة ،التي سبق وان كشفت عن نياتها بعد نجاح الثورة وأعلنت عن اتجاهها اللاديمقراطي المعادي لأماني الشعب المستقبلة .

---

(٥) انظر،صلاح الدين محمد ،كردستان والحركة التحررية الكردية ، اصدار الاهالي. بغداد ١٩٥٩ ص ٧٣-٧٤ .

وقد تساهلت حكومة الثورة مع تلك الفئات التي كانت تغذي هذا الاتجاه وتعمل في الخفاء بوحي من طموحاتها الحزبية الضيقة.

وفي صيف عام ١٩٥٩ قامت في العراق حملة لمطاردة الشيوعيين والديمقراطيين،وفي عام ١٩٦٠ بدأت الصحافة الرجعية بعلم ومباركة السلطة الحاكمة، باشعال نيران الفتنة بين العرب والاكراد. وكانت هذه بداية لملاحقة الشخصيات البارزة في حركة التحرر الكردية. أما الخطوات التي كانت مزمعة ان تتخذ لصالح التسوية السلمية للمسائل المتنازع عليها عن طريق المحادثات الثنائية فلم تحصل على أية مساندة فعلية من جانب حكومة قاسم.

وعند ممارسة الصهر القسري للاكراد، استندت الدوائر الحاكمة العراقية على فكرة حل المسألة الكردية عن طريق "صهر الاقلية الكردية في بودقة القومية العربية"(٦). وان هذا الاجراء يتعارض وأبسط المفاهيم الانسانية والاسس القانونية الدولية لحقوق الانسان.

وفي ايلول عام ١٩٦١ أعدت حكومة العراق

---

(٦) انظر،جريدة الاهالي،بغداد ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

"حملة تأديبية" أرسلتها الى كردستان ،حيث أشعلت نيران حرب ظالمة ضد الاكراد. ونتيجة لذلك أصبح الشعب الكردي مجبرا لحمل السلاح والدفاع عن حقوقه وجريته.

وفي المؤتمر الصحفي المنعقد في ٢٤ ايلول عام ١٩٦١ ، حول موضوع الانتفاضة الكردية ، أدلى رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم برأيه ،متهما الثوار الاكراد بحمل آراء **انفصالية** ووجود صلات لهم مع الدول الاجنبية.(٧) ان هذا الاتهام كان ذريعة لتبرير سياسة الجينوسايد ،والارهاب الدموي ضد الشعب الكردي أمام الرأي العام العالمي.

ولكن لم تمر فترة تحدد بأربعة اشهر على تصريح قاسم في المؤتمر الصحفي حتى أصبح مرغما للجلوس على طاولة المفاوضات مع الثوار الاكراد من اجل ايجاد حل لهذه المشكلة.

لقد كتبت جريدة الاهرام القاهرية بهذا الصدد، بأن الاكراد كان بمقدورهم املاء شروطهم على حكومة قاسم بعد اربعة اشهر من القتال العنيف. وقد اتفقت الجهتان على ايقاف اطلاق النار. واتجه الوفد

---

(٧) المصدر السابق.

الوفد الحكومي العراقي الى كردستان بغية اجراء مفاوضات حول الصلح. (٨)

غير ان حكومة قاسم واصلت العمليات الحربية ضد الاكراد تحت حجج واهية، وفي نهاية المطاف انقطعت المفاوضات .

وفي ربيع عام ١٩٦٢ قام الجيش العراقي بهجوم عنيف ضد جيش التحرير الكردي، ولكن هذا الهجوم انتهى بالفشل وبدون جدوى .

ان تفاقم المشكلة الكردية في العراق كانت عاملا محفزا لنشاط القوى الشوفينية واقصى اليمين، التي قفزت الى السلطة بانقلاب عسكري قام به حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في ٨ شباط عام ١٩٦٣.

وعن الحرب ضد الاكراد وانكار حق الشعب الكردي في الاستقلال الذاتي، كتبت جريدة الاخبار البيروتية "لقد لعبت الحرب دورا مهما في اضعاف وعزل نظام قاسم وعملت على افلاس نشاطه السياسي في الضربة الاولى التي سددتها السلطة الحالية (٩)، اي سلطة البعث .

---

(٨) انظر جريدة الاهرام، القاهرة ١٠ كانون ثاني ١٩٦٤.

(٩) جريدة الاخبار، بيروت ١٦ تموز ١٩٦٣ .

ان قيادة البعث في الفترة الاولى من تسلمها السلطة، ومن اجل تثبيت كيانها، أبدت استعدادها بالاستجابة للمطالب الكردية. فكان هذا خير دليل على عدم امتلاكها القوة الكافية في استمرارية الحرب مع الاكراد. وبهذا تقدمت الحكومة باقتراح حول مبدأ "اللامركزية" في ادارة بعض الاقاليم العراقية، ومن ضمنها الاقاليم الكردية.

وقد تضمن الاقتراح مايلي :

١- يجب تقسيم البلاد الى ستة اقاليم يطلق عليها اسماء المدن الرئيسية ،موصل ،كركوك، السليمانية ،بغداد ،حلة والبصرة، وان كل مدينة، ماعدا الموصل وكركوك ، تتضمن لوائين او اكثر.

٢- يتكون اقليم السليمانية من لوائي أربيل والسليمانية ،مع اضافة قضاء أو قضائين تؤخذ من مدينة كركوك، وتتحول مدينة دهوك الى لواء جديد يضم خمسة اقضية كردية تؤخذ من لواء الموصل.

٣- يجب استخدام اللغة الكردية في السليمانية كلغة رسمية متساوية للغة العربية، وأن يكون التعليم في الصفوف الابتدائية

والانتقالية باللغة الكردية ، اما الصفوف النهائية ،فتكون اللغة العربية هي المعول عليها . (١٠)

لقد افترضت الدوائر العراقية الحاكمة عندما عرضت المسألة بهذه الصورة ،تطبيق الحكم الذاتي،وظنت بأن الاكراد سوف يرفضون مبدأ "اللامركزية" وسوف يصرون كالسابق على منحهم الحكم الذاتي على الأسس المطالب بها سابقا .

ولكن قادة الشعب الكردي وافقوا على المفاوضات حول تسوية المشكلة الكردية على الاسس التي اقترحتها حكومة البعث حول مبدأ "اللامركزية" الذي كان من الممكن ان يفسر كاعتراف بمبدأ الحكم الذاتي لكردستان العراق . واعرابا عن مصلحة الشعب الكردي، تقدم قائد حركة التحرر القومي الكردية مصطفى البرزاني بالمطالب التالية :

١ـ الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي لكردستان العراق . وتقديم نسخة من هذا الاعتراف ومواد الدستور الجديد الى منظمة الامم المتحدة، والاعلان عنها براديو بغداد،ثم نشرها

---

(10) C.J. Edmonds,- The Constitutional Background, P.33 .

في الصحف المحلية .

٢- منح الشعب الكردي الحكم الذاتي القومي.

٣- ادخال مندوبين (اثنين) من الاكراد في التشكيل الحكومي العراقي واشراك نواب عن الشعب الكردي في الدورة القادمة للبرلمان العراقي يتناسب عددهم طرديا مع تعداد السكان. (١١)

ونتيجة لهذه المفاوضات بين السلطات العراقية وممثلي الاكراد ،تمت صياغة اتفاقية تمهيدية من أجل حل المشكلة الكردية، وفق البنود التالية :

١- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي، على ان يدون هذا الاعتراف في الدستور المؤقت والدستور الدائم فيما بعد.

٢- الاعلان عن العفو العام الشامل للمشتركين بالعمليات الحربية .

٣- فك الحصار الاقتصادي عن كردستان. (١٢)

---

(١١) راجع أ.س. غمراوي،مشكلة الاكراد في شمال العراق، اصدار القاهرة ،١٩٦٧، ص ٢٧٣-٢٧٤ .

(١٢) انظر المصدر السابق ص ٢٧٦-٢٧٧ .

وبعد اعلان نتائج المحادثات التمهيدية في ١١ آذار ١٩٦٣، اعترف مجلس قيادة الثورة علانية بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس "الحكومة اللامركزية"، على ان يدون في الدستور المؤقت والدستور الدائم فيما بعد. ومن أجل ذلك بادرت الحكومة الى تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع.(١٣)

وفي نهاية المؤتمر الوطني للشعب الكردي الذي انعقد تحت اشراف الحزب الديمقراطي الكردستاني بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٣(١٤) تقدم بمطالبه الى الحكومة العراقية التي نصت مايلي:

أ- ان نظام اللامركزية المطبق في الاقاليم الكردية يجب ان تكون له حكومة كردية لامركزية.

ب- يستحسن تشكيل مجلس وطني في الاقاليم اللامركزية الكردية، ينتخب أعضاءه الشعب الكردي والقوميات الاخرى على اسس ديمقراطية وعن طريق الاقتراع السري الحر المباشر.

---

(١٣) المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(١٤) انظر عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد ص ٢٧٦.

جـ- يجب ان تمتد حدود الاقاليم اللامركزية الكردية في الشمال والشرق والغرب حتى حدود الدولة مرورا بالخط الجنوبي لسلسلة جبال حمرين .

د- يجب ان تكون القوات العسكرية المرابطة في أراضي كردستان من الفصائل الكردية التابعة للجيش العراقي .

هـ- تحصل الاقاليم الكردية اللامركزية على قدر عادل من عائدات النفط، تتفق على مشاريع التنمية والتطور الاقتصادي لهذه الاقاليم .

و- تنجز الاعمال السكرتارية في المؤسسات الادارية وماشابهها باللغة الكردية ، على ان يتم ادخال اللغة الكردية في الاقاليم الكردية . (١٥)

عند اجراء المباحثات الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا في نيسان عام ١٩٦٣، لاعداد خطة الوحدة العربية ، رفع الوفد الكردي للمشتركين في المحادثات مذكرة توضح موقف الشعب الكردي فيما اذا تم الاتفاق على برنامج الوحدة العربية .

---

(١٥) انظر ،ي.و.فاريزوف ،ص ٢٥

يجب التنويه مسبقا بأنه ،عندما قام الاكراد بعرض مطاليبهم على المشتركين في المباحثات،لم تتعارض مصالحهم وحقوقهم القومية مع مصالح الشعب العربي في العراق ، وكذلك مع وحدة الشعب العراقي مع الشعوب العربية الاخرى ،ولم يضعوا امامهم أي هدف من أهداف انفصال الاقليم الكردي عن العراق أو أي حل انفصالي للمسألة الكردية . بل ان مطلبهم الوحيد انحصر فقط في **عدم تناقض قرار المشتركين في المحادثات مع الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق .**
لأجل هذا اقترح الاكراد بالدرجة الاولى،توحيد ممثلي الحكومة العراقية مع مندوبي الشعب الكردي في وفد واحد. وفي نهاية المطاف ،وبفضل مساندة الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ،أتيحت الفرصة للوفد الكردي لتسليم مذكرة تضمنت مايلي :

١ـ لو ان التركيب الشكلي لدولة العراق لم يتغير، فان مطالبنا تنحصر في البلاغ الحكومي المعلن في ١١ آذار ١٩٦٣ .

٢ـ اذا دخل العراق في الاتحاد الفدرالي العربي، فمن الواجب منح الشعب الكردي الحكم الذاتي القومي بكل ماتعنيه الكلمة .

٣ـ أما اذا اتحد العراق مع دولة أو عدة دول عربية فيصبح القسم الكردي من أراضي العراق اقليما كرديا يرتبط بالدول المتحدة على

أسس متكافئة من اجل تثبيت كيانه القومي ووجوده كأقلية قومية.[١٦]

ان الافكار الشوفينية المسيطرة على بعض الكتاب العرب الذين سخّروا أقلامهم للدفاع عن المصالح الامبريالية والدوائر الرجعية الحاكمة في العراق انصبت على اعتبار تطلعات الاكراد في الحصول على الحكم الذاتي اتجاها انفصاليا مستهدفين تقسيم الاراضي العراقية. والانكى من ذلك انهم أظهروا هذا الحق وكأنه تأسيس "اسرائيل ثانية"[١٧] في قلب الوطن العربي !! وقد أوغلوا في تلفيقاتهم ضد الاكراد حتى أضحت افكارهم تنسجم مع فكرة "سياسة الجينوسايد" المحرمة دوليا، اذ حاولوا الاثبات بزعمهم، بأن الاكراد لايشكلون قومية لانهم لايمتلكون أرضا خاصة بهم !![١٨]

ان هذه الافكار لاتستند على أسس علمية بتاتا، رغم كونها طوبائية وغير موضوعية، هدفها تشويه

---

(١٦) انظر عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد، ص ٢٧٥

(١٧) انظر، ن.م. الكنعاني، ضوء على شمال العراق، اصدار دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٥ ص ٧٤، ٨٣، ٨٤.

(١٨) انظر، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، اصدار دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٥.

الجوهر الايديولوجي لحركة التحرر الوطني للشعب الكردي.

ان مثل هذه النظريات المتعارضة مع الطبيعة العملية لحل اية مسألة قومية ،لاتخدم الا مصالح الدوائر الشوفينية للقومية السائدة .

ان المفهوم النظري والتطبيق العملي للقوميين البرجوازيين في جميع البلدان تتشابه الى حد كبير والى درجة التطابق احيانا ،وهذا مايعلل معاداتها لأنكار حقوق القوميات والشعوب الصغيرة والمضطهدة المتطلعة لحق تقرير المصير. وخير مثال على ذلك ، موقف القوميين الچيك من مسألة حقوق الشعب السلوفاكي والاوكراني والالماني والهنغاري والاقليات القومية الاخرى المتواجدة ضمن الدولة الجيكوسلوفاكية بعد انهيار الامبراطورية النمسو- هنغارية المتعددة القوميات. (١٩)

ان المفكر النظري للبرجوازية الشوفينية الجيكية ، وأول رئيس لجمهورية جيكوسلوفاكيا ،ت . ماساريك

---

(١٩) لقد كان التركيب القومي لدولة جيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الاولى ،صورة مصغرة لامبراطورية النمسو- هنغارية المتعددة القوميات، المستندة في حكمها على تسليط قومية واستعبادها للقوميات الاخرى. راجع بالتفصيل ،س.و. ماكاكون ،مبدأ المساواة القومية في جيكوسلوفاكيا ،جامعة كييفه ١٩٦١ ،ص ١٠ .

بذل قصارى جهده من اجل الاقرار بعمليات النهب والسلب للبرجوازية الجيكية ، وبموجب معاهدة سان - جيرمين، حاول تعليل الوجهة القانونية لاحتلال الجيك لأقاليم السلوفاك القومية . وقد صرح بأن الصلاحية لأحتلال هذه الاقاليم كانت مخولة له من قبل انكلترا في الرابع من تشرين الثاني ١٩١٨ ،بعد الاجتماع التحضيري مع الخبيرين العسكريين،فوش وفيكان، والذي تجلت فيه مسألة تعيين الحدود الجنوبية السلوفاكية . وهنا تجدر الاشارة الى ان المنفذ الوحيد لعملية الحاق ولاية الموصل بالعراق كانت ايضا انكلترا !!

لقد بررت جيكوسلوفاكيا احتلالها لما وراء الكوربات الاوكرانية ،على ان عملها ماهو الا مجرد تسلم تمت الموافقة عليه بموجب المؤتمر السلمي "منظومة فرساي" . ان هذا يذكرنا بمهزلة مؤتمر لوزان الذي منح ولاية الموصل الى العراق .

وفي مفهوم ماساريك حول **وحدة القومية الجيكوسلوفاكية** ، تنكر واضح للاصالة القومية للشعب السلوفاكي، وقد "كان لفكرة ماساريك أهداف خفية الا وهي تزييف تاريخ الشعب السلوفاكي والتستر على المقاصد الحقيقية للبرجوازية الجيكية ." (٢٠)

---

(٢٠) س.و.ماكاكون،مبدأ المساواة القومية في جيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، ص ١١ .

وقد زعم ماساريك بأن "**السلافيين**" منحدرون من أصل جيكي وهم مضطهدون من قبل الهنغاريين،وهذا بالضبط مايشابه المفهوم الشوفيني للقومية التركية ، التي زعمت بأن الاكراد ، أتراك جبليون ولا صلة لهم بالقومية الكردية !!

ان الخطوط التاريخية المتوازية للقوميين الشوفينيين من جيك وأتراك وعرب ،تبيّن ان **التعصب الشوفيني للقومية السائدة له طبيعة فطرية واحدة ذات سمات متشابهة ، أما جوهرها الحقيقي فجميعهم يتعمدون اخفاوّه تحت ستار فكرة واضحة الا وهي الحفاظ على الشكل التاريخي للحكم الموحد.**

ان البرجوازية الشوفينية اجمالا لم ولن تعير أية أهمية للتطور الاقتصادي والثقافي للقوميات المضطهدة ،بل كانت دوما تعمل على ايجاد سبل للاثراء على حساب استغلال هذه القوميات.

ان المميزات الخاصة للسياسة القومية الشوفينية ـ البرجوازية كانت ولا تزال تحمل فكرة الاضطهاد والقمع للاقليات القومية ،حتى اخذت هذه السياسة تبدو على شكل الوعود الديماغوجية ،عن طريق الفرض القسري المباشر.

هكذا كان تماما سلوك الحكومة العراقية في صيف عام ١٩٦٣ بخصوص الاكراد.

لقد تعمدت قيادة حكومة البعث أسلوب المماطلة في المفاوضات التي كانت تجريها مع الاكراد من أجل انعاش آمالهم في تحقيق وعودهم المقطوعة حول منحهم الحكم الذاتي القومي، وبنفس الوقت كانت تحشد قواتها على حدود كردستان.

وفي ١٠ حزيران عام ١٩٦٣، رفض البعثيون نهائيا الفكرة التي طرحوها هم بالذات حول نظام اللامركزية، وانذروا القوات الثورية الكردية انذارا نهائيا بالاستسلام، ثم بدأوا حرب الابادة ضد الاكراد دون أي مبرر أو انذار سابق.

وفي ١٨ تشرين الاول عام ١٩٦٣ سقط نظام البعث بيد طغمة من العسكريين بقيادة عبدالسلام عارف وبمساندة الجيش. وقد كانت المهمة الملحة للحكومة الجديدة، هي تثبيت النظام الجديد عن طريق ترسيخ الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلد. لذلك اضطرت حكومة عارف في ١٠ شباط عام ١٩٦٤ الى عقد اتفاقية الصلح مع الاكراد، ووقف اطلاق النار، ورفع الحصار الاقتصادي عن كردستان.

حينئذ بدأت محادثات جديدة أسفرت عن مطالبة القيادة الكردية كالسابق بتحقيق المطالب القومية للشعب الكردي في نطاق الوحدة العراقية.

غير ان هذه المطالب لم تعكس بالدستور الجديد الموقت أي "الدستور الثاني بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - الصادر في ٤ آذار ١٩٦٤. حيث نصت المادة الاولى من هذا الدستور - على مايلي :"يعتبر العراق جزءا من الامة العربية "(٢١). وبنفس الوقت تجاهل الدستور حقيقة ان الاكراد في العراق يشكلون قومية قائمة بحد ذاتها.

وقد نصت المادة ١٩ من الدستور بأن "كل العراقيين سواسية أمام القانون، ويمتلكون حقوقا وواجبات متساوية، بغض النظر عن انتمائهم العرقي او القومي، أو اللغوي أو الديني. وان جميع المواطنين عربا واكرادا متضامنون من اجل الحفاظ على سلامة الوطن، وان الدستور يعترف بحقوقهم، هنا يعني بحقوق جميع القوميات العراقية، في نطاق الوحدة العراقية."(٢٢)

ان صياغة المادة ١٩ من الدستور الموقت الصادر

---

(21) The Interim constitution and its amendments, printed at the Government press, Baghdad 1967.

(٢٢) المصدر السابق ص ٣

في ٤ آذار ١٩٦٤، أخفت حقيقة الاضطهاد القومي للشعب الكردي عن طريق اعلان المساواة الشكلية "لجميع العراقيين. وان الاعتراف النظري بحقوق الاكراد في "نطاق الوحدة العراقية." والتملص من الحلول الفعلية للمشكلة الكردية تعني الصهر الفعلي للقومية الكردية والاقليات القومية الاخرى في العراق.

لقد ادرك الحزب الديمقراطي الكردستاني مناورات الشوفينيين العراقيين. في المذكرة التي رفعها قائد حركة التحرر القومي الكردية الملا مصطفى البرزاني الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة العراقية ،في ١١ تشرين الاول عام ١٩٦٤، لفت فيها الانظار الى معارضة الحكومة في ايجاد حل عادل للمشكلة الكردية بالطرق السلمية. لان ذلك يعني تحويل الاكراد الى "رعايا لا مواطنين" يتمتعون بكامل حقوقهم بما فيها الحقوق القومية. لقد أصبح هذا المفهوم واضحا من خلال تحليلنا للمواقف والاجراءات الحكومية حول تجدد العمليات العسكرية ضد الاكراد. وقد تضمنت المذكرة ايضا المطاليب الاساسية للاكراد ،وبضمنها حق التمتع بالحكم الذاتي القومي في اطار دولة العراق.(٢٣)

---

(٢٣) انظر عبد الرحمن قاسملو، المصدر السابق ص ٢٨٤-٢٨٥.

لن يرتضي الشعب الكردي بسياسة الصهر المنعكسة في الدستور الموقته لذلك طلبت القيادة الكردية تغيير المادة الاولى واجراء تعديل في الجملة الاخيرة من المادة ١٩،وقد اقترحت ادراج النص الاتي في المادة الاولى من الدستور:

"الشعب العربي في العراق،جزء من الامة العربية".

كما اقترحت ان تستبدل عبارة واردة في المادة التاسعة عشر من الدستور والتي تنص على مايلي:"يعترف الدستور بحقوقهم القومية في نطاق الوحدة العراقية، تستبدل بنص صريح يدرج في الدستور على النحو التالي: يعترف هذا الدستور بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي في نطاق الوحدة العراقية". (٢٤)

غير ان حكومة عارف أهملت مطاليب الاكراد وواصلت السلوك الشوفيني الذي انتهجه أسلافها. وجوابا على المبادرة السلمية للقائد الكردي مصطفى البرزاني، في نهاية كانون الاول عام ١٩٦٤، أعدت حكومة العراق العدة لهجوم جديد على كردستان، وكانت أهدافه تشتيت قوى الثوار وحصرهم تمهيدا للقضاء عليهم، ولكن الهجوم الجديد لم يحقق أية انتصارات للقوات

---

(٢٤) انظر أ.س. غمراوي،مشكلة شمال العراق،ص ٣٣٠

الحكومية ،وانتهى بالاندحار كالسابق . وقد اضطرت حكومة عارف لاجراء مناورة سياسية حين أعلنت في ٩ أيلول ١٩٦٥ ،عن اجراء تعديلات في المادة ١٩ من الدستور مفادها ،"يعترف هذا الدستور بحقوق الاكراد القومية في نطاق الوحدة الاخوية الوطنية للشعب العراقي". ولم يذهب هذا التعديل بعيدا عن سابقيه برفضه فعلا حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي القومي في نطاق دولة العراق.

ان الاشارة الجوفاء الى **"حقوق الاكردا القومية في نطاق الاخوة الوطنية ، ووحدة الشعب العراقي"** ، دون الاعتراف الفعلي بالحقوق القومية للاكراد تتناقض في مفهومها وجوهرها مع الحقيقة العملية للممارسات الحكومية .

وعلى غرار هذا المفهوم بخصوص ايجاد **حل للمشكلة القومية** كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاحزاب البرجوازية الاخرى في الاممية الثانية قد تبنت هذه الافكار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أما في روسيا فقد أيدت هذا المنهاج الفئات القومية المتطرفة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمنشفيك، ويكمن جوهر هذا المنهاج في الامور الاتية :

يحق لكل مواطن الانتماء الطوعي الى هذه القومية او تلك،وان كل قومية تدخل كوحدة قانونية كاملة في الحكومة البرجوازية. وهنا نرى ان المسألة القومية قد حصرت، والحقوق القومية قد حددت "بالمسألة الثقافية" - فقط، أي كل مايتعلق بالتعليم ،والديانة ،والحياة الاجتماعية ، والاتنوغرافي،واللغة وماشابه ذلك، حيث أصبحت هذه جميعها معزولة عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

وعلى هذا النحو نرى ان البرنامج المذكور فس حقيقة الامر قد جرد القومية المضطهدة من سلاحها وحرمها من امكانية خوض النضال المنظم من أجل حقوقها القومية ،ضد شوفينية القومية السائدة الموجودة في الحكم ، والمنفذة لارادة البرجوازية القومية.

لقد كشف البلشفيك وعلى رأسهم لينين،القناع كليا عن الجوهر الرجعي لشعار البرجوازية القومي حول الحقوق الثقافية. وقد كتب لينين بهذا الصدد مامفاده: يكمن الجرم الاساسي في هذا المنهاج من خلال تطلع القوميين البرجوازيين، الى تجسيد البهرجة الشوفينية في حياة الشعب بكل معنى الكلمة. (٢٥)

---

(٢٥) انظر،ف.ي.لينين، الاستقلال الذاتي ـ الثقافي ـ المؤلفات الكلية الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ١٣١ ، (الطبعة الروسية) .

واذا صح التعبير، فان منهاج الحكم الذاتي القومي ـ الثقافي، قد بادر على الاقل الى انشاء تنظيم يعبر عن المصالح القومية، أما المادة التاسعة عشرة من الدستور العراقي المؤقت، فقد آثرت السكوت المطبق بهذا الصدد. ان صياغة هذه المادة حول الحقوق القومية للاكراد في نطاق الاخوة والوحدة الوطنية للشعب العراقي، جردت الاكراد عمليا من أية حقوق قومية مستقلة، وبعيدة كل البعد عن تلك الحقوق التي حصل عليها العراقيون عامة.

لقد بقيت مشكلة عدم مساواة الاكراد في العراق قائمة على امتداد التاريخ، والانكى من ذلك قيام القوميين العراقيين بقيادة عبد السلام عارف عن طريق الاعتراف التجريدي بحقوق الاكراد القومية، فسعوا الى شق حركة الاكراد المنضوية تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وهكذا نجد ان سلوك البرجوازية الشوفينية العراقية قد اختلف جوهريا عن المباديء المعلنة في ميثاق الجبهة الوطنية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أي في الفترة التي كانت البرجوازية تبحث عن حلفاء لها في النضال ضد الامبريالية. والعناصر الموغلة في الرجعية، الرامية الى الانفراد في الحكم.

ان التغيير الذي حصل في نيسان عام ١٩٦٦ بعد مقتل عبد السلام عارف وتسلم أخيه عبد الرحمن عارف السلطة كرئيس للجمهورية ، واصل نفس السياسة غير العادلة ضد الاكراد ، والتي أدت الى اشتباكات عنيفة تمخضت عن هزيمة الجيش العراقي .

وكما كان متوقعا فقد وقعت في النهاية سياسة العنف التعسفية لحل المشكلة الكردية في العراق في مأزق عميق، اضطر رئيس وزراء العراق عبد الرحمن البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦، الى الادلاء بتصريح مفاده ايجاد تسوية للوضع في الشمال.

لقد أصبح هذا التصريح المذاع بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٦، بلاغا حكوميا تضمن المواد التالية :

١) الاعتراف بالقومية الكردية ،وتثبيت ذلك بالدستور الدائم .
٢) اصدار مرسوم خاص حول القانون الاداري للمحافظات ،على أساس مبدأ اللامركزية ، واعطاء صلاحية اكثر للجان المحلية المنتخبة.
٣) تعليم اللغة الكردية في المدارس الرسمية وادخالها في ادارة اعمال الدوائر الحكومية .
٤) تمثيل الاكراد في الجمعية الوطنية

والانتخابات البرلمانية وتوزيع جميع أشكال الضمان الاجتماعي بالتناسب الطردي لنسبة السكان.

٥) تشغيل الاكراد في جميع الوظائف بما في ذلك الوزارات والدوائر الرسمية، والعسكرية، والمحاكم، والتمثيل الدبلوماسي، وذلك بالتناسب الطردي مع نسبة السكان.

٦) زيادة الاعانة للدراسة في الخارج، وتأسيس كلية للغة الكردية في جامعة بغداد، وفتح فرع لها في الشمال حسب الامكانيات المتاحة.

٧) تعيين موظفين رسميين في الاقاليم الكردية ذوي انحدار كردي.

٨) استحداث وزارة خاصة لتنسيق الاعمال الادارية في الاقاليم الكردية للاشراف على اعادة انشاء الابنية المنهارة نتيجة الحرب ودفع مكافآت للمتضررين في الشمال.

٩) اعادة اسكان العوائل المهجرة من اماكن سكناها او تقديم تعويض مادي لتغطية الاضرار التي لحقت بها جراء الحرب.

١٠) اعطاء حرية للتجمعات السياسية، واصدار النشرات الادبية والسياسية.

١١) اصدار العفو العام ليشمل جميع المحكومين والهاربين من قوات الجيش النظامي.

١٢) تسريح فرق "فرسان صلاح الدين" الذين مارسوا

أقصى درجات العنف ضد الشعب الكردي ،وارجاع جميع المستخدمين الاكراد المفصولين الى وظائفهم القديمة .(٢٦)

ان بلاغ حكومة بغداد،لقى صدى ايجابيا في أوساط الرأي العام العراقي والعربي ،فقد جاء متجاوبا مع آمال جماهير الشعب بعربها واكرادها .

غير ان هذا البلاغ لم يكتب له التحقيق الفعلي بسبب التبديلات المتكررة لمجلس الوزراء والانظمة . حيث اضطر رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الاستقالة من منصبه في ٥ آب ١٩٦٦، وتم تأليف مجلس وزراء جديد برئاسة ناجي طالب . وهكذا نرى ان الصراع من أجل السلطة قد زاد في تعقيد حل مسألة الاكراد القومية .

لقد كتبت جريدة الاخبار البيروتية بهذا الصدد، "رغم مرور اكثر من خمسة اشهر على نشر بلاغ ٢٩ تموز ١٩٦٦، فأن المعارك في كردستان العراق لم تنقطع ،ولم يتم تطبيق أية مادة من هذا البلاغ". (٢٧)

لقد أشار المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي

---

(٢٦) انظر جريدة خةبات ،العدد ٥٠٥،تموز ١٩٦٨ .

(٢٧) جريدة الاخبار اللبنانية ،بيروت ١٥ كانون ٢ ١٩٦٧.

الكردستاني المنعقد في الفترة بين ١٥-٢١ تشرين الثاني عام ١٩٦٦ [٢٨]، الى ان البلاغ الحكومي الصادر في ٢٩ تموز ١٩٦٦، حول التسوية السلمية للمسألة الكردية، بقي حبرا على ورق ٠

وقد جدد المؤتمر موقفه من السياسة الدولية، وأعلن عن تمسكه الكلي بسياسة التعايش السلمي وتثمين الاهداف والاسس لميثاق هيئة الامم المتحدة، والطريقة السلمية لحل المنازعات الدولية ٠ وقد أكد المؤتمر ايضا على تضامنه مع حركات التحرر الوطنية في العالم أجمع ،وبالاخص في البلدان العربية، ضد الامبريالية ومن اجل تقرير المصير٠ وقد قيّم المؤتمر مساندة بلدان المعسكر الاشتراكي وبالاخص الاتحاد السوفييتي لنضال الشعب الكردي العادل٠ وقد عرض المؤتمر من جديد مطالبه حول منح الاكراد حق تقرير المصير ضمن الدولة العراقية ٠ [٢٩]

ولابد من التنويه انه اضيفت ثلاث مواد اخرى على بلاغ ٢٩ تموز ١٩٦٦، المتكون من اثنتي عشر مادة، نشرت لاول مرة في تموز عام ١٩٦٨،وقد تضمنت هذه المواد، (١) اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

---

(٢٨) انظر عبد الرحمن قاسملو ،المصدر السابق،ص ٢٩١

(٢٩) انظر المصدر السابق،ص ٢٩١-٢٩٥ ٠

(٢) اعطاء ترخيص خاص بشرعية الحزب الديمقراطي الكردستاني، (٣) الحاق الالوية المكونة للواء الموصل بلواء دهوك الجديد.(٣٠)

وفي ١٧ تموز عام ١٩٦٨،وقع انقلاب عسكري جديد في العراق ،كانت حصيلته عودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة ، وقد تعهد في معرض حديثه عن المسألة الكردية ،باجراء حل سلمي عادل يستند على الاسس المعلنة في بلاغ ٢٩ تموز ١٩٦٦.(٣١)

ولحق هذا الاعلان صدور مرسومين (اثنين) حول تأسيس الاكاديمية الثقافية الكردية ، وجامعة كردية في السليمانية ، واعلان العفو العام (لم يشمل الهاربين من الجيش والشرطة) ،وارجاع الموظفين المدنيين المفصولين الى وظائفهم السابقة.(٣٢)

وهنا تقتضي الاشارة الى ان المادة الحادية

---

(٣٠) انظر جريدة خةبات العدد ٥٠٣،تموز ١٩٦٨.

(٣١) انظر جريدة التآخي،العدد ٣٢٦، ٣١ تموز ١٩٦٨ ،بغداد راجع ايضا،ثورة ١٧ تموز، انحدارها وتطورها التقدمي، اصدار وزارة الاعلام بغداد ١٩٧١ ، ص ، ٢٧-٣٢ .

(٣٢) انظر المصدر السابق ص ٣٢-٣٦ .

والعشرين من الدستور الموقت الصادر عام ١٩٦٨[٣٣] (أي الدستور الموقت الثالث في الفترة مابين ١٩٥٨-١٩٦٨) ، قد كررت حرفيا نص المادة التاسعة عشر من الدستور الموقت الثاني لعام ١٩٦٤ ،ونتيجة لذلك قدم الاكراد اعتراضا جديا على هذا النص ،مؤكدين ان مثل هذه الافكار تشكل خطوة نحو الوراء في حل المسألة الكردية .

في الكلمة التي القاها السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي ،عزيز محمد ،في مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو عام ١٩٦٩ ، أشار فيها " رغم ان الحكومة الحالية اتخذت بعض الخطوات لعقد اتفاقية مع قادة الثورة الكردية ، تم التوقيع عليها في ٢٦ تموز ١٩٦٦ ،غير انها لم تعترف بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي في نطاق الجمهورية العراقية ". [٣٤]

لذلك تبقى امام الشيوعيين العراقيين،والحزب الديمقراطي الكردستاني مهمة مواصلة النضال من أجل الاعتراف الشرعي بحقوق الاكراد القومية في العراق.

---

(٣٣) انظر جريدة خةبات ،العدد ٥٠٣ ،تموز ١٩٦٨ .

(٣٤) المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية ، موسكو ١٩٦٩ ، اصدار مطبعة السلم والاشتراكية ، براغ ١٩٦٩ ،ص ٤٠٩ (اللغة الروسية) .

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية لاتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ وأهميتها لتثبيت الوضع القانوني للشعب الكردي في العراق

تحت ضغط حركة التحرر القومي للشعب الكردي ، والنضال الدائب لجميع القوى التقدمية في العراق، اضطرت السلطات العراقية على الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية .

وقبل الشروع بالنظر في مواد الاتفاقية ، لابد من وقفة تأمل في الوضع السياسي السائد آنئذ، والذي مهّد السبيل لعقد تلك الاتفاقية التي وضعت بعض الحلول للمشكلة الكردية .

منذ أمد طويل كانت القوى الامبريالية والرجعية

في العراق تهدف الى " الاطاحة بالحكومة الوطنية واعادة النظم الرجعية الامبريالية الى البلاد[1] " !! تلك النظم التي ماوجدت الا لتعميق شقة الخلاف بين العرب والاكراد الذين يشكلون القوة الوطنية الرئيسة في البلاد، وحاولت هذه القوى تأليب الواحد على الاخر، مستغلة الخلافات القومية والمذهبية، متجاهلة حتى أبسط الحقوق الكردية في الحكم الذاتي القومي ، لقد أفلحت هذه القوى في ايلول عام ١٩٦١ بأشعال الحرب ضد الاكراد، استمرت حوالي عشرة اعوام (أي مابين ١٩٦١-١٩٧٠) ، الحقت بالشعب العراقي مزيدا من الكوارث، وكما أشار ميثاق العمل الوطني، بأن الحرب أضعفت امكانية الحكومة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في الداخل، وكذلك قوضت النضال ضد الامبريالية والصهيونية وحليفتهم- الرجعية .[2]

وقد نص الميثاق ايضا على ان بطولة وشجاعة الشعب الكردي الطامح الى السلم والوحدة ، ونضال القوى التقدمية في العراق الآخذة بزمام السلطة في تموز عام ١٩٦٨ !! والتي وضعت امامها مهمة رفع دور

---

(١) انظر ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه رئيس جمهورية العراق احمد حسن البكر في ١٥تشرين ثاني ١٩٧١، اصدار وزارة الاعلام العراقية / قسم الوثائق بغداد، ١٩٧١ ، ص ٦٠

(٢) انظر المصدر السابق ص ١٦ .

العمل المشترك مع جميع فصائلها المتحدة ،كل هذه كانت تسير في اتجاه مفاده ان "التناقضات الثانوية" التي يمكن ان تحدث بيننا لن تستطيع ان تعيدنا القهقرى آو تضعف نضالنا المشترك المعادي للقوى الرئيسية المتمثلة بالامبريالية والصهيونية والرجعية . (٣)

من هذا المنطلق قام ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني باجراء مفاوضات مع القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ .

وادراكا منهم ،(أي من قبل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني)، بأن حل المشكلة الكردية بالغ الاهمية ويتطلب تلاحم جميع القوى الوطنية في العالم العربي،ـ توجه الحزب الديمقراطي الكردستاني باقتراح الى حكومات الدول العربية في المؤتمر العالمي لتأييد الشعوب العربية ،المنعقد في القاهرة مابين ٢٥-٢٨ كانون ثاني عام ١٩٦٩، حيث أوضح فيه مندوب الشعب الكردي صالح اليوسفي، .أهداف الحركة الكردية في العراق وخطها الديمقراطي الشامل ولقاءها مع المصالح العربية المشتركة المعادية للامبريالية ، وقد طالب المتحدث بالتأييد التام لحقوق الاكراد القومية ،وأشار

---

(٣) انظر المصدر السابق ص ١ .

الى ان من واجب حكومات الدول العربية بيان موقفها بصراحة حول المشكلة الكردية في العراق وان كل تسويف ومماطلة في ايجاد حل لهذه المشكلة ما هو الا عرقلة لتلاحم القوى التقدمية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية. (٤)

وتقتضي الاشارة هنا، بأن نتيجة الحرب التحررية التي خاضها الشعب الكردي تم التطبيق العملي للحكم الذاتي الكردي في اجزاء واسعة من أراضي كردستان، أي في الاقاليم الواقعة تحت سيطرة جيش التحرير الكردي، (٤٠ الف كم^2، أي اكثر من ٢٠٪) من مساحة كردستان العراق التي يسكنها مليون ومائتي الف نسمة، كانت قد طبقت فيها عمليا السلطة القومية الكردية، وتم هناك بالفعل اقامة نظام للحكم الذاتي الواقع تحت اشراف الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة الملا مصطفى البرزاني. وفي هذه المناطق، تم الشروع في تنفيذ خطة الاصلاح الزراعي، التي لاريب انها قد ساعدت في بناء قاعدة متينة لحل المشكلة الكردية.

لقد قام الحزب الشيوعي العراقي بمساهمة فعالة في معالجة المشكلة الكردية، بادانته المستمرة للحرب في كردستان العراق، وفضحه حول استخدام المسألة

---

(٤) راجع بالتفصيل، جريدة خةبات، العدد ٥٠٩، اذار ١٩٦٩.

الكردية في موضوع المضاربات السياسية ٠

ان خط الشيوعيين العراقيين اتصف بمنتهى الوضوح والاستقامة ، والداعي الى وجوب حصول الشعب الكردي حقه في تقرير المصير المتمثل بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق ٠

ان تزايد الثقة والمكانة السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وخارجه ، والتأييد الكامل لمطالب الاكراد العراقيين من جانب الرأي العام العالمي، كل ذلك أرغم حكومة البعث في العراق بأجراء المباحثات مع ممثلي الشعب الكردي ٠

لقد أدت المباحثات التي أجريت في بداية عام ١٩٧٠ الى عقد اتفاقية حول وقف المعارك الدموية في كردستان العراق ،وعقد اتفاقية الصلح،على أساس المصالح المشتركة بين الشعبين العربي والكردي، وأخيرا اتفاقية الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠٠

وقبل الشروع في تحليل الاوجه القانونية لهذه الاتفاقية ، من الضرورى التعرف على نصوصها المتكونة من ١٥ مادة :

المادة الاولى :تكون اللغة الكردية لغة رسمية

مع اللغة العربية ، في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد. وتكون اللغة الكردية ،لغة التعليم في هذه المناطق ،وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية بموجب أحكام القانون .

المادة الثانية: ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكردي وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها ، فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب اخواننا الاكراد من حرمان في الماضي .

المادة الثالثة: نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ - الاسراع بتنفيذ قرارات لجنة قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط وأعداد وتوجيه المناهج الخاصة للشؤون القومية الكردية في

الاذاعة والتلفزيون في المديرية العامة للثقافة والاعلام الكردية .

ب- اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم او ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج - الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والكليات العسكرية ، والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

المادة الرابعة : يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية او ممن يحسنون اللغة الكردية مهما توصل العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين كالمحافظ والقائمقام ومدير الشرطة ومدير الامن وماشابه ذلك، ويباشر فورا بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة .

المادة الخامسة : تقر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين

خاصة بهم، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة.

المادة السادسة:

أ ـ يمدد العمل في الفقرتين "واحد واثنين" من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥، حتى تاريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

ب ـ يعود العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها.

المادة السابعة:

أ ـ تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة، وتعويضها عما أصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك، وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

ب ـ اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور والبناء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

ج ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسف لرجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم ،وللعجزة ، والمشوهين، بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

د ـ العمل السريع لاغاثة المتضررين،والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية ، وغيرها ،تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية ، مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ، ويناط ذلك باللجنة العليا ، ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

المادة الثامنة: اعادة سكان القرى العربية والكردية الى اماكنهم السابقة . أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لاغراض النفع العام ،وفق القانون ، سيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك..

المادة التاسعة : الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله ، بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

المادة العاشرة: جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين، هما القومية العربية والقومية الكردية ،ويقر هذا الدستور حقوق الاكراد القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب ـ اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور: "تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية".

ج ـ تثبيت ماتقدم في الدستور الدائم.

المادة الحادية عشر: اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ،ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاقية.

المادة الثانية عشر : يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا.

المادة الثالثة عشر : يجب تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

المادة الرابعة عشر : اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة

على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفق الاحصاءات الرسمية التي سوف تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية، وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها، لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي. والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية، يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية، وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية، فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

المادة الخامسة عشر : يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق. (٥)

وبعد ان اعلن رئيس الجمهورية العراقية، أحمد حسن البكر في ١١ آذار ١٩٧٠ عن هذه الاتفاقية، بادر

---

(٥) The text of the 11th March 1970 agreement "Kurdistan" (Annual Journal of K.S.S.E), Vol.XlV, London 1970, P. 31-32.

- انظر ايضا، النشرة الرسمية الصادرة عن السفارة العراقية في موسكو، والمدون فيها مواد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠.

قائد حركة الاكراد القومية الملا مصطفى البرزاني الى التأييد التام لتصريح رئيس الدولة بهذا الصدد، مؤكدا تعهد الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتزام تنفيذ جميع مواد الاتفاقية.

والاتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، صفة قانونية فذة قياسا بالظروف والاحوال المحيطة بها.

ولايمكن ادخال هذه الاتفاقية في عداد الاتفاقيات الدولية، لانها ليست وثيقة متفق عليها بين طرفين يتمتعان بشخصية قانونية دولية تساهم في المحافل الدولية. ان الطرف الاول في الاتفاقية هي الادارة المركزية للجمهورية العراقية المخولة من جانب رئيس الجمهورية، (وبنفس الوقت نجد ان دولة العراق تعطي صورة رسمية في مشاركتها في المواثيق الدولية)، ولكن في هذه الحالة لايمكن اعتبار الادارة العراقية شخصية ذات سيادة في العلاقات الدولية، بل عبّرت عن نفسها في حل مسألة داخلية بحتة أي ان صلاحية الادارة المركزية العراقية قامت بتنفيذ الجانب الداخلي لسيادة الدولة، المتعلق بتحقيق احدى علاقاتها القانونية. أما الطرف الثاني في الاتفاقية يتمثل بشخصية كردستان العراق المنبثقة من ارادة الشعب الكردي في العراق.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الوفد الممثل للاكراد العراقيين وقّع على اتفاقية الحادي عشر من آذار ، ولم يكن يمثل الشعب الكردي بأسره (المقسم كما ذكرنا عنه في الفصول السابقة بين تركيا والعراق وسوريا وايران)، بل واحدا من اجزائه الذي ارتبط مصيره التاريخي بالعراق .

ان الوفد الكردي المشار اليه لم يكن مخولا فعليا وقانونيا بتمثيل جميع اجزاء كردستان في عقد هذه الاتفاقية . مع هذا، فقد أظهر ممثلو الشعب الكردي ايجابية وتفهما عميقا للظروف التاريخية المتعلقة بحياة جميع الاكراد، تلك الظروف التي خلقتها الفترة الطويلة من تواجد الاكراد في العراق حتى اصبحت حياتهم مرتبطة بحياة جميع العراقيين من عرب وأقليات قومية اخرى.

ان وضع كردستان العراق ،يبرهن عن المقاصد الاخوية لهذا الشعب في علاقته مع الشعب العراقي ،من العرب وغير العرب .

لقد كان الوفد الكردي بعيدا كل البعد عن الروح الشوفينية المتعصبة التي كان من الممكن ان تكون عقبة كأداء في المحادثات ، لهذا لم يترك أي مجال لاتهام كردستان العراق بالانفصالية وخيانة المصالح

الكلية للاكراد القاطنين في الاجزاء الاخرى من كردستان.

لقد أثبتت التجربة التاريخية بوضوح ، بأن الاتجاه اليساري الذي يطالب بتشكيل فوري لحكومة كردية مستقلة ذات سيادة كاملة ، تجمع كل أجزاء كردستان، هو اتجاه خطر كالاتجاه اليميني في حل المسألة القومية ، فهو يأخذ الموقف السلبي حيال النضال من اجل الحكم الذاتي ، وخاصة في ايجاد حل لمثل هذه المشكلة المزمنة والمستحكمة.

ان الاستقلال الذاتي للاقليات القومية المضطهدة من جانب القومية السائدة ، عمل ضروري ومطلب آني، فقبل كل شيء يستوجب وضع حد لهذا الاضطهاد، وتحقيق المساواة الاقتصادية والسياسية. فلا العرب ولا الاكراد ولا الاقليات القومية الاخرى القاطنة في العراق يمكنها التوصل الفعلي الى تلك العدالة الاجتماعية في تحقيق مطالبهم ، بمعزل عن حل قضية البناء العادل في العراق ، والبناء السليم الوحيد الذي يتفق مع الموقف الطبقي والقومي ، هو البناء الاشتراكي ، واقامة حكومة ديمقراطية شعبية ،تصبح القوة التي تجمع حولها جميع القوميات المضطهدة.

ان اتفاقية الحادي عشر من آذار أوضحت علانية

عن حق تقرير المصير لاكراد العراق، وان التطبيق العملي لهذا البيان، يعتبر اقامة الحكم الذاتي ـ القومي في اطار العراق .

ومن البديهي انه لتحقيق شرعية حقوق الشعب الكردي في تقرير المصير على شكل نظام الحكم الذاتي ـ القومي يتطلب توفير ظروف ايجابية من جانب الدولة القائمة والتي تطالب بها القومية المضطهدة وتعمل على الحصول على شكل من اشكال الحكم الذاتي القومي .

وقد أشار البروفيسور راجابوف الى ما مفاده ـ ، ومن اجل تشكيل الحكم الذاتي ، فأن الطبيعة القانونية لشكل التنظيم ،السياسي تفصح عن ضرورة توفر لا فقط ارادة هذه القومية او تلك الاقوام المطالبة بحق تقرير مصيرها القومي ،بل واستحصال وثيقة قانونية من سلطة الدولة ، تصادق على تشكيل هذا الحكم الذاتي ضمن نطاق تلك الدولة .(٦)

ان الرأي الذي أعلن عنه البروفيسور راجابوف ، يمكن تطبيقه على عملية قيام الحكم الذاتي ـ القومي لأكراد العراق ويمكن اتخاذه كقاعدة ،يعتمد عليها في

---

(٦) انظر قانون الدولة السوفييتية تحت تحرير البروفيسور أ.ي .لبيشنكو، اصدار مطبعة الادب القانوني موسكو ١٩٧١، ص ٣٩١ .

ابداء الرغبة الذاتية للقومية الكردية من جهة ،وعلى موافقة السيادة الذاتية ـ الحكومية للجمهورية العراقية من جهة اخرى .

ان تحليل اتفاقية الحادي عشر من اذار ١٩٧٠ ، وسبيل تطبيقها العملي في الحياة تبين بأن كردستان العراق تطالب بتحقيق حكم ذاتي لا على اساس مبدأ السيادة الذاتية للدولة ، بل على أساس مبدأ الاستقلال الذاتي ـ القومي ، وان هذه الحقوق لاتخرج عن مفهوم تلك الحقوق التي تمنح اعتياديا لاجل تشكيل الحكم الذاتي في الحكومات الديمقراطية ، وعلى سبيل المثال في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى المتعددة القوميات ، والتي سارت بنجاح نحو تحقيق هذا المبدأ بصورة عملية .

ان نظام الحكم الذاتي لايعني تشكيل دولة ذات سيادة مطلقة .(٧)

فمن المعلوم ان في الاتحاد السوفييتي على سبيل المثال ، خلافا على ماتمتلكه الجمهورية الاتحادية من الحقوق في الانفصال من التركيب الاتحادي للجمهوريات

---

(٧) يا.ن. اومانيسكي ،قانون الدولة السوفييتية ، اصدار المعهد العالي ،موسكو ،١٩٧٠، ص ٢٨٥ .

السوفييتية ، والحق في اتخاذ القرارات بمنح حق المواطنة في نظام جمهوريتهم ، وحق اصدار العفو العام للمحكومين امام محاكمهم ، وماشابه ذلك،وبين نظام الحكم الذاتي الذي ليس له مثل هذه الصلاحية والحقوق الخاصة التي تمتلكها السيادة الذاتية للجمهورية الاتحادية .

ان السلطة الحكومية في انظمة الحكم الذاتي السوفييتية ، يحددها الدستور العام لعموم الدولة السوفييتية ، وينفذ في حدود تلك الحقوق التى وضعتها هيئات السلطة الحكومية لجمهوريات الاتحاد السوفييتي، والجمهوريات الاتحادية الداخلة في هيكل الاتحاد السوفييتي .(٨)

ان سلطة الحكم الذاتي الكردي، من الممكن أن تتصف بخصائصها وميزاتها الخاصة ، واننا نرى بالدرجة الاولى ، ان التركيب القومي في العراق مبني أساسا على قوميتين أساسيتين ،(اضافة الى الاقليات القومية الاخرى التي تشكل عددا قليلا قياسا بهاتين القوميتين) ، اللتين يجب ان تشتركا في تركيب الدولة العراقية ، كشخصيتين قوميتين متكافئتين،

---

(٨) انظر قانون الدولة السوفييتية ، موسكو ١٩٧١ ، الفقرة الاولى من الفصل الثامن عشر .

وقد تم تدوين هذه الحالة في اتفاقية الحادي عشر من آذار، بوجوب تعيين أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا، وفي التركيب الحكومي من المفروض ان يضم وزراء أكرادا، مع جملة من المسائل الاساسية المحددة في الاتفاقية، وانطلاقا من مبدأ المساواة بين العرب والاكراد.

ان المسألة الهامة في تحليلنا هذا هي ،من يمثل كردستان العراق كأحد الاطراف في اتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ ؟

ومن المعلوم، ان الاكراد المنظوين حينذاك، تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قد حملوا السلاح وذادوا عن حقهم في الحياة، من اجل تحقيق الحرية والاعتراف بالحكم الذاتي القومي في حدود الاراضي التي يشهد التاريخ بأنهم سكانها. لذلك نرى ان الجانب الذي مثل كردستان العراق ، كشخصية ذاتية مطالبة بتشكيل سلطة ذاتية معينة، والقومية الكردية في العراق قد تقدمت بمطالب المساواة القومية.

ان الاتفاقية المذكورة اعلاه لها أهمية اعلانية هامة. فللمرة الاولى في تاريخ العراق تم الاعلان عن الحكم الذاتي للشعب الكردي في نطاق الوحدة العراقية وبنفس الوقت تم تحديد خطوات ايجابية لتحقيق المواد التي تضمنها البلاغ .

وفي الوقت اللاحق لعقد الاتفاقية، تم تنفيذ جملة مواد لابأس بها من اتفاقية آذار. فقد تم تأسيس بعض التنظيمات الكردية التالية: اتحاد شبيبة كردستان، وجمعية معلمي كردستان، واتحاد الكتاب الاكراد، واتحاد طلبة كردستان وغيرها.

وأعلن عن شرعية وعلانية الحزب الديمقراطي الكردستاني ،الذي ضاعف نشاطه في الاقاليم المختلفة من العراق ، وبالاخص في الاقاليم الكردية، اذ يعود اليه الفضل الاساسي في تنظيم نضال الشعب الكردي من اجل ايجاد الحلول الايجابية للمسائل الاكثر أهمية في حياة كردستان .

ففي السليمانية، المدينة الرئيسة من مدن كردستان العراق، تم فتح جامعة جديدة ستصبح بلا شك مركزا علميا لتهيئة الكوادر العلمية من الاكراد.

الا انه علينا ان لانسبق الحوادث ونحكم على اكمال حل جميع المسائل المتعلقة بالمشكلة الكردية وحق تقرير مصير الشعب الكردي.

((لقد اقتربنا من النصف الثاني للسنة الثالثة من تاريخ الاعلان عن اتفاقية الحادي عشر

من آذار))،(*) ،ولكن الحقوق القومية الشرعية ، وتطلعات الشعب الكردي من اجل نيل حقوقه في الحكم الذاتي القومي في اطار وحدة البلاد ، لم تحصل بعد على أي تثبيت قانوني او دستوري. اضافة الى ذلك نرى ان ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه رئيس جمهورية العراق احمد حسن البكر في ١٥ كانون الثاني ١٩٧١ ، لم يتضمن أية عروض واضحة وملموسة حول البنود النهائية المتفق عليها، كما لم يحدد المواعيد الدقيقة لحل هذه المسألة ، التي تأبى الحلول الشكلية.

ان الصيغة النهائية للدستور المؤقت (الدستور المؤقت الثالث لعام ١٩٦٨)،- التي وافق عليها مجلس قيادة الثورة في ١٦ تموز ١٩٧٠ - ،وصادق عليها رئيس الجمهورية احمد حسن البكر، أي (بعد مرور اربعة اشهر على اعلان معاهدة ١١ آذار)،- كان

(*) تمت كتابة هذا البحث والدفاع عنه في نهاية عام ١٩٧٢ ،لذا جاء سرد الوقائع وما اقتضتها من تحليلات وتعليقات بعد مرور عامين على تاريخ الاتفاقية. وعليه نستميح القارئ عذرا لعدم استطاعتنا سرد وتحليل الحوادث التي وقعت بعد تقديم الاطروحة والدفاع عنها. ولمزيد من المعلومات ، راجع ،- فؤاد ساكو،- مبدأ تقرير مصير الشعوب والاسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير، كييف ١٩٧٢ ، ص ١٤٩ ،ص ١٥٤، (اللغة الروسية). المكتبة العلمية لجامعة كييف ،ومكتبة لينين ، موسكو .

كالسابق يحمل في جوهره طابع الدولة العظمى أو "النزعة الشوفينية الاستعلائية العربية ".

ان الفقرة "أ" من المادة الخامسة تنص على ان "العراق ـ جزء من الامة العربية" .(٩)

لقد أوضحت الفصول السابقة لهذا البحث بأن الاكراد ليسوا عربا ،ولا أتراكا ،ولا فرسا ، بل هم شعب من شعوب الشرق الادنى قائم بحد ذاته وله أصالته التاريخية .

ان الفقرة "أ" من المادة الخامسة من الدستور المؤقت تتجاهل ذلك الواقع الذي لايقبل الجدل، حين يعكس صورة العراق لجمهورية ممثلة للقومية العربية وحدها . ان موقفنا الانتقادي من الدستور يبقى كما هو عند القيام بتحليل الفقرة "ب" من المادة نفسها، والتي تنص على ان "الشعب العراقي يتكون من قوميتين أساسيتين، هي العرب والاكراد . وان الدستور الحالي يعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى في نطاق الوحدة العراقية ." (١٠)

---

(٩) الدستور المؤقت ،ـ اصدار وزارة الدعاية والارشاد ،بغداد ١٩٧٠ ، ص ٤ .

(١٠) الدستور المؤقت ،المصدر السابق، ص ٤ .

يستدل مما تقدم بأن الفقرة "ب" تناقض الفقرة "أ" من الدستور تناقضا واضحا، لان الاخيرة "أ" تنطلق من مبدأ اعطاء صورة للعراق وكأنه ذات قومية واحدة بحد ذاته، أي القومية العربية، أما الفقرة "ب" فتؤكد بأن الشعب العراقي يتكون من قوميتين أساسيتين . وهنا سؤال يطرح نفسه يتطلب الاجابة عليه بوضوح وهو ياترى أي الفقرتين الدستوريتين عادلة "أ" أم "ب" ؟؟

فاذا أخذنا الفقرة "ب" بنظر الاعتبار، نرى انها تؤثر السكوت على مسألة بالغة الاهمية وهي الشكل القانوني المعبر عن واقع وجود قوميتين أساسيتين ، أحداهما القومية العربية الحاكمة، والمنفذة الفعلية للسلطة، والاخرى القومية الكردية، المناضلة من اجل المشاركة في هذا الحق .

ان الدستور نفسه لايتطرق حتى الى جزء من الحقوق الطبيعية التي اكتسبها المواطنون الاكراد والاقليات القومية الاخرى ،" بفطرتهم كعراقيين".

يستنتج من هذا، ان الحل الدستوري للمسألة القومية الكردية بعد اتفاقية آذار ١٩٧٠، لا يتجاوب ومطالب الاكراد العراقيين، ولا يمكن اعتباره حلا مبدئيا جديدا لمصيرهم .

وتقتضي الاشارة ايضا الى ان ميثاق العمل الوطني ، الجزء الخاص بالنظام السياسي ، عند تحديده الدقيق للمهمات الآنية الملحة في مجال التركيب الحكومي للجمهورية ، لم يتضمن أية صيغة واضحة عن التنظيم الحكومي لمبدأ الحكم الذاتي الكردي، متذرعا باشارته الى اتفاقية الحادي عشر من آذار. غير ان الاتفاقية بحد ذاتها لايمكن ان تكون دستورا، والاكثر من هذا، ان مواد الميثاق الوطني المكرسة لمسألة الاكراد القومية ،عرضت بصورة لايمكن تفسيرها مجردة من المضمون الواضح .

وقد اختتم الميثاق بالمادة السادسة المكرسة لحل المشكلة القومية الكردية والتي نصت : " أن مواصلة النضال الايديولوجي والسياسي ضد التيارات والعناصر الشوفينية والانتهازية الساعية الى الانعزال عن الجماهير الشعبية ،ـ هو شرط أولي وأساسي لضمان الحلول الديمقراطية والسلمية للمشكلة الكردية وتطويرها من جهة ، وضمان الوحدة الوطنية والاصلاحات الثورية الموجهة لتحقيق المهمات والقضايا القومية والوطنية من جهة اخرى .(١١)

وهنا يتضح من نص المادة السادسة بأن الحل

---

(١١) انظر ميثاق العمل الوطني ،المصدر السابق .

العملي لمشكلة الاكراد القومية والتثبيت القانوني لنصوص اتفاقية الحادي عشر من آذار ليس من الشروط الاولية الاساسية في الحلول الديمقراطية والسلمية للمشكلة الكردية، بل "ان مواصلة النضال الايديولوجي والسياسي ضد التيارات والعناصر الشوفينية والانتهازية الساعية الى الانعزال عن الجماهير الشعبية هو الشرط المطلوب" !!!

ومما لاشك فيه انه لم يتم القضاء على تلك الفئات التي أثارت النعرات والخلافات الداخلية، والاسباب التي كشف عنها الميثاق ليست من الضخامة بحيث تحول دون تدوين الحقوق الشرعية للشعب الكردي في الدستور وتحقيق مسألة الحكم الذاتي القومي في نطاق الوحدة العراقية.

ان تنفيذ بلاغ الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، وميثاق العمل الوطني المعلن في ١٥ كانون الثاني ١٩٧١، في الظرف الاني، يعني السير في طريق الحل العملي للمسألة القومية الكردية في العراق حين يتم التثبيت القانوني لحقوق الشعب الكردي في دستور الدولة.

الفصل الثالث

صيانة حق الشعب الكردي في التمتع بالحكم الذاتي وضماناته القانونية

لقد اعترفت اتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، بشرعية المطالب القومية للشعب الكردي. غير ان هناك الكثير من العمل لكي يتم تحقيق مطلب حق تقرير المصير على الشكل المطلوب، الا وهو الحكم الذاتي القومي في نطاق الدولة العراقية. ان الاعتراف الرسمي بحق تقرير المصير ليس سوى خطوة أولية في طريق التثبيت القانوني لحق تقرير المصير القومي. أما بخصوص حجم الحقوق، وتحقيقها الفعلي، فليس أقل أهمية من الاعتراف القانوني بالحكم الذاتي.

ان تحقيق مبدأ تقرير المصير القومي، لايمكن ان يحصل بمعزل عن الروابط التاريخية التي تربط هذه القومية او الدولة بغيرها من القوميات أو

الدول الاخرى. وكما هو معلوم فأن الحقوق لابد أن تسير جنبا الى جنب مع الواجبات الشخصية الثابتة او التلقائية. (١)

ان حق الشعب الكردي الشرعي من اجل تقرير مصيره القومي ليس حقا مبتكرا. فقد قدمت مطالب هذا الشعب في العراق الى شخصية قانونية معينة ذات سيادة الا وهي الجمهورية العراقية. وان أي تلكؤ مهما اختلفت صوره وأشكاله، من جانب هذه الشخصية (الجمهورية العراقية)، حول منح الشعب الكردي حق تقرير المصير، ماهو الا خرق فاضح للالتزامات الدولية التي تعهدت بتنفيذها، بوجوب احترام مبدأ المساواة وحق تقرير المصير الذي يعتبر احدى الدعائم الاساسية في تطور العلاقات وترسيخ الصداقة بين الشعوب والقوميات.

ان هذا ليس مجرد امنيات، بل مباديء مشروعة ومدونة في الوثائق القانونية الدولية، تعهدت الجمهورية العراقية بالالتزام بها كعضو دائم في

---

(١) انظر، النظرية العامة للقانون السوفييتي، تحت تحرير س.ن. براتوسيا، ي.س. ساموشينكو، اصدار الادب القانوني، موسكو ١٩٦٦، ص ٢٩٥،

- انظر ايضا، النظريات الاساسية للقانون والدولة، ص ٣٢٥.

هيئة الامم المتحدة ، وشخصية الاتفاقيات الدولية العديدة ،الخاصة بحق الشعوب والقوميات في تقريرالمصير. لذلك حين اخذت على عاتقها التمسك بتلك الالتزامات المعنية ،لم يعد من حقها مطلقا اهمالها او عدم الاكتراث بها ولاسيما فيما يخص الامور التي مرّ ذكرها.

وفي المرحلة الراهنة من نضال الشعب الكردي في العراق للحصول على حل مشكلته القومية ، فمن الاهمية بمكان تحديد حجم الحقوق التي جعلت كردستان العراق أهلا لتشكيل سلطتها في نطاق الحكم الذاتي. فعند الاخذ بنظر الاعتبار الخبرة التاريخية لبناء الحكم الذاتي القومي في البلدان الاخرى ،يصبح من البديهي حل هذه المسألة حلا موضوعيا.

ان نظام الحكم الذاتي في الدول البرجوازية ، ظاهرة نادرة ،وقلما ترتبط بالمسائل القومية. وعند ذلك نرى ان نظام الحكم الذاتي هناك كقاعدة عامة لاترتبط بالمسائل القومية ،ولا يضمن التطور الحر لظهور الحكم الذاتي القومي للاقليات القومية.[٢] لذلك لايمكن

---

(٢) انظر القانون الحكومي للدول البرجوازية والدول المتحررة من التبعية الاستعمارية ، اصدار، المعهد العالي ،موسكو ١٩٦٨ ،ص ١٧٢ .

الاستشهاد او الاشارة الى خبرة الحكم الذاتي في النظام البرجوازي عند الاقبال على حل المسألة القومية في العراق ٠

ان شكل نظام الحكم الذاتي في الدولة السوفييتية قد أثبت أهليته وحسن تطبيقه العملي على جميع القوميات والشعوب السوفييتية التي أعربت عن رغبتها في تقرير مصيرها واختارت هذا الشكل من أشكال الحكم الذاتي او ذاك ، دون الانفصال وتشكيل دولة مستقلة ،ولم تستثن عن هذا الحق ،القوميات القليلة العدد ،والمتخلفة في تطورها السياسي والاقتصادي.(٣)

ان شكل الحكم الذاتي في مثل تلك الظروف قد خدم هذه الشعوب والقوميات خدمة فعالة ، اذ رسم لهم طريق القضاء السريع على مخلفات سنين طويلة من التخلف وأشراكهم فعليا في عملية التطور الثوري.(٤)

ان التجربة التاريخية لبناء وتطور الحكم الذاتي القومي ،برهنت وتبرهن على ان الدولة السوفييتية

---

(٣) انظر قانون الدولة السوفييتية ،موسكو ١٩٧١، ص ٣٠٧ ٠

(٤) انظر مجموعة الوثائق الرسمية في قانون الدولة السوفييتية ، اصدار الادب القانوني ،موسكو ١٩٦٤، ص ٢٥٧ ٠

وضعت امام الاقليات القومية ، الطبيعة الشرعية للسير الثوري نحو التطور القومي وبمقتضى هذا أرسي ذلك الشكل الحكومي القانوني الذي مهد السبيل للتطور التقدمي في ظروف جديدة ، وأرشد هذه القوميات المتخلفة اقتصاديا وسياسيا الى سبل اللحاق بالاشتراكية .

ان حالة الشعب الكردي في العراق الان،ومطالبته الشرعية ، تشهد على ان الحكم الذاتي القومي هو الجواب المطلوب لاقامة نظام حكم قومي - ديمقراطي.

تتلخص السيادة الذاتية للقومية الكردية في العراق بحقها في الاستقلال الذاتي القومي واختيار الشكل التنظيمي الحكومي الذي ترتأيه .

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها ، وفي هذه اللحظة التاريخية الراهنة من نضالها ، فقد اختارت القومية الكردية الشكل الحكومي المناسب لتطوير مسيرتها ، الا وهو الحكم الذاتي القومي الحقيقي. ان لكل قومية الحق في السيادة الذاتية ، ولكن ليس كل القوميات تستطيع تحقيق تلك السيادة بتأسيس دولة مستقلة ذات سيادة(٥).

---

(٥) انظر،ما أفاد به ف.ي.لينين،الفيدرالية السوفييتية ، الشكل القانوني الحكومي لحل المسألة القومية (مسائل الدولة السوفييتية والقانون) ،١٩١٧ - ١٩٥٧،

وبالضبط هذا هو السؤال الذي طرحته القيادة الثورية لكردستان العراق بمطالبتها في بناء الحكم الذاتي القومي في نطاق العراق .

لقد أوقف الشعب الكردي في العراق النضال المسلح(*) ضد الشوفينيين العراقيين في تلك الفترة لابسبب أحراز السلطات العراقية النصر فيحربها ضد الاكراد، بل نتيجة الضمانات التي أعطتها الدوائر الحكومية في بلاغ الحادي عشر من آذار، والتي كان بالامكان ان يؤدي الى تحقيق الحل العادل للمسألة القومية الكردية دون اللجوء الى هدر مزيد من الطاقات البشرية والمادية . لقد توفرت ظروف واقعية لتشكيل الحكم الذاتي القومي الكردي في العراق، اثر الاتفاقية التي وقعتها حكومة العراق،واعلان ميثاق العمل الوطني في ١٥ كانون الثاني ١٩٧١ (٦)، تلك الظروف التي خلالها حصلت مسألة الحقوق القومية ـ الكردية في العراق على **أسس قانونية ذات صفة داخلية .**

ومن اجل الحفاظ على الوحدة العراقية ،يتوقف الحل النهائي لهذه المسألة على مدى تفهم السلطات العراقية

اصدار مطبعة العلم، موسكو ١٩٥٧ ، ص ٣٣٤ .

(*) هنا يعني به ايقاف الحرب بعد عقد اتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ .

(٦) انظر بالتفصيل،الفقرة الثانية من هذا الفصل .

الحاكمة ،لشرعية ،وحقيقة المبادىء التي يناضل من أجلها الشعب الكردي،والعمل السريع على تثبيتها القانوني للحكم الذاتي ـ القومي في المستقبل القريب العاجل ،تمهيدا للتوصل الى الخطوات العملية لهذه المسألة .

ان مبدأ تقرير مصير الشعوب يتجسد في تعيين حجم الحقوق الشرعية والمكتسبة لهذه القوميات .

فمن البديهي ان حجم هذه الحقوق على أقل تقدير يجب ان يضمن للقومية المعنية ظروف الحياة الطبيعية والتطور،الذي ينسجم مع المستوى العصري للتقدم الاجتماعي .

ان الوضع السياسي للشعب الكردي الوارد في"ميثاق العمل الوطني" يحدد شكل من أشكال الحكم الذاتي،وبلاغ الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، يضمن هو الاخر الحفاظ على الحقوق القومية الشرعية للشعب الكردي، وبضمنها الحق في اقامة الحكم الذاتي في ظروف وحدة البلاد وتلاحم الشعب العراقي ،بمشاركة قواه الوطنية والتقدمية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

ما الذي تضمن مفهوم الحكم الذاتي القومي للشعب

الكردي في نطاق العراق ،الذي تقدم به الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ،والمنظمات الديمقراطية التقدمية الاخرى في بداية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ؟

قبل كل شيء، من الضروري التنويه على أن المفهوم المطالب به لايتناقض مع الاسس والمباديء التي توصلت اليها الابحاث العلمية والنظريات التقدمية بهذا الصدد، وكذلك التطبيق العملي لمطالب الحكم الذاتي ـ القومي في الدول الاشتراكية.

وكما هو معلوم ان مبدأ الحكم الذاتي، يعني حق الاقليات القومية القاطنة ضمن دولة معينة، وفي نطاق محدد ،في تسيير أعمالها بصورة مستقلة ، أي حق ممارسة الادارة الذاتية بمفهومها الواسع.(٧)

لقد اشار لينين،بأن "من أجل القضاء على كل أشكال الاضطهاد القومي ،فمن الاهمية بمكان تشكيل مناطق الحكم الذاتي حتى ولو كانت بأحجام صغيرة

---

(٧) انظر ما أفاد به ،ي.ب أيلينيسكي ،ب.ف.شتينين، قانون الدولة لبلدان الديمقراطيات الشعبية ، اصدار معهد العلاقات الدولية ، موسكو، ١٩٦٤ ص ١٧٢ .

متحدة وسليمة في تركيبها القومي." (٨)

وعندما نتذكر الاضطهاد القومي الذي حصل في عهد زمرة نوري السعيد- فيصل، وفيما بعد في عهد قاسم وعارف ، والبعثيين ،الذين لم يختلفوا عن أسلافهم، يبقى واضحا ،بأن نضال الشعب الكردي من أجل تقرير المصير القومي في نطاق العراق لم يكن موجها ضد الاخوان العرب ،بل ضد الامراض الشوفينية في جميع مظاهرها وصورها.

ومن البديهي ان يكون تفسير الحزب الديمقراطي الكردستاني عن مفهوم "الحكم الذاتي - القومي لكردستان العراق في نطاق العراق" تفسيرا مفصلا من خلال التحقيق الفعلي لهذه المسألة بسبب تفهمه لجوهر المسألة الواضح. ان الكلام هنا يدور حول الحكم الذاتي القومي - الاقليمي ،الذي يصبح سبيلا للتنظيم الحكومي لحل المسألة القومية.

لقد نصت الفقرة "أ" من المادة الرابعة في اتفاقية العمل والتعاون المشترك المعقودة بين ممثلي الشعب الكردي والحكومة العراقية في عام ١٩٥٩، على

---

(٨) ف.ي.لينين،النبذات الانتقادية في المسألة القومية، المؤلفات الكاملة المختارة ،المجلد ٢٤ ،ص ١٤٨ .

ضرورة التطبيق الفعلي للمادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت (الدستور المؤقت الاول) ،ـ وذلك حفاظا على الحقوق القومية والشرعية للشعب الكردي،ومن أجل ذلك فمن الضروري " تشكيل اقليم اداري موحّد لكردستان العراق ،يمارس الحكم الذاتي ـ القومي في نطاق الوحدة العراقية ." (٩) وهنا ايضا لم يدر الكلام حول الانفصال عن العراق بل بالعكس ، عن ايجاد حل للمسألة الكردية في نطاق العراق .

ان التاريخ ليشهد بعدم امكان الاكراد الحصول على التحرر القومي الحقيقي الشامل، وتوفير المساواة القومية في ظل النظام البرجوازي القومي،غير القادر على حل مسألة المساواة القومية والعدالة الاجتماعية .

وهنا لابد من التساؤل ،هل بمقدور سلطة البعث الحالية اليوم ،حل هذه المسألة بهذه الصورة ؟ ـ ان كل هذا متعلق بمدى تفهمها للواقع العراقي وواقعها بالذات .

ان نيل اقليم كردستان العراق سيادته الذاتية

---

(٩) صلاح الدين محمد ،كردستان والحركة القومية الكردية اصدار مطبعة الاهالي ،بغداد ١٩٥٩ ،ص ٧٤ .

على مبدأ الحكم الذاتي ـ القومي ،لايعني اطلاقا أن الشعب الكردي في العراق يحرم في المستقبل من امكان اختيار شكل من أشكال الحكم اكثر تطورا في تقرير مصيره القومي على أساس الاستقلال القومي ـ الحكومي، أي على سبيل المثال **تشكيل جمهورية اتحادية في نطاق الفيدرالية العراقية .**

ان التجربة التاريخية لتطور الدولة السوفييتية متعددة القوميات تبين،بأن الفيدرالية السوفييتية كانت ولاتزال تسير على شكل التنظيم الحكومي لاتحاد القوميات ،وحققت شعوب جمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية في الماضي القريب نقلة رائعة نحو تحقيق نظام الحكم الفيدرالي ،وقد أدّى هذا العمل الى تعزيز هذه الدولة الى درجة ملموسة ورفع مكانتها الدولية وتقوية أواصر الصداقة بين الجيك والسلافيين على أسس قانونية ـ حكومية جديدة .

ويمكن للحكم الذاتي الكردي في العراق ، ان يصبح ايضا مرحلة انتقالية نحو شكل من أشكال النظم الاكثر تطورا في العلاقات بين القوميات القاطنة ضمن حدود الوحدة العراقية . **ان قيام النظام الفيدرالي لحكومة العراق ،يعتبر اجراء تقدميا وديمقراطيا ،** لانه في هذه الظروف التاريخية المعينة من تطور البلاد نرى ان الاسس الفيدرالية لم تخدم دوافع انفصال الأراضي

الكردية عن العراق ،بل على العكس سوف تساعد بصورة فعالة على تمتين قواعد بناء وحدة الشعب العراقي . ولكن هذا عمل منوط بمستقبل وظروف العراق الداخلية والخارجية . أما الان فأن حقيقة تركيب اندولة العراقية من قوميتين أساسيتين،- العرب والاكراد،- والاقليات القومية الاخرى من كلدان وآثوريين وأرمن وتركمان ،فالمطلوب تحقيق الخطوات السريعة الملحة الاتية :

أولا - المباشرة بتنفيذ بنود اتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ كافة .

ثانيا- سن واصدار دستور جديد دائم يتفق وأماني الشعب الوطنية ، ينص فيه صراحة على الحقوق الاساسية للشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى، ومن ضمنها حق الاكراد في الحكم الذاتي القومي في نطاق العراق ،على أن يشير الدستور قبل كل شيء بأن العراق وطن العرب والاكراد والاثوريين والكلدان والارمن والتركمان ، ويحق لشعب كردستان ممارسة حقوقه القومية حسب مبدأ الحكم الذاتي القومي لكردستان العراق .

يتلخص الجوهر الاساس للمسألة القومية بالقضاء على التفاوت الاجتماعي البيّن، وهذا يعني تذليل الصعوبات

الاقتصادية للقوميات المضطهدة في السابق كما يتعلق بالقضاء على التفاوت الاجتماعي الفعلي والتخلف الاقتصادي لكردستان العراق .

ومما يؤسف له ان ميثاق العمل الوطني قد آثر الصمت على هذه المسألة البالغة الاهمية . غير ان التقييم الوارد في الميثاق حول الاقتصاد الوطني العراقي ككل في عهود ماقبل الثورة (المقصود بالثورة انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨) ، "وخاصة عند التحدث عن اقتصاد كردستان" حيث كانت اغلب مصادره مرتبطة بعجلة الاستعمار والاحتكارات الدولية اذ كان مسخرا لخدمة مصالح الملاكين ـ الاقطاعيين والمستغلين البرجوازيين ، على حساب مصالح غالبية الشعب ، الذي بقي يعاني من التخلف في جميع نواحي الحياة ، ناهيك عن تفاقم الازمات الاقتصادية والتناقضات السياسية ، وتفسخ جهاز الدولة الاقتصادي" . (١٠)

ولاشك اننا نتفق مع الفكرة المنصوص عليها في ميثاق العمل الوطني التي تنص على ان " طريق التطور الرأسمالي هو طريق محفوف بالمخاطر ، وليس بمقدوره تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الاستعمارية

---

(١٠) انظر ، ميثاق العمل الوطني ، المصدر السابق الباب الثاني ص ١٩ .

وارسائه على أسس متينة وتحقيق الازدهار للشعب بأسره".[11] غير ان الميثاق لم يرتق الى درجة كافية توْهله أن يرسم الخطوط العريضة لبناء اقتصاد المجتمع الجديد، بل اقتصر على الاشارة بأن " الخط الاقتصادي الذي تسانده الثورة يعتبر من الخطوط الهامة التي تحتم علينا السير نحو متطلبات فترة الديمقراطية الشعبية ومقتضيات الانتقال الى الاشتراكية وضرورات الوقائع التاريخية الوطنية".[12]

ان أحد النواقص الخطيرة في هذا الميثاق هو عدم تطرقه الى بعض الخطوات الاقتصادية التي بتحقيقها يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي في كردستان. وهنا يبدو ان تغيير العلاقات الاقتصادية المتكونة سابقا بين اقليم كردستان والاقاليم العراقية الاخرى مهمة ملحة في تطوير اقتصاد كردستان والقضاء على السياسة الاقتصادية الوحيدة الطرف .

ان سبل ايجاد حلول للمسألة القومية الكردية، لايمكن تطورها بلاغيا فقط، بل تتطلب جهودا جدية

---

(١١) انظر المصدر السابق ،ص ١٩ .

(١٢) انظر ما أفاد به المصدر السابق،ص ٢٠

ومنظمة من جانب السلطات العراقية وتعبئة جميع القوى الشعبية للمشاركة بتلك الحلول .

ان اتفاقية الحادي عشر من آذار وميثاق العمل الوطني يشترطان تعيين الوضع الثقافي للشعب الكردي في ظروف الحكم الذاتي لكردستان . أما فيما يتعلق بحق الشعب على وحدة أراضيه القومية وعلى الثروات الطبيعية للبلد ،فان هذا الموضوع (حسب تفسير السلطة) متعلق بدستور الجمهورية العراقية المزمع سنّه مستقبلا !!

ان حصول القومية على حقها في تقرير المصير غير ممكن دون تحديد الاراضي الاقليمية .(١٣)

وانطلاقا من هذا المبدأ ،كان من الضروري اجراء تحديد دقيق لحدود كردستان العراق كأقليم الحكم الذاتي القومي على أساس الواقع الجغرافي والتاريخي لهذا الشعب .

ان مبدأ الحكم الذاتي الكردي في العراق ، قد تجاوز في جوهره العملي مرحلة التصريحات والبلاغات من جانب الحكومة العراقية . وقد حان الوقت للقيام

---

(١٣) انظر قانون الدولة السوفييتية ، موسكو ١٩٧١ ص ٣٠٤ .

بالتنفيذ الفعلي لهذا الحكم الذاتي . زد على ذلك لابد اعطاء الضمانات الاساسية للحكم الذاتي القومي لكردستان العراق ،ولاسيما الضمانات المادية والقانونية والسياسية من جانب حكومة العراق .

وانطلاقا من موضوع هذا البحث فقد تمّ وضع بعض المقترحات عن تلك الضمانات القانونية الاولية التي قد توفر المناخ المناسب للتطور اللاحق للحكم الذاتي القومي في كردستان العراق .

تشير المؤلفات والبحوث القانونية بعدالة ، الى ان مضمون حق الشعوب في تقرير المصير لاينحصر في مجموعة من الحقوق المعينة ، القائمة بذاتها ، بل ان دور كل حق من هذه الحقوق يبرز من خلال مجموعة من القوانين يتمّ سنها تدريجا وتنظيمها تفصيلا .(١٤)

وعليه يقتضي وضع مشروع لقوانين اكثر وضوحا في المستقبل تعكس تماما عملية التطور للجمهورية العراقية في نوعية جديدة تتناسب وتركيبها القومي لا على غرار الدولة احادية القومية ،بل كنظام دولة اتحادية متعددة القوميات .

---

(١٤) انظر د.ي. باراتاشيشفيلي،الدول الاسيوية الافريقية الحديثة والقانون الدولي ،ص ٥٧ .

يحدد حق الشعوب في تقرير المصير، بأن تختار القومية، الشكل المناسب لها لبناء كيانها الحكومي، على شكل دولة قومية مستقلة، أو يؤسس هذا الكيان على شكل دولة فيدرالية تتساوى في الحقوق مع بقية القوميات التي تشاركها في السلطة، أو تنظم حياتها على أساس الحكم الذاتي القومي .

تتطور السيادة الذاتية القومية نحو الاستقلال الذاتي المطلق ،وهذا يعني ممارسة هذه القومية لحقوقها الكاملة في الاشكال الثابتة وتحقيق الكيان السياسي الحكومي ،الذي يضمن لها التطور الحر كقومية.(١٥)

ان اعراب كردستان العراق عن مطالبها يسمح لنا بالقول ، بأن الاكراد يطالبون بالحصول على استقلالهم على شكل الحكم الذاتي القومي ،الذي يمهد لهم السبيل لتكوين سلطتهم الحكومية في حدود صلاحيات معينة يحددها الدستور العام. ولايسمح بأي حال من الاحوال تبديل مبدأ حق تقرير المصير بمبدأ "**الادارة الذاتية**" على شكل الحكم الذاتي "**المحدد**" ،أو على شكل الحكم الذاتي ـ **الثقافي** ، الذي لن يضمن للاكراد الاستقلال الذاتي والحق في تقرير المصير.

---

(١٥) انظر قانون الدولة السوفييتية ،موسكو١٩٧١،ص ١١٨.

يعتمد تركيز وصيانة الحكم الذاتي القومي في كردستان العراق باعداد دستور خاص به ، تتبناه السلطة العليا للحكومة المحلية المنتخبة من قبل أبنائها بحرية تامة ،ويثبت هذا الدستور الأسس السياسية والاقتصادية للحكم الذاتي القومي . ويعين الدستور ايضا صلاحيات الحكم الذاتي في الحقول الاقتصادية والثقافية والتشريعات القانونية . والحفاظ على استتباب الامن والنظام الداخلي ،وتنظيم وتطوير علاقاته الخارجية ، عدا شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتجارة الخارجية والتخطيط المركزي التي هي من شؤون السلطة المركزية .

هەولێر نامەی کتێب

الخاتمة

أظهر التحليل التاريخي بأن الاكراد هم أحد الشعوب القديمة المستوطنة في منطقة الشرق الاوسط،وقد عاشوا فترة طويلة من الزمن وسايروا التطور الاجتماعي وماطرأ عليه من تبدلات تناولت جميع نواحي الحياة من اجتماعية واقتصادية وثقافية وكانوا محرومين من امكان بناء حكومتهم القومية المستقلة .

ففي العهود القديمة لم تتوفر لديهم المقومات الضرورية للانتقال من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقى ،ولم تسمح لهم الظروف التاريخية بتشكيل حكومة كردية .

أما في القرون الوسطى فقد دخلت كردستان مرحلة جديدة كمجموعة من الامارات الاقطاعية المقسمة والمنضوية اسميا تحت لواء الملوك الاسيويين.

وفي القرن السادس عشر أصبحت كردستان مقسمة بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية ، يرزح شعبها تحت نير التبعية مدة اربعة قرون.

اما في عهد الامبريالية ، فقد اتبعت سياسة توزيع مناطق النفوذ تجاه كردستان وبقية الشعوب والمناطق الاخرى على أساس سياسة القوة "والمائدة المستديرة" ،وقد كانت حصيلة التوزيع الجديد لكردستان المثبت في اتفاقية سايكس بيكو الجائرة عام ١٩١٦، والتي اشتركت فيها انكلترا وفرنسا وانضمت اليها بعدئذ روسيا القيصرية .

وهكذا أضحت كردستان موضوعا للمساومة بين الدول الامبريالية في منازعاتهم من اجل اعادة تقسيم مناطق النفوذ والاطماع الاقليمية ، مع التجاهل التام لارادة ومصالح الشعب الكردى. وخير دليل على ذلك ،فقد اظهرت اتفاقية سيڤر عام ١٩٢٠ بأن مصالح الشعوب الصغيرة والمستعبدة استخدمت كمواد استهلاكية من قبل الدول الامبريالية ، من اجل التوصل الى أهدافها السياسية والاقتصادية .

لقد كانت مسألة الموصل موضوعا رئيسا في معاهدة لوزان السلمية لعام ١٩٢٢، وكان موضوع البحث يدور حول أي من البلدين (العراق او تركيا) يضم السكان الاكراد في لواء الموصل الغني بالنفط والمواد الخام الضرورية ،بالاضافة الى خصوبة اراضيها وصلاحيتها للزراعة ،وباعتبار مدينة الموصل رأس جسر موصل الى كردستان من الناحية الستراتيجية .

لقد ادانت ثورة اكتوبر الاشتراكية سياسة الضم القسري الامبريالي وطرحت مبدأ المساواة والسيادة الذاتية وحق تقرير مصير الشعوب . وكان لهذه المبادئ أهمية بالغة في سبيل التقدم الاجتماعي للانسانية جمعاء ،حيث أصبحت قواعد اساسية لبناء القانون الدولي العصري. وقد نشطت حركة التحرر القومي الكردية لدرجة ملحوظة وبلورت جوهرها النوعي بنضالها الموجّه ضد الاستعمار والرجعية ، فتلاحم نضالها هذا مع الحركات الديمقراطية الوطنية للشعوب والقوميات المتسعبدة ، مقترنا بالنضال من اجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية .

يعتبر مبدأ حق تقريرالمصير الان، أحد الركائز المهمة للقانون الدولي العصري، وهو يحمل صفة الجماعية المتعارف عليها ويمتلك مفهوم الطبيعة الالزامية الشاملة ، كغيره من المبادئ المعترف بها في الحياة الدولية . ومن اجل توصل الشعب الكردي بنضاله الى حقوقه القومية لابد له ان يستند بثبات الى الاسس والمبادئ القانونية الدولية المعترف بها ، وخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

ان حقوق الشعب الكردي القومية تعتمد ايضا على مبدأ احترام حقوق الانسان، الذي هو نقطة انطلاق وقاعدة راسخة للحقوق المكتسبة ، حيث ان انعدامها

يحرم اعضاء هذا المجتمع او ذاك من امكان اختيار البناء الاجتماعي والسياسي الذي يستجيب لرغبات كل عضو فيه .

يرتبط الحل الناجع للمسألة الكردية بجملة عوامل داخلية وخارجية تصاحب عملية التطور في الجمهورية العراقية ، ومما لاريب فيه ، ان السياسة الخارجية لأية دولة ترتبط ارتباطا وثيقا بظروفها الداخلية ، والظواهر الاجتماعية التي تعكس المتطلبات الموضوعية في العلاقات السياسية الدولية .

ان الجمهورية العراقية تمتلك المؤهلات الكاملة للمشاركة في الحياة الدولية ، وقد أكدت اعترافها وحرصها الشديد على المباديء الاساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية ،ولايمكنها غض النظر عن هذه المباديء عندما يتعلق الموضوع بحل احدى المشاكل الهامة لهذا البلد ، الا وهي مشكلة حق تقرير المصير القومي للشعب الكردي في العراق.

بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام١٩٥٨، والقضاء على النظام الملكي الرجعي، واقامة حكم جمهوري ديمقراطي على انقاضه ، حاول الامبرياليون التدخل عسكريا لحماية مصالح الاحتكارات النفطية وانقاذ حلف بغداد العدواني. فقد قامت امريكا

وبريطانيا بتحشيد قواتهما العسكرية في كل من لبنان والاردن وتأهبت للدخول ،وجاهرت بالعدوان. ولكن الاتحاد السوفييتي بادر فورا الى دعوة الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة لعقد جلسة طارئة شجبت وأدانت بحزم اجراءات الامبرياليين الغزاة وأرغمتهم على سحب قواتهم العسكرية من تلك المناطق.

ان الموقف الدولي الصلب الذي وقفه الاتحاد السوفييتي ومجموعة من الدول الاشتراكية والدول التقدمية المتحررة ،حال دون تدخل قوات الاحتكارات النفطية المتمثلة بعساكر الامبرياليين الغزاة وعدم تحقيق اهدافهم العدوانية.

لقد اعلنت سلطة الثورة عن بعض الاصلاحات الضرورية التي استقبلتها الجماهير العربية والكردية والاقليات القومية الاخرى استقبالا رائعا، حيث ان الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في ٢٦ تموز ١٩٥٨، نص بصراحة على مساواة جميع المواطنين أمام القانون واعترف بحق الشعوب في تقرير المصير. غير ان حكومة قاسم المجسدة للمصالح البرجوازية الطفيلية، كانت بعيدة كل البعد عن المباديء التي طرحتها الثورة .بل ان العزم والثبات الثوري للشعب العراقي المتمثل بأحزابه الوطنية والتقدمية، وفي الفترة الاولى من الثورة، لم يسمح لهذه الحكومة ابراز

ضيق أفقها القومي والطبقي وانحرافها عن الشعارات التي تبنتها الثورة. ولكن في صيف عام ١٩٦٠ بدأت في البلاد حملة ضد الاكراد، كانت فاتحة للحملة العسكرية التأديبية ضد الاكراد، اذ نفذت في بداية عام ١٩٦١ .

لقد أدى انفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة وعدم اعتماده على القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد الى فسح المجال امام الرجعية المحلية وتحفز عملاء الاستعمار المتمثلين بالقوميين المتطرفين والرجعيين للاستيلاء على السلطة في ٨ شباط ١٩٦٣ . وبطبيعة الحال فان السياسة الرجعية في الداخل تزامنت مع السياسة الرجعية المهزوزة في المحافل الدولية، هذا بالاضافة الى الاجراءات القمعية التي مارستها السلطة في الداخل أفقدتها سمعتها في الخارج. ان الوثائق والبلاغات القانونية الصادرة في الفترة المشار اليها أعلاه، كالدستور المؤقت الصادر في ٤ آيار ١٩٦٤، والتعديل الجاري في المادة التاسعة عشر من هذا الدستور في ٩ أيلول ١٩٦٥، وبلاغ ٢٩ حزيران ١٩٦٦، كل هذه المؤشرات المهمة لم تكن أهدافها موجهة للحل السلمي العادل للمسألة القومية الكردية في العراق، بل كانت وسيلة للحد من نشاطات حركة التحرر القومي، عن طريق المناورات السياسية بحجة البحث عن صيغة متكاملة للاوضاع القانونية حول

المسألة القومية الكردية ·

غير ان صيغة المواد الواردة في هذه المواثيق والبلاغات ،الساعية الى احتواء المشكلة الكردية في البلاد لم تفسح المجال بصراحة للاعتراف بحقوق الاكراد على أساس الحكم الذاتي القومي ·

ان قيادة كردستان العراق كشفت القناع عن السياسة الشوفينية لرؤساء الحكومات العراقية الساعين الى عرقلة مسيرة الكفاح المسلح للشعب الكردي وتحويله الى النضال السلمي والحل البطيء لحق تقرير مصيره ·

اما اتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠، فقد اختلفت بمضمونها وجوهرها عن البلاغات الانفة الذكر، حيث تم فيها الاعلان عن الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي القومي في نطاق الوحدة العراقية ·

لقد تناولت هذه الاتفاقية بعض الخطوات الهامة لحل المسألة القومية الكردية ، غير ان التثبيت القانوني لشكل الحكم الذاتي لم تتطرق اليه الاتفاقية ، كما لم يدرج في التعديلات الصادرة في ١٦ تموز ١٩٧٠ بشأن تعديل دستور عام ١٩٦٨، كما لم يتضمنها ميثاق العمل الوطني الصادر في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١ ·

ففي الوثائق المارة الذكر لم يثبت بصراحة تعيين شكل الحكم الذاتي الكردي في العراق .

ان تحقيق السيادة الذاتية للشعب العراقي على ثرواته الطبيعية ، يؤمن له أنجع الحلول لما يعانيه من المشاكل الاجتماعية الرئيسة ، بما في ذلك توفير امكانات الشعب الكردي وتوجيهها توجيها صحيحا ينسجم ومسيرته الهادفة للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تلك التركة الثقيلة التي خلفتها سياسة عدم المساواة والتكافؤ القومي .

وعند الاخذ بنظر الاعتبار، الاجراءات الخاصة بتأمين شركة نفط العراق، على مرأى ومسمع من الامبريالية والرجعية ، المتحفزة للانقضاض بغية استرجاع مواقعها الحيوية في البلاد، فمن الضروري الدعم بقوة ومعاضدة تلك الاجراءات والحرص عليها ، والتمسك بها حتى النهاية ، مع الاهتمام بتنفيذ التعهدات المقطوعة للشعب الكردي بحل قضيته القومية الهامة حلا سلميا وديمقراطيا .

ان الدفاع عن الاستعمار الجديد ، الخادم الامين لمصالح الدول الامبريالية والاحتكارية والذي يحاول جاهدا اثبات نظريته الخاطئة التي يدعي فيها بأن النشاط الذي تقوم به الدول النامية للقضاء على

الامتيازات الاجنبية، بتأميم شركاتها الاحتكارية ماهو الا (حسب زعمهم)، عمل عدواني يتنافى والقوانين الدولية، رغم عدم وجود قواعد وأسس في القانون الدولي المعاصر تقيد سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية. يضاف الى ذلك ان الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق هيئة الامم المتحدة تنص بصراحة على ان حق التأميم لاينظمه القانون الدولي بل هو عمل داخلي بحت ومن صميم شؤون الدولة الداخلية.

لقد أخذنا درسا قيما من تجارب الماضي بضرورة ابداء اقصى الحذر واليقظة من جانب القوى الديمقراطية والتقدمية في متابعة سير الخط الداخلي والخارجي. هذا ويستنتج مما تقدم بأن نضال الشعب العراقي لنيل حقوقه الوطنية ضد القوى الرجعية والشوفينية (**التي أشعلت حرب الابادة ضد كردستان العراق**)، كان له دور ديمقراطي فاعل، مهّد السبيل لوضع حل للمشكلة الكردية. ان تثمين الحزب الديمقراطي الكردستاني للتدابير التي اتخذتها حكومة العراق بخصوص تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحريره من التبعية الاستعمارية كان من منطلق دعم ومساندة الحكومة في حربها ضد شركات النفط الاجنبية، ونابعة من ايمانهم العميق الراسخ بأن وحدة وثبات القوى الديمقراطية عامل هام في النضال ضد الاستعمار

والرجعية .

ان المشكلة الكردية في العراق ليست متعلقة فقط بنظام الدولة القانوني وابراز اختصاصاتها الداخلية فحسب ، بل لابد في الوقت ذاته تولد أمورا ذات مساس أكيد بمباديء القانون الدولي العصري والعلاقات الدولية . وبالرغم من ان الاكراد العراقيين يطالبون الان بالحصول على الحكم الذاتي القومي في حدود الجمهورية العراقية ، فهذا لايعني بأنهم لا يمتلكون حق اللجوء او الاعتماد على القانون الدولي .

ان حرمان القومية الكردية من حق التوصل الى حل عادل لمشكلتها رغم مطالبتها المستمرة للدولة بهذا الحق ، لا يحرمها من الحقوق الذاتية في تثبيت مطالبها بجميع الوسائل المتاحة والتي يعترف بعدالتها القانون الدولي الى درجة النضال المسلح .

وانطلاقا من مقتضيات القانون الدولي ، فمن واجب حكومة العراق اصدار ضمانات قانونية داخلية مثبتة بدستورها الدائم ، تحرم سياسة الجينوسايد والاشكال السياسية الاخرى المخلّة بحقوق الانسان.

* * * * *

المراجع

ـأ ـ مؤلفات ف . ي . لينين :

١ـ بلاغ حقوق الشغيلة والشعوب المستغلة . المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٣٥ .

٢ـ قرارات حول المسألة القومية ، المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٣١

٣ـ مقابلة لمراسل صحيفة أوبزرفر مانشستر كارديان المؤلفات الكاملة المختارة . المجلد ٤٥ .

٤ـ الاستقلال الذاتي ـ الثقافي ، المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٢٤.

٥ـ النبذات الانتقادية في المسألة القومية . المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٢٤ .

٦ـ المؤلفات الكاملة المختارة ، المجلد ٢٣ و ٣٩ .

ـب ـ مراجع الكتب :

٧ـ ايفانوف ، م . س . ـ نبذة من تاريخ ايران ـ اصدار المطبعة الحكومية السياسية ، موسكو ١٩٥٢ .

٨ـ أفيتيان أ . س . الاستعمار البريطاني في الشرق الادنى ـ اصدار معهد العلاقات الدولية ، موسكو ١٩٦٦ .

٩ـ أليكسييف س . س . ـ أسس نظرية القانون والدولة ـ

الطبعة الثانية ،موسكو ١٩٥٨ .
١٠- استروفسكي ي. أ. - هيئة الامم المتحدة وحقوق الانسان - مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٥٨ .
١١- أندروخين،م.ن. - الجينوسايد من أقسى الجرائم ضد الانسانية ، المطبعة السياسية الحكومية، موسكو ١٩٦١ .
١٢- أومانسكي ي.ن. - قانون الدولة السوفييتية - اصدار المعهد العالي ، موسكو ١٩٧٠ .
١٣- ايلينسكي ي.ب.،شتينين ب.ف. - قانون الدولة لبلدان الديمقراطيات الشعبية - اصدار معهد العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٤ .
١٤- باراتاشفيلي د.ي. - الدول الاسيوية الافريقية الحديثة والقانون الدولي - مطبعة العلم ،موسكو ١٩٦٨ .
١٥- براتوسيا س.ن.،ساموشينكو ي.س. - النظرية الاجمالية للقانون السوفييتي - الفصل الثالث، اصدار الادب القانوني ،موسكو ١٩٦٩ .
١٦- باكيروف يو. أ. - من تاريخ العلاقات السوفييتية التركية - ،باكو ١٩٥٦ .
١٧- بروكس م. - النفط والسياسة الحديثة - مترجمة من الانكليزي الى الروسية ،موسكو ١٩٤٩ .
١٨- البزاز،عبد الرحمن - العراق من الاحتلال حتى الاستقلال - بغداد ١٩٦٦ .

١٩ـ توزموخاميدوف،ر. أ.ـ الاهمية الدولية لنشر المعاهدات السرية لروسيا القيصرية من الحكومة السوفييتية ،الملاحظات العلمية لمنبر القانون الدولي ،المسألة النظرية التطبيقية في القانون الدولي،موسكو ١٩٥٩ .
٢٠ـ تونكين،ك.ي. ـ نظرية القانون الدولي ، اصدار مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٧٠ .
٢١ـ تومكو،يان ـ الصلاحيات الداخلية للحكومات ومنظمة هيئة الامم المتحدة ـ مطبعة الآداب الاجنبية موسكو ١٩٦٣.
٢٢ـ جليلي ،جليل ـ انتفاضة الاكراد سنة ١٨٨٠ ـ اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٦ .
٢٣ـ جيرنوكولوفكين ـ اشكال التبعيات الكولونيالية ـ موسكو ١٩٥٦ .
٢٤ـ الحسني ،عبد الرزاق ـ تاريخ الوزارات العراقية ـ المجلد الثالث ، اصدار لبنان (صيدا) ١٩٥٣ .
٢٥ـ حسين ،نوري عبد الرزاق ـ المناورات السياسية والحركة الوطنية في العراق ، اصدار القاهرة .
٢٦ـ حسني ،عادل حسن ـ موجز اطروحة الدكتوراه حول "المسألة الاحصائية للسكان في كردستان العراق "ـ جامعة موسكو ١٩٧٢ .
٢٧ـ خالفين،ن. أ. ـ الصراع في سبيل كردستان ـ المسألة الكردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، اصدار الادب الشرقي،موسكو ١٩٦٣ .

٢٨ـ **دينيسوف ، أ٠ ي٠** ـ نظرية الدولة والقانون ـ مطبعة جامعة موسكو ١٩٦٧ ٠

٢٩ـ **زاخاروف،ن٠ف٠** ـ رفض الحكومة السوفييتية المعاهدات التي عقدتها روسيا القيصرية المخلة بحقوق أمم وبلدان الشرق/ الموسوعة السوفييتية السنوية للقانون الدولي/ موسكو ١٩٦٢ـ١٩٦٣ ٠

٣٠ـ **زندي ،كريم** ـ كردستان وثورة أذربيجان لعام ١٩٤٥ـ١٩٤٧ اصدار السليمانية ١٩٦٠ ٠

٣١ـ **سعد الله ،صلاح الدين محمد** ـ كردستان وحركة الاكراد القومية ـ اصدار بغداد ١٩٥٩ ٠

٣٢ـ **غمراوي،أ٠ س** ـ مشكلة الاكراد في شمال العراق ـ اصدار القاهرة ١٩٦٧ ٠

٣٣ـ **فيلجيفسكي، و٠ل٠** ـ الاكراد ـ مقدمة لتاريخ علم السلالات للشعب الكردي، اصدار أكاديمية العلوم السوفييتية ،موسكو ١٩٦١ ٠

٣٤ـ **فاريزوف،ي٠و٠** ـ تمهيد لكتاب نيكيتين "الاكراد" موسكو ١٩٥٤ ٠

٣٥ـ **فاضل ،حسين** ـ مشكلة الموصل ،بغداد ١٩٥٥ ٠

٣٦ـ **قاسملو ،عبد الرحمن** ـ كردستان والاكراد ٠

٣٧ـ **كورديف،ك٠ك٠** ـ تزييف تاريخ الاكراد في علوم تدوين التاريخ البورجوازي ـ الفارسي ـ اصدار (النشرة الدورية العلمية لجامعة لينينغراد) سلسلة علوم الدراسات الشرقية ،الحلقة الرابعة سنة ١٩٥٤ ٠

٣٨- **كردليفسكي،ف٠أ٠** - المؤلفات المختارة-"المجلد الثالث" اصدار الادب الشرقي ،موسكو ١٩٦٢ ٠

٣٩- **كلوجنيكوف،يو٠ ف٠ ،سابانين أ٠ ب٠**- السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والمذكرات والبلاغات - موسكو ١٩٦٢ ٠

٤٠- **كيريجينكو،م٠ ك٠** - المباديء اللينينية والحكومة السوفييتية- الحكومة السوفييتية والقانون، الاصدار الثاني موسكو ١٩٦٩ ٠

٤١- **كمال ،مظهر** - حركة التحرر القومي في كردستان العراق ،باكو ١٩٦٧ ٠

٤٢- **كمال ،مظهر** - حركة التحرر القومي في كردستان العراق بين عامي ١٩١٨-١٩٥٨ ،تقرير موجز للمؤلف لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ موسكو ١٩٦٩ ٠

٤٣- **كوزنيسوف،س٠ن٠** - اقامة العلاقات السوفييتية التركية - موسكو ١٩٦١ ٠

٤٤- **الكنعاني ،ن٠م٠** - ضوء على شمال العراق - اصدار دار الجمهورية ،بغداد ١٩٦٥ ٠

٤٥- **لازاروف،م٠س٠** - كردستان والمشكلة الكردية - اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٤ ٠

٤٦- **لوكاشوك،ي٠ي٠** -حركة التحرر الوطني وبعض مشاكل القانون الدولي -" نصوص القانون الدولي"- النشرة الثالثة ٠

٤٧- **لوكاشوك،ي٠ي٠** - حول بعض اتجاهات تطور القانون

الدولي العام- الدولة السوفييتية والقانون، العدد الثاني ،موسكو ١٩٦٩ .

٤٨- **ليفين،د.ب.** - مبدأ تقرير مصير الشعوب والقانون الدولي العام- الدولة السوفييتية والقانون، العدد الثاني موسكو ١٩٦٩ .

٤٩- **ليبشينكا ، أ.ي.** - الادب القانوني - موسكو ١٩٧١.

٥٠- **موفجين، أ.ب.** - الدفاع العالمي لحقوق الانسان، المطبعة الحقوقية الحكومية ،موسكو ١٩٥٨ .

٥١- **مازاروف،ك.ي.** - منظمة الامم المتحدة- مطبعة العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٢ .

٥٢- **مادجوريان،ل.أ.** - أشخاص القانون الدولي - موسكو ١٩٥٩ .

٥٣- **منتاشيشفيلي، أ.م.** - العراق في سنوات الانتداب الانكليزي - اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٩.

٥٤- **ماتفييف،ل.ك.** - تاريخ الاثوريين - الجزء الاول ترجمة اسامة نعمان،عن كتاب المسألة الاثورية اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩٣٣مطبعة دار الجاحظ،بغداد ١٩٧٠ .

٥٥- **محمد ،صلاح الدين** كردستان والحركة التحررية الكردية- اصدار الاهالي ،بغداد ١٩٥٩ .

٥٦- **ماكاكون،س.و.** - مبدأ المساواة القومية في جيكوسلوفاكيا الاشتراكية- اصدار جامعة كييف ١٩٦١ .

٥٧- نيكيتين،ف. - الاكراد- اصدار دار التقدم ،موسكو ١٩٥٤ .
٥٨- هايد ج.ج. - القانون الدولي - مفهومه واستخدامه من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، الجزء الاول ، موسكو ١٩٥٧ .

-ج- مراجع عامة :

٥٩- **بلدان العالم** - مختصر دليل الاقتصادي السياسي - اصدار الادب السياسي ،موسكو ١٩٧٠ .
٦٠- **دراسة القانون الدولي** - "الجزئين الاول والثاني"- اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٧ .
٦١- **ركاب القوميات في دول الشرق الادنى والاوسط** ، مطبعة العلم ،موسكو ١٩٧٠ .
٦٢- **سلسلة القانون الدولي العام** ،الطبعة الثانية ، اصدار معهد العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٦ .
٦٣- **تاريخ الدبلوماسية** ،موسكو ١٩٤٥ .
٦٤- **تاريخ الدبلوماسية** ، الجزء الثالث ،موسكو ١٩٦٥.
٦٥- **القاموس الدبلوماسي** ،الجزء الثالث ،موسكو ١٩٦٢ .
٦٦- **لينين وحركة التحرر الوطني في بلدان الشرق** ، اصدار دار العلم، موسكو ١٩٧٠
٦٧- **العراق الحديث** ، اصدار دار العلم ،موسكو ١٩٦٦.
٦٨- **التاريخ الحديث للدول العربية** ، موسكو ١٩٦٨ .
٦٩- **الحكومة الوطنية ومشكلة الموصل** ، اصدار دار

الجمهورية بغداد ١٩٦٥ .

٧٠- **ثورة ١٧ تموز** ، - انحدارها وتطورها التقدمي، اصدار وزارة الاعلام، بغداد ١٩٧١ .

٧١- **المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في** موسكو عام ١٩٦٩ ،مطبعة السلم والاشتراكية ، براغ ١٩٦٩ (اللغة الروسية) .

٧٢- **القانون الحكومي للدول البورجوازية والدول المتحررة من التبعية الاستعمارية** ، اصدار المعهد العالي، موسكو ١٩٦٨ .

-د- المراجع الرسمية والوثائقية :

٧٣- **وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي** ، المطبعة الحكومية السياسية ،"المجلد الاول" موسكو ١٩٢٩، "المجلد الثاني" موسكو ١٩٥٨، "المجلدالخامس" موسكو ١٩٦١ .

٧٤- **منهاج الحزب الديمقراطي الكردي** ،عراق ١٩٤٨ ، اللغة العربية .

٧٥- **القانون الدولي في الوثائق** ،مجموعة الوثائق الهامة في القانون الدولي ، اصدار معهد العلاقات الدولية ،موسكو ١٩٦٩ .

٧٦- **السياسة الدولية للعصر الحديث** في الاتفاقيات والمذكرات والبلاغات "الجزءالثاني"، موسكو ١٩٢٦ .

٧٧- **مجموعة الوثائق الرسمية** في قانون الدولة

السوفييتية ، اصدار الادب القانوني، موسكو ١٩٦٤ .
٧٨- **ميثاق العمل الوطني** ، الصادر عن وزارة الاعلام العراقية / قسم الوثائق/ بغداد ١٩٧١ .
٧٩- **النشرة الرسمية** الصادرة عن السفارة العراقية في موسكو، موسكو ١٩٧٠ .
٨٠- **الدستور المؤقت للجمهورية العراقية** ، اصدار بغداد ١٩٦٠ .
٨١- **المحاضر الموجزة** في الجلسة الثالثة عشر للجنة الخاصة بالمسائل السياسية في كانون الثاني /يناير/ ١٩٥٤ ،نيويورك ١٩٥٤، (اللغة الانكليزية).
٨٢- **وثيقة - أ** - قرار رقم ٢٢٠٠ المتخذ في الجلسة الحادية والعشرين لمنظمة هيئة الامم المتحدة نيويورك ،١٦ كانون الاول ١٩٦٦ (اللغة الانكليزية)
٨٣- **وثيقة -أ-** قرار رقم ٢١٠٦ المتخذ في الجلسة العشرين لمنظمة هيئة الامم المتحدة ،نيويورك، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٥ (اللغة الانكليزية).
٨٤- **بلاغ طهران عن حقوق الانسان** الصادر عن مكتب الاستعلامات في الامم المتحدة ،نيويورك ١٩٦٨ ، (اللغة الانكليزية).
٨٥- **تقرير المملكة البريطانية المتحدة** الى مجلس عصبة الامم عن الدولة العراقية لعام ١٩٢٥،لندن ١٩٢٦ ، (اللغة الانكليزية) .
٨٦- **مسألة الحدود بين العراق وتركيا** ،"عصبة الامم" جنيف ١٩٢٥ .(اللغة الانكليزية) .

٨٧- **الدستور المؤقت وتعديلاته** ، المطبعة الحكومية ، بغداد ١٩٦٧ . (اللغة الانكليزية).
٨٨- **وثيقة** "مذكرة حول المسألة الكردية "المرفوعة الى هيئة الامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٩، وفي آيار ١٩٦٩. (اللغة الانكليزية).

ـ هـ ـ مراجع صحف ومجلات :

٨٩- **مجلة السلم والاشتراكية** ،العدد الثاني،موسكو ١٩٦٥.، العدد الرابع موسكو ١٩٦٦ .
٩٠- **جريدة البرافدا السوفييتية** ٢٠ حزيران ١٩٦٣،- ١٠ تموز ١٩٦٣.
٩١- **جريدة خةبات** العدد ٢٥٥ تموز ١٩٦٠،- العدد ٢٩٩ آب ١٩٦٠ ،- العدد ٣٢١ أيلول١٩٦٠ ،- الاعداد ٥٠٣ و ٥٠٥ تموز ١٩٦٨ .
٩٢- **جريدة الاهالي** ،بغداد ٢٤ ايلول ١٩٦١ .
٩٣- **جريدة الاهرام القاهرية** ، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٢ .
٩٤- **جريدة الاخبار اللبنانية** ، بيروت ١٦ تموز١٩٦٣، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٧ .
٩٥- **جريدة التآخي** ،العدد ٣٢٦ تموز ١٩٦٨ ، العدد ١٠٦٨ نيسان ١٩٧٢ .